التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي

الآثار والآفاق



عمار علي حسن ـ محمد حامد الأحمري ـ محمد صنيتان
سيد عيسى ـ خونا أحمد الجكني ـ أحمد عبد الجواد ـ محمد شمس
تحرير: مصطفى الحباب

مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث

مؤسسة الانتشار العربي

المحتويات

المقدمة

مصطفى الحباب(*)

الشباب اليوم لا يُنظر إليهم على أنهم صانعو المستقبل فحسب، بل على أنهم الفاعل الرئيس المؤثر في الواقع أو الحاضر.

والتاريخ الإنساني.. بكل إنجازاته العلمية والفكرية، يبرهن على الإمكانيات غير المحدودة للشباب في صناعة النهضة والحضارة.

والحالة الشبابية العربية تتمتع بكونها تمثِّل الشريحة الأكبر في المجموع السكاني للعالم العربي، حيث تؤكد بعض الدراسات أنها تصل من 65 -70%، وهي نسبة كبيرة مقارنة ببعض المجتمعات الغربية التي تعاني من الشيخوخة المبكرة كما في ألمانيا - مثلًا - ولا يمكن بحال من الأحوال فكّ ارتباط التحرك الاحتجاجي المدني الشبابي عن الحالة العربية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

والتحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم العربي في موسم ربيع الحرية، يعد المحرك الرئيسي لهذه التحركات وبلا شك هم الشباب من خلال إبداعهم في التظاهر السلمي بالطرق المشروعة (الإضرابات والاعتصامات.... الخ) بحيث أصبحت هذه الوسائل أساسية لتحقيق مطالبهم، وأصبح المتظاهرون أو المضربون لا يتخلّون عن مطالبهم وقضيتهم إلا عندما يحصلون على حقوقهم.

(*) مدير مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.

ومن خلال مفهوم التحركات الاحتجاجية الشبابية الذي يُعدّ «تيار عام يدفع طبقة من الطبقات أو فئات اجتماعية معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حالته الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو تحسينها جميعًا»[1].

وهناك مفهوم يعتمد على مكونات الحركة حيث يعرّفها بأنها أنشطة تقوم بها قوى اجتماعية لتغيير الواقع... ويحدث هذا عند توفر أربعة مكونات:

أولًا: مشاعر وتصورات عند الناس المنتمين إلى هذه القوى.

وثانيًا: تبلور الوعي وقد يكون عفويًّا أو طبقيًّا أو اجتماعيًّا.

وثالثًا: يحدث الوعي تحركات قد تكون عنيفة أو في شكل ديمقراطي.

رابعًا: الأطر المؤسسية وقد يتوافر هذا في جمعيات أهلية أو نقابات أو منظمات غير حكومية»[2].

«وتشير الحركات الاحتجاجية إلى التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليًّا أو جزئيًّا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدًا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود».

أو يمكن تعريفها بأنها جزء أكبر من عملية التحديث بالإضافة إلى

---

(1) أحمد سيد حسين، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي، ص32.
(2) مصطفى مجدي الجمال، الحركات الاجتماعية فى مصر «البحث عن الغائب»، ص 55 - 57.

أنها تعبّر عن الحس الاجتماعي أكثر من كونها تعبيراً عن أزمة اجتماعية لأنها فعل رشيد من الجماعات المستبعدة لتحقيق نتائج سياسية معينة.

وقد تعدّدت أسباب بروز هذه التحركات الشبابية السلمية: مثل الأسباب السياسية المتعلقة بالنظام السياسي الداخلي من المطالبة بتحقيق مزيد من الحرية والديمقراطية وحتى أسباب سياسية متعلقة بالشأن الخارجي مثل العدوان على غزة والاحتلال الأمريكي للعراق.

وأسباب اقتصادية واجتماعية لا تقلّ أهمية عن السبب السياسي مثل الفقر والبطالة والظلم.

إن التحركات الاحتجاجية الشبابية السلمية في الوطن العربي، أثبتت أن جيل الهزيمة قد ولّى، وأن اليأس والقنوط والشعور بأنه لا مستقبل للشباب - خاصة في تعقدات الواقع - أصبح ليس في مخيلة الشباب في الوطن العربي كافة.

ففي نهاية عام 2009م نشرت دراسة مفادها أن جمهور الشباب في الوطن العربي بعيد عن الحياة السياسية سواء بالمشاركة أم بإبداء الآراء والأفكار، وبنسب مرتفعة نسبيًّا، فقد أفادت أن (70%) منهم يشعرون بأنهم غير قادرين على إبداء آرائهم فيما يتعلق بالأمور السياسية والأحداث الراهنة، لكن تلك التحركات الاحتجاجية بدّدت كل الدراسات والاستطلاعات، بل أصبح قولهم هو القول الرشيد، حتى أن البعض يرى أن الحركات والأحزاب والنقابات والتشكيلات الأخرى في العالم العربي، لن تصل إلى تأثير تلك التحركات الاحتجاجية في تغيير الواقع العربي الراهن.

لذلك يتساءل الكثيرون بشيء من اللهفة: هل يمكن للتحركات الاحتجاجية في العالم العربي أن تتّخذ المبادرة في فرض التغيير

السياسي في المنطقة؟ وهل يمكن أن تكون هي النواة الحديثة والفعّالة، والقادرة على الاستمرار، وأن تحمل رؤية للمستقبل؟ أي هل نحن في عصر التحركات الاحتجاجية الجديدة؟

وبالرغم من وجود عوامل عديدة تُعيق ممارسة التحركات الاحتجاجية بشكل فعّال على مستوى العالم العربي، فإننا نستطيع القول: إن التحركات الشبابية الاحتجاجية المدنية هي الكتلة الاجتماعية المرشحة لتحقيق التغيير الشامل للواقع العربي، لعدة أسباب، منها:

1 - التاريخ يُثبت أن التحركات الشبابية ساهمت في إطلاق حركات تغييرية عديدة، في جميع أنحاء العالم؛ فلقد كانت هذه التحركات عنصرًا أساسيًا في ثورات 1848م، في ألمانيا، وقد ذهبت مظاهراتهم بحكم بيرون في الأرجنتين عام 1955م، وأسقطت جمينيز في فنزويلا عام 1958م، وصمدت لحكومة ليدم صمودًا ناجعًا في فيتنام عام 1963م.

2 - ندرك أن التحركات الشبابية الاحتجاجية وحدها لا يمكن في هذا العصر أن تحقّق تغييرًا شاملًا في أي مجتمع، بمعزل عن باقي القوى الفاعلة، لكن مرة أخرى التغيرات الجديدة الراهنة أثبتت أنه لو اجتمعت كل التكتلات لإحداث تغيير، لا يمكن لها من دون الشباب.

3 - الشباب هم الحيوية وإن تعاملوا بجدّية مع الأفكار والمفاهيم والرؤى السياسية كانوا الأقدر على التأثير؛ وذلك لتحررهم من أعباء الحياة والمعيشة، وسهولة التواصل فيما بينهم، وهذه كلها مدعاة لنجاح تحركاتهم الاحتجاجية.

ولا ريب في أن قدرة الشباب على تحويل الأحلام إلى حقائق والطموحات إلى إنجازات على أرض الواقع تتطلب أن تُمهِّد السبل

لهم كي تنطلق هذه الطاقات، وتصنع تغييرات، ثم مطلوب أن تُرفع كل القيود والمعوقات كي تستمر هذه السواعد. كما أن هذا يتطلّب أيضًا دعم الآليات التي تساعد الشباب على إبداء آرائهم، وترشيد خطواتهم.

ومن خلال أوراق العمل هذه نحاول الإجابة على أهم التساؤلات الواقعية وهي :

1. ما هي الأسباب التي أدّت إلى هذه التحركات الشبابية الاحتجاجية السلمية وما هي الآثار التي ترتّبت عليها؟

2. كيف بدأت هذه الاحتجاجات ونظرة على التجربة المصرية؟

3. ما موقف التيارات الإسلامية في مصر من هذه التحركات الشبابية قبل وبعد الثورة؟

4. ما هي النتائج والتداعيات التي ترتبت على هذه الاحتجاجات؟

5. ما رأي المثقفين في هذه التحركات الشبابية، وهي نتيجة تراكم جهودهم النضالية الإصلاحية؟ أم هذا عصرهم وحسب؟

تتمثل أهمية أوراق العمل في توضيح التحدّيات التي تواجهها هذه التحركات الاحتجاجية السلمية، وترشيد ميولات الشباب وحماسهم في المشروعات المدنية الاحتجاجية وكذلك محاولة لفهم الأسباب التي أدّت إلى نشوء هذه الحركات الاحتجاجية، وما هي الظروف والملابسات التي ساعدت على ذلك ومحاولة أيضًا لفهم النتائج التي ترتّبت على هذه الاحتجاجات من خلال التعامل الحكومي معها.

الأسباب الداخلية والخارجية لبروز الحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي

د. عمار علي حسن(*)

في حقيقة الأمر هذا موضوع في غاية الأهمية؛ لأننا في غمرة الثورة والدفع الثوري نسينا أن نتوقف مع أنفسنا ونسأل سؤالًا مهمًا: ما الذي جرى؟ وما الذي جعل الشباب يفتح الطريق والشعب ينضمّ بكامل طاقاته وإمكانياته إلى هذه الطاقة الشبابية الكبيرة، حتى صنعت تلك الثورة التي قدمت للعالم كله نموذجًا يُحتذى به في النضال المدني السلمي ضد نظام كان مدجّجًا بقوى أمنية باطشة وتاريخ من القهر والتعنت والغطرسة؟.

حين نتحدث عن الأسباب الداخلية فإنها تُقسّم إلى قسمين: أسباب داخل النفس الإنسانية، وأسباب داخل المجتمع المحلي:

أولاً: أسباب داخل النفس الإنسانية:

إذا أردنا أن نعرف الأسباب التي أدّت إلى بداية الثورة من قبل الشباب علينا أن نسال سؤالًا محددًا: لماذا يتمرد البشر؟.

أعتقد أن ظاهرة التمرد لها أسبابها التي تعتمل في النفس الإنسانية

(*) كاتب وباحث مصري وأستاذ علم الاجتماع السياسي

سواء بالتفاعل مع المحيط الخارجي الذي يطبق على الإنسان ولا يستطيع منه فكاكًا، أو لعوامل داخلية بحتة أو ربما لعوامل جينية بحتة، أو عوامل أخرى يكتسبها الإنسان من الطفولة وحتى الكهولة.

إذا أردنا أن نبحث في نفسية الشباب من منظور علم النفس السياسي ونعرف لماذا ثار، ونزل إلى الشوارع واستجاب لنداء الثورة يمكن أن نقف على عوامل محدّدة، منها:

1. الاحتياجات الغريزية الضرورية للإنسان: إذا وجد استجابة لها أو ما يشدّها من المجتمع المحيط به فهو بلا شك يمكن أن يجد أن توتره قد خف شيئًا ما، والعكس صحيح، فكلما كانت هناك حاجات غريزية ملحّة سواء للطعام أو الشراب أو للملبس أو للزواج، ووجد أن المجتمع المحيط به لا يلبّي هذه الاحتياجات فمن الطبيعي أن تتراكم داخل نفسه طاقة غضبية جبارة، وسيشعر بالغضب حيال هذا المجتمع الذي لم يُلبِّ له احتياجاته، وهذه كانت مسألة واضحة بين الشباب المصري نتيجة النهب المنظم للثروة والإهمال المزمن للشباب واحتياجاته على مدار 30 عامًا.

2. شعور الشباب بالمهانة: فالإنسان ليس كالحيوان الذي يكفيه الأكل والشراب فقط، إنما أي إنسان يبحث عن الكينونة وهي الشعور بالاقتدار والانتماء الذاتي أو ما يُسمّى الشعور بالكرامة، فيمكن لشاب أن يجد ما يسدّ احتياجاته الأساسية لكنه يشعر بالمهانة في المجتمع الذي يعيش فيه؛ لأنه لا يجد ذاته في هذا المجتمع، ويشعر أن المجتمع يظلمه والسلطة تدير له ظهرها، وبالتالي يشعر أن كرامته مجروحة، إذا تعامل مع المؤسسات البيروقراطية في الدولة، أو الجهاز الأمني أو البوليسي، إذا شعر

أن صوته في الانتخابات يزوّر، أو أنه لا يجد البيئة التي تحقّق له المستقبل الذي يريده، أو ما يمكن أن نسميه الرضا الوظيفي، كل هذه عوامل تؤدي إلى الشعور بالمهانة.

3. الأحلام المجنحة: دائمًا الشاب لديه أحلام مفرطة، ورغبة في تحقيقها، والشعور بأنه مركز الكون لا سيما في فترة المراهقة، هناك أحلام بلا حدود، إذا وجد الشباب أن المجتمع المحيط به يمكن أن يحقّق له في يوم من الأيام تلك الأحلام فيمكن أن يتكيف وأن يتواءم معه، وإذا وجد العكس فمن الطبيعي أن يراكم هذا داخل نفسه غضبًا شديدًا، يمكن أن يدفعه في لحظة ما إلى الانفجار.

4. الطاقة الغضبية التي تراكمت على مدار سنوات كمثال لدى الشباب المصري أو ما يمكن أن نسمّيه التخمر الثوري، وهنا يمكن أن نقول إن الثورة لم تولد يوم 25 يناير/ كانون الثاني ولم توجد خلسة إنما تمّر بفترة من التخمر الثوري الطويل الذي تنتجه عوامل معينة سواء تحدث في البيئة الداخلية أو الخارجية للمجتمع أو العوامل الذاتية والمتراكمة التي يمكن أن تعمّق هذه الطاقة الغضبية وتسبّب هذا التخمر الثوري.

ولو لم يكن الشعب المصري متخمرًا ثوريًّا بما فيه الكفاية ما كان يمكن لهذه الثورة أن تكتمل بهذا النجاح المبهر الذي أجبر طاغية مثل حسني مبارك على الرحيل عن السلطة.

وبدأ التخمر الثوري في الحالة المصرية مبكرًا، حيث بدأ في بداية الفترة الثالثة لمبارك، ففي الفترتين الأولى والثانية كان يُنظر لمبارك على أنه زعيم إصلاحي لدى الجماهير الغفيرة التي كان ينطلي عليها

خطابه الذي كان يحاول أن يتحدث عن أنه يتّسم بالصراحة والشفافية والقرب من الناس، لكن مع بداية الفترة الثالثة وصعود نفوذ أسرة مبارك في السلطة بدأ هناك سؤال طرحه د. محمد حلمي مراد بجريدة «الشعب» حول ثروات أبناء الرئيس ووضع زوجة الرئيس وموقفه من التطور الديمقراطي في مصر، وأعتقد أن هذه كانت بداية للتحول استنادًا إلى ما كُتب قبل ذلك بصحف الوفد وغيرها، إلّا أن جريدة الشعب منذ الثمانينيات بدأت تتحدث عن نظام يتراخى، نظام بلا خطة، بلا مشروع وطني، بلا رؤية، وكانت تتوقع أن مبارك لن يقدم القليل ولا الكثير للمجتمع المصري.

هذا التخمر الثوري لعب دورًا كبيرًا؛ لأن الشباب المصري كان يتعرض لسيل من المعلومات والمطالعات التي أظهرت كم أن الواقع الذي يعيش به وجهه قبيح، مثل برامج التوك شو وكتابات الصحف والحركات الاحتجاجية التي ولدت من رحم هذا المجتمع بداية من 2004، والتي بدأت ببيان وقّعه 200 مثقف، طالبوا فيه مبارك بالرحيل تحت غطاء ما كان يُسمّى بالجبهة الشعبية من أجل التغيير، التي كان يرأسها مناضل طاهر عظيم وهو المحامي الكبير نبيل الهلالي رحمة الله عليه.

منذ هذا التاريخ بدأت الحركات الاحتجاجية صغيرة لكنها كانت تقدّم عبر التلفزة نموذجًا للشباب المصري بأن إمكانية الغضب والتمرد ممكنة، بأنه يمكن أن ينزل ويعبّر عن ذاته، وأن هذه الإرادات لو تجمّعت في لحظة ما يمكن أن تصنع الطريق، حتى جاءت الجمعية الوطنية للتغيير ود. محمد البرادعي الذي قال حينما أطلق حملته «إن قوتنا في مجموعنا، وإننا حين نكمل مليون شخص يوقع على مطالب

الإصلاح هنا يمكن لهذا المليون أن ينزل إلى الشارع وبالتالي يمكن أن يصنع التغيير».

أعتقد أن كل هذه الأحداث والعوامل كانت تدور في الفترة الماضية وفي البيئة النفسية للشاب المصري، دفعته إلى أن يستجيب لنداء الدعوة إلى التظاهر.

ثانيًا: الأسباب الداخلية في المجتمع المحلي:

1. بطالة مفرطة للشباب: منها بطالة حقيقية وأخرى مقنّعة، فالجامعات المصرية تلقي كل عام في جوف المجتمع مئات الآلاف من الشباب لا يجدون فرص عمل حقيقية، وحتى من يجد فرصة عمل فعائدها لا يستطيع أن يؤمن أي مستقبل لأي شاب يريد أن يصنع بيتًا وأسرة، أو يؤمن حياة تليق بالآدميين.
2. الفقر: لو راجعنا أرقام الشهداء في ثورة 25 يناير/كانون الثاني فسنجد أن أغلبهم من الشباب الفقراء الذين جاؤوا من الشوارع الخلفية؛ غاضبين نتيجة أوضاعهم البائسة بعد أن أحيطت القاهرة بحزام من البؤس بفعل سياسات التهميش والإفقار المنظّم التي مورست ضد الشعب المصري، والنهب المنظم للثروات، وبفعل انحياز السلطة في سياساتها الاقتصادية لصالح القلة المحتكرة وإهمالها للشعب المصري إهمالًا جارحًا وجسيمًا.
3. انسداد الأفق: أي شاب يمكن أن يروّض غضبه ويكبح جماح نفسه لو وجد أفقا مفتوحًا في لحظة ما يمكن أن يساعده على التقدم خطوات نحو تحقيق ذاته، إذا بذل مزيدًا من الجهد والعرق، لكن انتشار ظاهرة المحسوبية أدّت إلى انسداد الأفق

بشكل كبير، حيث لم يعد الجهد كافيًا وبذل الطاقة والاجتهاد الذاتي كافيًا لكي يتقدم الشاب في معترك الحياة، ووجدنا في السنوات الأخيرة على سبيل المثال الشاب عبد الحميد شتا خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذي ذهب للامتحان في وزارة الخارجية بعد أن اجتاز الامتحان التحريري بجدارة واقتدار، ورفض في امتحان «الهيئة» بدعوى أن ظروفه الاجتماعية غير لائقة، وبالطبع أقدم على الانتحار من فوق كوبري قصر النيل. مثل هذا الشاب قدّم نموذج شاب كافح واجتهد وحقّق أعلى درجة علمية، واجتاز امتحانًا تحريريًا بامتياز ومع ذلك ورفض لمجرد أنه فقير. انسداد الأفق بهذه الطريقة يؤدي لحالة من الغضب والحنق على هذا المجتمع الذي يفرّق بين البشر على أساس الطبقة، ويميل إلى المحسوبية والرشوة وتكريس الفساد.

4. غياب المؤسسات الوسيطة: الجماعات والأحزاب التي يمكن أن تشكّل جسرًا بين المجتمع كأفراد وبين السلطة السياسية، ففي كل المجتمعات هناك مؤسسات وسيطة تأخذ آراء ومواقف واتجاهات الناس، وترفعها إلى السلطة لكي تستجيب لها بشكل طبيعي دون عناء.

في عهد مبارك أدّت السياسات المتبعة إلى تهشيم وتهميش تلك المؤسسات الوسيطة بشكل كامل، فالأحزاب السياسية أُلحقت بالسلطة وأصبحت تشكّل ظلالها، والنقابات تمّت محاصرتها والإجهاز عليها بعد سنّ القانون (100)، والمجتمع المدني والأهلي سن له قانون جعله منزوع السياسة، والحركة الطلابية ضربت، وبالتالي لم يجد المصريون أي متنفس من خلال مؤسسات سياسية طبيعية يمكن أن

تجمع مصالح الأفراد ثم تقدّمها للسلطة السياسية لتنفذها، أو يتمّ الضغط عليها من أجل الاستجابة لها، وبذلك تفرغ الطاقة الغضبية للمصريين تدريجيًا، وما حدث أن تلك المؤسسات تمّ تدميرها، وكتبنا منذ نحو 10 سنوات أن غلق المؤسسات الوسيطة يمكن أن يؤدي إلى انفجار بلا رأس، أي انفجار لا يعرف من أين جاء، وهذا ما حدث بالفعل أن الشباب المصري الذي نزل إلى الشارع كان كافرًا بالأحزاب والرموز السياسية ووجود أي مؤسسات.

أيضًا لو نظرنا إلى العمال، فإن اتحاد العمال المنوط به الاستماع إلى مطالب ومشاكل العمال ثم يرفعها إلى السلطة السياسية وتستجيب لها، وبالتالي تفرغ بعض الطاقة الغضبية لهم، هذا الاتحاد أصبح لا صناعة له سوى نفاق السلطة، وأهمل العمال إهمالًا جسيمًا، وبدأ أعضاؤه يتربحون على أكتاف مئات الآلاف من العمال الفقراء الذين مورس ضدهم تشريد وتهميش منظّم على مدار 20 عامًا منذ أن بدأ نظام مبارك نظام الخصخصة والتكيف الهيكلي مع سنة 1991م.

5. ظهور الإنترنت: الذي مكّن قطاعات عديدة من الشباب من أن تتواصل في العالم الافتراضي، وتعوّض عدم قدرتها على التواصل في عالم الواقع؛ لأنه كان محكومًا بقانون الطوارئ الذي كان يمنع تجمع أكثر من خمسة أفراد، ويجبر أي مجموعة مصرية تعقد ندوة أو لقاء أن تحصل على إذن مسبق من أمن الدولة.

هذا العالم الافتراضي جعل المواطن المصري يكسر كل الحواجز والقيود ويتواصل مع الآخرين تواصلًا مبدعًا وخلّاقًا، وظهرت المدونات التي أصبحت بمثابة صحف حرّة يكتب فيها ما يشاء،

ويكشف عليها الأسرار التي يعجز عن حملها جهاز التلفاز أو الصحف الخاصة أو القومية.

هذه الجسور التي تواصلت بين الشباب لا نهاية لها متشابكة ومعقدة وتنتشر أفقيًا ورأسيًا بطول القطر المصري كله، وتضمّ كل يوم وافدين جددًا بحكم انتشار الكمبيوتر والإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة في المجتمع المصري بشكل مكثف في السنوات العشر الأخيرة.

مثل هذا العامل جعل التواصل في العالم الافتراضي ممكنًا، وساهم إسهامًا كبيرًا في صناعة الثورة؛ لأنه عوض التواصل في عالم الواقع، وأعتقد أن الفيس بوك والإنترنت لعب دورًا كبيرًا في هذه المسألة؛ لأنه مكّن مئات الآلاف من الشباب أن يتناقشوا حول فكرة محدّدة مع أنهم موجودون في أماكن متفرقة بعضهم لا يعرف بعضًا، والقدرة على الحشد والتجميع والتعبئة كانت كبيرة في العالم الافتراضي عكس ما هو موجود في عالم الواقع؛ لأن الحشد في الواقع كان يتطلب التواصل مع الجمهور العام، وهذا التواصل كان مفتقدًا بفعل قانون الطوارئ، وبالفعل مكّن الإنترنت قطاعات عديدة من الشباب المصري أن تتواصل في هذا العالم الافتراضي، وكنا دائمًا نقول لو أدرك هذا الشباب أن التواصل في العالم الافتراضي هو مقدمة للنزول إلى الواقع؛ لمحاولة صناعة هذا التشبيك في الشارع ومؤسسات الدولة وفي الميادين، أعتقد أن هذا من الممكن أن يؤدي إلى التغيير، وهو ما حدث بالفعل، حدث فجأة ودون توقع وفي لحظة فارقة في تاريخ مصر، كان البعض يتوقع ثورة جياع والآخر تغييرًا شاملًا في النظام، لكن لم يكن أحد يتوقع أن يحدث هذا بالذات،

والذي جاء مغايرًا لكثير من الرؤى والتصورات التي كُتبت قبل ثورة 25 يناير/ كانون الثاني.

العوامل الخارجية لاندلاع ثورة 25 يناير/كانون الثاني:

- الثورة التونسية: فهي كانت ملهمة إلى حدّ كبير، فنظام ابن علي كان يُنظر إليه باعتباره أنجح النظم العربية في الاحتفاظ بالسلطة، حتى إن وزراء الداخلية العرب كانوا حين يريدون عقد اجتماع يعقدونه في تونس، كما أن ابن علي نجح في أن يسوّق لنظامه في الغرب، وبالتالي لم يتلق أية ضغوط خارجية على الإطلاق، وكان نظامًا بوليسيًا متوحشًا وقابضًا على المجتمع بأصابع من حديد، ومع ذلك تمكّن الشعب التونسي حين اكتشف أن إرادته وقوته الحقيقية في تجمعه واتفاقه على فكرة محددة، استطاع هذا الشعب العظيم أن يطيح بزين العابدين بن علي وفي أيام معدودات.

هذه التجربة كانت ملهمة للشباب المصري وأثّرت تأثيرًا كبيرًا، حتى العديد من الأفكار قدّمتها الثورة التونسية للمصرية، منها كيفية التعامل مع البوليس وغيرها، وما كان يمكن لهذه الأفكار أن تصل لمصر لولا شبكة الإنترنت التي مكّنت شبابًا مصريين من التواصل مع نظرائهم في تونس.

فالثورة المصرية إذن أخذت من التونسية وأبدعت نموذجها الخاص، وكانت قوة دفعها أكبر بكثير من الثورة التونسية، وبالتالي ستكون ملهمة للمحيط العربي كله في المستقبل، بل وللعالم كله من زاوية أن النضال المدني السلمي بهذه الطريقة المنظّمة وبقوة الدفع والحشد الاجتماعي الكبير من الممكن أن تُسقط أنظمة، وأن تحقّق

أهداف الشعوب بعيدًا عن النضال المسلح أو الاعتماد على المؤسسات الوسيطة البيروقراطية التي فسدت في العالم كله بلا استثناء، حيث تعبّر عن مصالحها الخاصة، ولا تعبر تعبيرًا صادقًا عن مصالح الشعب أو الأفراد بدرجة 100%، وفي كل العالم هناك حالة من تمركز تلك المؤسسات حول ذاتها، ومن ثم يصبح الطريق مفتوحًا أمام الشعب لكي يحتج بطريقة مباشرة ضد السلطة في اعتصام مفتوح في ميدان، وهذا ما رأيناه حدث بلندن وإسبانيا بعد الثورة المصرية تقليدًا للنموذج المصري.

- التحولات في العالم من حولنا: في نهاية ثمانينيات القرن العشرين حدثت تحولات في أوروبا الشرقية والصحف العربية، ومراكز الدراسات احتفت بهذه التحولات، وكانت تتساءل وقتها: متى تهبّ رياح الديمقراطية على جنوب المتوسط؟.

وكتبت دراسات ومقالات عديدة في هذه الموضوعات، وكان كثيرون يؤملون أن تهبّ رياح التغيير على جنوب المتوسط، وأن الدور على العالم العربي، وكتب (صامويل هانتنغتون) كتابه «الموجة الثالثة للديمقراطية» وتحدث على أن هناك ثقافات معينة من الممكن ألا تكون قابلة للتحول الديمقراطي السريع، ولكن الجميع ردّوا آنذاك وقالوا إن الديمقراطية قادمة لا محالة على العالم العربي، وإن الدور على الشعوب العربية كي تطيح بالأنظمة الفاسدة المستبدة، لكن مرّ أكثر من 20 عامًا على هذه التحولات، وهبّت الريح وانحنت لها الأنظمة العربية حتى عبرت، ثم ذهبت إلى أفريقيا جنوب الصحراء فبدأت هناك تحولات في تلك الدول، وحقّقت نماذج سياسية أرقى بكثير مما كان

عليه العرب، الأمر الذي جعل العالم العربي يظهر للعالم كله الآن مع بضع دول أخرى مثل كوريا الشمالية مثلًا كأنظمة مستبدة وفاسدة.

طبيعي أن هذا الوضع ما كان يمكن أن يستمر إلى الأبد مع الضغط الشديد، ومطالب الإصلاح، ومع التحولات الموجودة في العالم الخارجي التي كانت كلها تبشّر بأن الديمقراطية قادمة لا محالة.

- التحدي الحضاري: فنحن في العالم العربي، الشباب هم الأكثر ارتباطًا بهذا الفهم والأكثر شعورًا به، هذا الشباب الذي تواصل مع أقرانه في العالم الخارجي، مثلما نرى في برامج الحياة الثانية «the second live» على الإنترنت حيث يتخيّل الشاب أنه رئيس جمهورية يقود شعبه، أو أنه قائد جيش، أو شاب يدخل ويتسوق في متاجر أوروبا على الإنترنت، أو آخر يصادق شبابًا من العالم الحرّ، مثل هذه التجارب علّمت الشباب قيمة التمرد، وأظهرت قدر الواقع الذي يعيش فيه الشاب العربي قياسًا بما يعيش فيه أقرانه في دول أوروبا، هذا الشعور بالغبن الشديد حيال المجتمع جعل شبابًا بالملايين يقفون أمام أنفسهم في لحظة فارقة من تاريخ مصر ويسألون: لماذا نحن هكذا؟ وهل يمكن أن يستمر هذا الوضع إلى الأبد؟، وأعتقد أن هؤلاء الشباب كانوا يفكرون في تلك اللحظة في السؤال ذاته وفي الإجابة ذاتها التي كانت تعتبر في نفوس الملايين من الشعب.

ولولا أن الشعب المصري كله كان مختمرًا ثوريًا إلى حدّ كبير ما كان يمكن لهذه الثورة أن تنتصر أو تكتمل موجتها الأولى بهذا الدفع البشري الكبير.

تلك هي العوامل التي أدّت إلى انطلاق الشباب لصنع الثورة

المصرية، ولا يمكن رؤية هذه العوامل منفصلة أبدًا، فهي متصلة يعانق بعضها بعضًا، وتتفاعل مع بعضها في أخذ وردّ بين العوامل التي تدور في النفس، والعوامل التي تدور في المحيط الاجتماعي المحلي، ثم العوامل الخارجية خاصة مع ثورة الاتصالات التي حوّلت العالم كله إلى حجرة صغيرة وليس مجرد قرية، ولولاها ما كان يمكن للعالم العربي أن يستمر كجزيرة للاستبداد في محيط من الدول الديمقراطية المتقدمة التي تمكن شعبها من رقبة القرار.

صنع الشباب المصري ثورة عظيمة انضمّ الشعب فأكملها، وهذا النموذج وسيلهم أنظمة وشعوبًا أخرى في المنطقة؛ فالتغيير قادم لا محالة.

المداخلات والتعقيبات

د. محمد بن صنيتان[1]

أحيي الثورة المصرية التي هي بحقّ الثورة وليست ثورة 1952، ولكن أرجو ألا ننتشي بثورة الانتصار في الوقت الحاضر، وأعتبر أن مصر عامل محوري في الوطن العربي، فعندما قامت ثورة 1952 ورفعت شعار القومية صدَّرت القومية لكل العالم العربي، وكذلك صدّرت الفساد له، بينما الآن هي تصدر الحرية للعالم العربي فنحن انتهينا من الحج الأكبر في مصر، وبقي الحج الأصغر.

الحج الأصغر أنه إذا استطعتم أن تبنوا نظامًا مؤسساتيًا دستوريًا

(1) «باحث سياسي سعودي».

يحقّق تداولًا للسلطة، ومؤسسة مكافحة للفساد، وحرية الإعلام والكرامة مع الخبز وليس الخبز فقط، والعدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة.

محمد خليل[1]

الثورة هي كل حركة تهدف إلى تغيير الوضع القائم إلى الأفضل أو إلى أغراضها وما تهدف إليه، ومن هذا المنطلق فإن ثورة 1952 تُعتبر ثورة؛ لأنها قامت وغيّرت الأوضاع إلى الأحسن، كما أنها لم تصدّر الفساد لأحد، ولكنها مجموعة من الأشخاص المحيطين بجمال عبد الناصر استطاعوا تحويل مجرى الثورة لمصالح شخصية، وهذا ما يحدث في كل المجتمعات عقب الثورات الكبرى. إن الأشخاص الذين قاموا بالثورة يحاول البعض منهم استغلال الظروف لتحقيق مصالحهم الشخصية.

هناك بعض مسالب لثورة 52 ومنها تكريس الديكتاتورية وتكميم الأفواه؛ لأن من قاموا بالثورة مجموعة ضباط، والعسكريون بطبيعتهم لا يقبلون النقاش أو الجدل، ويعتبرون أن ما يصدرونه أوامر واجبة التنفيذ، وكان هذا هو أسلوب تعاملهم مع الشعب الذي كان حينها خارجًا من المرحلة الملكية، حيث نسبة الأمية العالية ودرجة الوعي القليلة لظروف مجتمعية ودولية، ولكن لما جاء مبارك كان سعيدًا بنشر الفساد والرشوة والمحسوبية، ويعتقد أن هذا يكرّس لحكمه ولابنه من بعده، ولم يكن يعتقد أن ما نشره في المجتمع سيكون السوس الذي ينخر في عرشه،

---

(1) «صحفي».

وكان حريصًا في الوقت ذاته على إرضاء الغرب وأمريكا؛ لكي يستمر حكمه ويباركوا مخطط التوريث لابنه، وكان هو من الغباء بحيث لا يفهم ما يدور في المجتمع من رفض شعبي جارف له.

د. أحمد جمال[1]

أعتقد أنه من الأسباب الأساسية لبروز الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي عمومًا شعور الشباب بأنهم مغيّبون عن اتخاذ القرار داخل الدولة بكل مؤسساتها، ويتهم بأنه لا يملك الخبرة والمهارات والعوامل التي على أساسها تُدار الأمور.

سؤالي: مازال الشباب حتى الآن وبعد الثورة مغيب رأيهم ممثلًا في الثقافة السائدة بأن الشباب مازالوا صغارًا ولا يمتلكون الخبرة الكافية، في حين نرى عكس ذلك في الدول الغربية التي احتذينا بها في طلبنا للديمقراطية.

نهى سلامة[2]

خصائص الشباب من حماس وتهور - كنا في احتياج شديد له - سبقه انفتاح ثقافي ومعلوماتي كبيرًا جدًّا، ولكن الشباب الذي قام بأول شعلة لم يكن شبابًا يائسًا أو بائسًا، كان يعاني من بطالة لكنه كان مثقفًا، وكان هناك احتضان لهؤلاء الشباب من قبل تلك المؤسسات أو الأفراد، وكان عندهم أشخاص ومؤسسات صغيرة تستطيع أن تسمع لهم، ممّا تولد لدى الشباب قدرًا من القيم مثل الأمل والشجاعة وثقافة

(1) «باحث مصري».

(2) «مدّربة مصرية في التنمية البشرية».

تقول إنني أستطيع النزول إلى الميدان وأنحّي انتماءاتي السياسية جانبًا، وأن نتبنى فكرة أكبر.

أعرف عددًا ضخمًا من الشباب الذين شاركوا في أول شرارة للثورة، وأؤكد أنه كانت لديهم المرجعية والاستيعاب، وصادف كل ذلك من ثقافة واحتضان واستيعاب وإقبال شعبي قدر رباني يهيئ المنطقة لشيء ما لا أدري ما هو.

نحن بحاجة إلى أن نترك مساحة أكبر للشباب، أعتقد أن جزءًا منها موجود، ولكن المطلوب هو إعطاء مساحة أكبر من الوقت.

أحمد أبو زيد[1]

أؤكد على أن تهميش مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والسياسية وتغييبها عن دورها الحقيقي في تنمية المجتمع والتغيير كان سببًا رئيسيًا في تحرك الشباب، ونحن في بداية مرحلة جديدة لبناء نهضة علينا أن ندشّن لعمل مدني قوي يستطيع أن يتصدّى لأي انحراف من السلطة، باعتباره مكملًا رئيسيًا لعجز السلطة عن تلبية الجانب الاجتماعي للشعب، وتهميشه يعمّق المشكلة أكبر.

فاضل يوسف[2]

كانت هناك حالة من حالات فقدان الثقة بين الشباب والنخب المسيطرة على المشهد السياسي، التي يعيب على أغلبها أنها ثقيلة

(1) «صحفي وباحث إعلامي».
(2) «طالب بكلية طب الأسنان».

وبطيئة جدًا حتى الحركات السياسية التي كانت تأخذ الشكل الهرمي في تنظيمها، كالأحزاب السياسية الكلاسيكية وجماعة الإخوان المسلمين والجمعية الوطنية للتغيير، حتى حركة كفاية التي كانت تتميز بالزخم الشبابي الذي سرعان ما اختفى عندما بدأت تأخذ الشكل نفسه، وتهتم فقط بظهور قياداتها في وسائل الإعلام.

الشباب كانوا الأكثر قدرة على اتخاذ القرار في اللحظة التاريخية عندما وصلنا إلى ميدان التحرير بعد تغيير تكتيكات واستراتيجيات المواجهة مع جحافل الأمن.

تعقيب: الدكتور/عمار علي حسن

السلطة وبخبث شديد أطلقت في اللحظة الأولى على الثورة المصرية أنها حركة شباب، وكان الهدف من هذا متلخصًا في أنه عندما تقول حركة فأنت لا تتحدث عن ثورة، وحين تقول شباب فأنت تريد أن تنزع عن هذه الثورة الوعي، وحين تقول شباب فقط تريد أن تعزل فئة عمرية عن بقية المجتمع لا سيما أن القوى القديمة التي كانت تكافح في هذا البلد على مدار عقود، وحين تقول شباب أيضًا فأنت تريد أن تصف تلك الحركة بالتهور، وتضفي مزيدًا من الالتباس والغموض عليها؛ لأنه كان من بينها شيوخ وشباب آخرون خرجوا لتأييد مبارك في ميدان مصطفى محمود تبنّوا فيما بعد حملة ما يُسمى «آسف يا ريس» التي مثّلت فيما بعد جزءًا أصيلًا من الثورة المضادة.

بشكل واضح ودون مواربة شاركت في هذه الثورة من ظهر يوم 25 يناير/كانون الثاني وشهادتي عليها في جمل محدّدة كالتالي: «الدعوة بدأت بشباب ينتمي في أغلبه للطبقة الوسطى وعبقرية هذه الدعوة أنها

لم تستجب للأنماط القديمة نفسها في الاحتجاج، والتي ألفتها النخبة المصرية القديمة التي كانت تذهب لأماكن محددة بوسط القاهرة كما جرت العادة على مدار ست سنوات.

هذه الثورة عبقريتها أنها بدأت من أطراف القاهرة؛ لأني رأيت مساء يوم 25 يناير/كانون الثاني شبابًا جاؤوا من الشوارع الخلفية، ولم يأتوا من الدعوة على الفيس بوك ومعظمهم لم يكن يمتلك جهاز كمبيوتر.

كما أن الشباب الذي بدأ هذه الثورة كان منتميًا لحركات سياسية جديدة مثل كفاية والجمعية الوطنية للتغيير والعدالة والحرية وغيرها، لكنه كفر بالنخب الحزبية القديمة، وكانت الخطة أن يبدؤوا من الأحياء الفقيرة حتى يدفعوا عشرات الآلاف إلى وسط القاهرة.

أقول إن الموجة الأولى من الثورة تحقّقت؛ لأن الثورة الشعبية لا تكسب بالضربة القاضية إنما بالنقاط، وما تمّ تحقيقه حتى الآن هو موجة واحدة في 18 يومًا، وتلك كانت أعظم موجة في تاريخ الثورات الإنسانية لكننا نستطيع في 18 شهرًا أن نكمل هذه العظمة أو نهدرها.

الموجة الثانية التي بدأت بتنحي مبارك هي الأصعب لأنها موجة التنافس السياسي والصراع والارتباك والفوضى الأمنية وإمكانية انفضاض الجماهير عن هذه الثورة؛ لأن المجتمعات البسيطة اعتقدت أن عائد الثورة سيكون سريعًا ومباشرًا وفوريًا، وبالتالي فحين يتأخر هذا العائد فمن الممكن أن تنفض عن هذه الثورة، وهو ما تراهن عليه السلطة القديمة أو الثورة المضادة في هذا الوقت.

تلك الموجة الثانية هي مرحلة بناء المؤسسات، فالديمقراطية ليست صندوق انتخابات شفاف فحسب، إنما هي بالأساس تكافؤ

الفرص بين المتنافسين وتجسيده مؤسسيًا في الواقع المعيش، وليست مجرد أفكار ورؤى مجنحة ولا طاقة عصبية جبارة تدفع الملايين إلى الشوارع ثم تتبخر هذه الملايين، إنما هي أحزاب سياسية ومؤسسات وسيطة مستقلة.

لو استطعنا خلال الفترة المقبلة بناء اتحاد عمال حقيقي يعبّر عن مصالح العمال واتحاد للفلاحين، ونقابات مهنية متعددة ومستقلة عن سلطة الدولة، وتغيير منظومة القوانين التي تكبّل الحريات السياسية، وصناعة إطار للحركة السياسية المصرية، والحفاظ على نظام ديمقراطي عادل متمثلًا في دستور يعتمد مدنية الحكم وتداول السلطة وسيادة القانون واحترام المواطنة والتنافس السياسي، لو استطعنا أن نجعل ملايين المصريين يؤمنون بالمشاركة السياسية ولا يعودون مرة أخرى إلى الغرف المغلقة أو ما يسميه المصريون الآن بفكاهتهم الشهيرة التي كانت تشكل جزءاً من المقاومة بالحيلة «حزب الكنبة»، بهذا نكون قد أكملنا الموجة الثانية للثورة.

والتحدي الرئيس الآن هو تحقيق تلك الموجة الثانية للثورة التي يمكن إذا اجتزناها وكانت استجابتنا خلّاقة وعظيمة على قدر هذا التحدي العميق والجبار سنكون قد قدّمنا نموذجًا في النضال المدني السلمي مختلفًا عن كل التجارب الغربية، ويخطئ ويخون ضميره من يقول أو يدعي أن هذه الثورة صناعة غربية، أو كانت بأصابع أجنبية هراء، ومن عايش ميدان التحرير يومًا بيوم وساعة بساعة ودقيقة بدقيقة يستطيع أن ينتهي بأمانة وصدق كاملين وتجرّد ونزاهة متناهيتين إلى أن هذه الثورة هي صناعة مصرية خالصة في ثقافتها وفي بنائها وقوة اندفاعها.

ولعل فكرة الاعتصام في ميدان التحرير كان أكبر تعبير عن التواصل الجيلي؛ لأنه كان إعادة إنتاج لتجربة جيل السبعينيات الذي اعتصم في هذا الميدان، جيل الكعكة الحجرية الذي غنّى له أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام، ومن الأغاني التي كنا نرّددها في 25 يناير/ كانون الثاني «الجدع جدع والجبان جبان.. بينا يا جدع نبات في الميدان» بدلاً من «ننزل الميدان» في النسخة الأصلية للأغنية.

كما أنه إعادة إنتاج لتجربة 1935 التي انطلقت في انتفاضة الطلاب من جامعة القاهرة التي وصلت إلى ميدان الإسماعيلية الذي أصبح بعد الثورة ميدان التحرير.

وانقلاب يوليو/ تموز الذي تحوّل إلى ثورة بسبب التفاف الشعب حوله وحقّق تغييرًا طبقيًا وجذريًا في المجتمع لذلك استحق أن يُوصف بأنه ثورة.

تجربة 1946 وانتفاضة الشباب التي جاءت من الجامعة إلى بيت الأمة ثم انطلقت إلى ميدان التحرير واشتبكت مع الإنجليز على كوبري الجلاء.

فأنت هنا تعيد إنتاج ثقافة الشعب الذي بفكاهته المعهودة صنع شعاراته الخالصة وصكّ مصطلحاته، وقدّم النموذج المختلف عن كل التجارب، ولم تكن تقليدًا كما ادعى البعض لأي من النماذج الغربية في النضال السلمي، إلى الحدّ الذي دعا فيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى تدريسها في الجامعات الأمريكية، أو كما قال أحد الأمريكان للشباب بإحدى المظاهرات في أمريكا: «أريد منكم أن تقاتلوا كمصريين»، أو كقول أحد المفكرين الإنجليز: «في ميدان التحرير كان المسلمون يصلّون يوم الجمعة والمسيحيون يحمونهم، وفي المكان ذاته

أقيم قداس الأحد والمسلمون يحمون المسيحيين، بعد اليوم لا أحد يحدثني عن القيم البريطانية إنما حدّثوني عن القيم المصرية».

هذا النموذج الذي قدم كان مصريًا خالصًا، حتى الثمن الذي دفع يتحدث عن نحو 1000 شهيد، لكن هذا قياسًا بالثورة الأمريكية في أيام محدودة وأسابيع أثناء توحيد الشمال والجنوب مات أكثر من ثلاثة أرباع مليون شخص، وفي الثورة الإيرانية مات 76 ألف شخص، ومئات الآلاف في الثورة الفرنسية، أنت تتحدث عن عدد محدود رغم جبروت الأمن وإمكانياته، ولكن حتى القوى الأمنية المصرية كانت مختلفة، وما اختلاف الجيش المصري عن جيوش سوريا وليبيا واليمن؟.

الفارق أن جيش مصر ليس جيش الطائفة العلوية في سوريا ولا مرتزقة ليبيا ولا أولاد القذافي قادة الكتائب ولا قبيلة بكيل وحاشد باليمن، الجيش المصري قوامه الرئيس هو الشعب المصري، وكان في دستور 1971 جيش الشعب، وحتى هذه اللحظة ما زلت أنا على قوة الجيش المصري كضابط احتياطي.

لم يكن لدي أدنى شك أن تُطلق رصاصة على المتظاهرين من قبل الجيش، حتى وإن كان أُجبر في بعض اللحظات بضغط من السلطة الباطشة على أن يغضّ الطرف عن بعض الممارسات ومنها موقعة الجمل، إلا أن الجيش رفض أن ينصاع إلى أوامر واضحة بسحق ميدان التحرير على غرار ما كان في ميدان السلام السماوي بالصين عام 1989م.

ولن تكتمل الثورة إلا بقيام عدالة اجتماعية فهناك قوى تريد للثورة أن تقف عند الحدّ الذي وصلت إليه، حتى تتحول إلى مجرد إصلاحات سياسية، إلا أن هذه الثورة ستكتمل حين يُقام نظام للعدل

الاجتماعي بإجراءات وإقرارات محددة تنهي هذا التفاوت الطبقي الرهيب؛ لأن استقلال القرار السياسي والرغبة في المشاركة كما دلّت آلاف الأبحاث الاجتماعية والسياسية رهين بالاستقلال المادي للمواطن المصري، الذي لن يستطيع أن يقيم ظهره ويتخذ القرار المستقل أو أن يجد وقتًا للمشاركة السياسية والانخراط في الأحزاب وقوى المجتمع المدني إلا إذا شعر بأنه مكتفٍ من الناحية الاقتصادية.

وهذا هو المطلوب في الفترة القادمة وليس الصراع على كراسي البرلمان، ولا المطالبة باستعادة نماذج سابقة، ولا هو صراع على تطبيق الشريعة الإسلامية أم لا، ولا صراع على ديني أم مدني؛ إنما هو صراع على صناعة مستقبل هذا البلد بالإخلاص التام لشعارات ثورة 25 يناير/ كانون الثاني التي بدأت في لحظتها الأولى تقول: «تغيير»، «حرية»، «عدالة اجتماعية».

وليس من المقبول هنا أن نجد شابًا عمره 18 عامًا يعطي صدره للرصاص في شارع القصر العيني ثم نأتي بيحيى الجمل صاحب الـ 82 عامًا نائبًا لرئيس الوزراء، أو أن تكون تشكيلة الحكومة والمحافظين على الطريقة القديمة البيروقراطية نفسها دون أن يكون في هذه التشكيلة شاب لديه خبرة وإخلاص وتجارب يقدّمها، فالجيل القديم قد استنفد كل إمكانياته ولم يعد لديه ما يقدّمه لهذا البلد.

لذا أطالب الشباب أن يقاتلوا في الفترة المقبلة على أن يشاركوا مشاركة خلّاقة في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، وأن يكونوا هم قوة الدفع الرئيس وهم يمتلكون الأفضلية في ذلك؛ حيث إن التركيبة الديموغرافية المصرية يتّضح فيها أن عدد من هم دون 40 عامًا وفوق 18 عامًا هو النسبة الغالبة في المجتمع، أو أن ينفضوا من هذه الثورة،

أو يستسلموا لمقولة إن الثورة يمكن أن تُختزل في مجرد مظاهرات.

الثورة تكتمل بالمشاركة والانخراط في الأحزاب السياسية ومواصلة الدور والجهد، مع اليقظة التامة للثورة المضادة عن طريق المشاركة الجماعية الكبيرة في الانتخابات المقبلة والتصويت بطريقة مختلفة تمامًا عما كان يتمّ في الماضي، وحماية صناديق الانتخابات.

في الفلبين قامت ثورة بمجرد أن الشعب حمى الصناديق فأسقط فردلاد مرقص الفاسد المستبد، ويمكننا في الانتخابات المقبلة أن نكمل الثورة ويمكن أن نجهضها، وأنا أعوّل على الشباب وأطالبهم بتقديم أنفسهم للمجتمع، وأن يتصدوا للعمل العام، ويشكلوا أحزابًا، وينشطوا في النقابات، وأراهن على أن المستقبل لهم؛ لأن هذه هي سُنّة الكون وسُنّة الحياة.

تجارب التحركات الشبابية الاحتجاجية في الوطن العربي.. النموذج المصري

محمد شمس(*)
حمد عبد الجواد(**)

1

تمهيد:

من خلال رسم للخريطة الاحتجاجية الشبابية في الفترة الماضية وتأثيرها في أحداث الثورة وما آلت إليه هذه التحركات الاحتجاجية.

ففي البدء يحدث الاحتجاج عندما يتقاطع خط الحاجة الإنسانية من مأكل ومشرب واحتياج للعيش الكريم، وخط الكرامة الإنسانية، بحيث إذا انحدر الخطان وتدنّيا بشكل كبير وتقاطعا فتلاقيا في نقطة يحدث الاحتجاج الذي يُجبر الطرف الآخر على الإصلاح أو التغيير.

وبالنسبة للشباب لابدّ من دخول مركب ثالث وهو أن يملك الأمل في التغيير، أن يرى مصر بشكل مختلف، فيقول أنا لا أرغب في هذا الواقع وأريد واقعًا جديدًا، الشيء الآخر أن يترك المسار التقليدي لا

(*) عضو ائتلاف شباب الثورة وباحث في التخطيط الاستراتيجي.
(**) عضو ائتلاف شباب الثورة ورجل أعمال مصري.

انشغالًا عنه، ولكنه سوف يستفيد من تراكمات الواقع في التجارب السابقة.

هذا التقاطع حدث في مصر منذ فترة وكان لا بدّ من دخول الشباب في المعادلة، حيث كانت الحركات النخبوية تلقي باللوم على الشعب دائمًا بأنه لا يتحرك، وعلى الشباب بأنه غير فاعل، أما الشعب عند تلك النخب هو هذه الكتلة الصامتة التي تمثل عبئًا على الحركة الاحتجاجية وقبلت وارتضت أن تعيش في الذل.

أما الشعب في تعريف الشباب فهو أذكى فاعل في العملية السياسية، وهو لا يتحركِ لمجرد أن يتحرك، وهو أيضًا عندما يتحرّك يكون حاسمًا، وهو ما حدث في بعض التحركات الاحتجاجية في الماضي.

الحالة المصرية

بدأت مع الألفية الأخيرة وتحديدًا في عام 2001 م بمصر حالة من استشراء الفساد بشكل غير عادي، وتمثّل نموذج الفساد في الواقع من خلال سيطرة دولة أمناء الشرطة، بمعنى سيطرة من هم أقل رتبة أمنية على كامل مقدرات وإمكانيات الدولة، ولا يستطيع أحد أن يتحرك خارج إطار هذه الفئة التي لديها خلل نفسي نتيجة سوء المعاملة من الرتب الأعلى، وخلل اجتماعي نتيجة الاحتياجات، وبالتالي سنتحدث عن فساد مالي وسلطة مزعومة، لدرجة أن الراحل يوسف شاهين تنبّأ في فيلمه «هي فوضى» بفكرة الثورة المصرية، حيث حاتم أمين الشرطة المسيطر على مقدرات أبناء المنطقة، ويردّد دائمًا عبارة «الل ملهوش خير في حاتم ملهوش خير في مصر».

وكان هذا بالفعل أبلغ توصيف للواقع، فمن ليس له خير في هذا الرجل أو هذا الجهاز رشوة وانصياعًا وتبعية وعمالة ليس له خير في البلد.

كل هذه المركبات كان لابد أن تحدث حراكًا تغييريًا، وبدأ هذا الحراك دائمًا في خط إصلاح مستمر، وكانت كل الحركات التقليدية من أحزاب وغيرها تسير في اتجاه الإصلاح والإصلاح فقط، كما كانت تسير في خطوط محدّدة مع النظام السابق ربما بعضها من صناعته، وربما بعضها كان يفتقد الجرأة في إحداث التغيير وتحمل مسؤوليته، وفي كثير من المحطات السابقة كان من الممكن أن يُحدث تغييرا لولا أن تخلّت هذه النخب عن دورها.

الحركات التغيرية الجديدة

نشأت حركة كفاية في 2004م نخبوية بشكل كامل، وكانت في مجمل المظاهرات والمسيرات التي تحشد لها لا يتجاوز عدد المشاركين 100 فرد، وبالتالي لم تكن مشاركة شعبية قوية، ولم يكن للشباب دور فاعل وحقيقي في حركة كفاية، إلا أنها نجحت نجاحًا قويًا في أن تنقل دائرة الصراع من صراع على المطالب والإصلاح إلى «لا تمديد ولا توريث»، وكانت أول من دعا إلى هذه الدعوة بشكل صريح وواضح، وانضم إليها كثير من النخب التي يثق فيها الشعب أمثال المرحوم د. عبد الوهاب المسيري.

وبالتالي بدأت حركة كفاية بدعوتها فتح خط جديد للاحتجاج برز بشكل كبير بعد 2005 أو بعد مسارات الإصلاح المزعوم التي تبناها نظام مبارك، وانضم إلى كفاية بعض المكاسب التي حقّقتها جماعة

الإخوان المسلمين، وبالفعل شعرت الجماهير المصرية بأنه من الممكن أن يحدث تغيير وإصلاح، وأن تُتاح الفرصة من جديد.

وفي الفترة من 2005 إلى 2010 - تلك التي خرجت فيها أغلب الاحتجاجات الشبابية - حدثت كل الفظائع التي يمكن أن تحدث من ترقيع للدستور وترتيب لتوريث الحكم إلى جمال مبارك، أي حدثت تهيئة كاملة لأن يكون المناخ فاسدًا، فلا يمكن أن تنشأ شبكة مصالح فاسدة إلا في الوضع المتقارب للسلطة، وبالتالي كان الوضع مظلمًا للغاية.

في 2008م دعا عمال المحلة إلى احتجاج، واللافت أن عمال المحلة كانوا كثيرًا ما يحتجّون ويُضربون ويعتصمون، ولكن هذه المرة حدثت النقلة النوعية الأخرى في الحركة الاحتجاجية، بأن دعت مجموعة من الشباب لأن يكون هذا الإضراب في مصر كلها وليس المحلة فقط، باعتبار أن احتياجات عمال المحلة هي احتياجات ومطالب قطاع عريض جدًا من الشعب المصري.

وفي هذا العام رفعت حركة «6 إبريل/نيسان» شعار «اغضب اغضب»، ودعوا على الفيس بوك قائلين: «اغضب وما تشلش سلاح وما تنزلش تضرب ومتكسرش وما تبوظش.. فقط اغضب واقعد في البيت» وكان من الطبيعي والتلقائي أن يطرح هؤلاء الشباب على أنفسهم سؤالًا وهو: هل ستتلقف النخب والقوى المحركة في الشارع هذه الدعوة بالقبول والاستحسان والتفعيل؟ وكانت الإجابة الطبيعية أن هذه النخب والقوى لو كانت تريد خطًا تغييريًا حقيقيًا سوف تتلقى الدعوة بشكل قوي.

إلا أن ما حدث أن أغلب النخب والقوى والحركات والأحزاب

تخلّت عن هذه الدعوة لثلاثة أسباب رئيسية واضحة، كانت هي الأسباب الحاسمة في ثورة 25 يناير/ كانون الثاني:

أولها: أن هذا الإضراب ليس له قيادة محددة سواء كان حزبًا أو جماعة أو حركة.

الثاني: أن إضراب 6 إبريل/ نيسان 2008 م لم يكن له أهداف محددة، فقط هو إعلان التذمر وبداية حركة عصيان مدني ورفض للواقع المعيش.

الثالث: أنه لم تتمّ دعوة الحركات والأحزاب والنخب للمشاركة.

ومن المهم أن نؤكد أنه لم تكن حركة شباب 6 إبريل/ نيسان هي الحركة الاحتجاجية الشبابية الوحيدة، لكنها استطاعت أن تكون عنصرًا فاعلًا نتيجة عامل رابع يُضاف إلى الأسباب الثلاثة الماضية ليفسرّ عدم تفاعل القوى والأحزاب والحركات مع دعوة إضراب 6 إبريل/ نيسان، وهو أنه لم يتمّ تقدير قوة تأثير الإنترنت في هذه اللحظة، ولم نكن نستطيع تخيل أنه حاسم لهذه الدرجة وقادر على تحريك الجماهير.

بالعودة إلى خريطة الاحتجاجات نجد أنه نشأت حركة جديدة في جامعة القاهرة كرّد فعل على تزوير الانتخابات الطلابية، ودعت إلى تشكيل ما يُسمّى بالاتحاد الحرّ الذي كان موازيًا للاتحاد الرسمي، وكانت دعوة شديدة الذكاء والقوة، وتمّ استنساخها من قبل بعض الأحزاب في تكوين حكومة الظل أو الوزارة الحرة، وكان الفاعل الرئيس في تلك الحركة هم طلاب الإخوان المسلمين باعتبارهم أكثر من كانوا يتعرضون للشطب والتضييق عليهم في الانتخابات.

ولعل القيادة الواضحة لجماعة الإخوان المسلمين وإمكانية دخولها

في حسابات سياسية معقدة كانت قضية حاسمة بشدة في الاحتجاجات الشبابية.

بعد ذلك نشأت حركة «حقي» في جامعة عين شمس رافعة بعض المطالب الخاصة بالطلاب مثل تخفيض سعر الكتاب الجامعي وتحسين التعليم ورفع يد الأمن، وانتشرت حركة حقي في بعض الجامعات الأخرى، إلا أن الشاهد أن الشباب لم يبدؤوا احتجاجًا باستراتيجية واضحة أو كاملة.

استراتيجية التحرك

في ثورة 25 يناير/كانون الثاني لم تكن هناك حركات منهاجية واضحة، وكل الاستراتيجيات التي يتمّ تطبيقها لم تكتمل، وتمّت بفضل من الله عز وجل وتوفيقه، وكانت حركة حقي قادرة على قيادة المجتمع الجامعي بشكل حاسم، وأن تعيد شعور السبعينيات من القرن الماضي ودور الجامعة وقتها، ولكن ذلك لم يحدث.

وجاءت حركة 6 إبريل/نيسان لنقل ما حدث من فضاء إلى فضاء آخر، من فضاء الحراك والنخب إلى الحراك الافتراضي عن طريق الإنترنت أو الشبكات على أرض الواقع.

في الفترة من 2008 لو أردنا رسم الاستراتيجيات الحركية لهذه الاحتجاجات الشبابية، فسنجد أن الاستراتيجية الأولى: هي استراتيجية «EMERGENCY» أو تحويل الاحتجاجات المحلية البسيطة إلى واقع عالمي يحدث فيه تغيير على مدى واسع، وهذا ما حدث؛ حيث تحولت 6 إبريل/نيسان بعد يوم 6 إبريل/نيسان إلى حركة.

الاستراتيجية الثانية: هي حدوث عملية التشبيك «CONNECTION» أو التواصل الشبكي القوي مع كمٍّ كبير من القطاعات، ليس تواصلًا هرميًا أو تنظيميًا فقط.

الاستراتيجية الثالثة: هي أن تتمّ تغذية تلك الشبكات معرفيًا ومعلوماتيًا على فكرة التجارب الاحتجاجية الخارجية، بمعنى أن التجارب الاحتجاجية لدول أوروبية وأخرى في أمريكا اللاتينية كانت ملهمة وتمّ تطبيقها بالفعل.

الاستراتيجية الرابعة: هي أن تتمّ الإضاءة أو توجيه الضوء على هذا الحراك ونقله إلى الفضاء الخارجي، وألا يكون التركيز عليها داخل مصر فقط أو الرقعة التي حدث بها الحراك، ولكن نقله إلى مناطق واسعة داخل الدولة وخارجها.

وبتطبيق ذلك على حركة شباب 6 إبريل/نيسان نجد أنها استطاعت بالتكاتف مع مجموعات شبابية أخرى أن تنفذ بعض تلك الاستراتيجيات، فنجحت في أن يكون لها اسم وشعار واضحان، وأنشأت شبكة تواصل قوية، إلا أنها أصابها ما أصاب كل الحركات الاحتجاجية في مصر متمثلًا في الرغبة في التنظيم، والاتجاه نحو أدلجة المشروع (يساريًا) على قدر قوته وحسمه إلا أن إشكاليته تتمثل في الانشقاقات الكثيرة.

كان لا بد أن تنشأ بعد هذه الحالة حركات أخرى من الشباب، فجاءت الدعوة إلى دعم (محمد البرادعي) ومطالب الجمعية الوطنية للتغيير، وتحرك الشباب في هذا الإطار تحركًا كبيرًا، وتفاعل مع الأحداث بشكل فعال.

وكان عام 2011 عامًا حاسمًا، حيث انتهى 2010 بانتخابات

مجلسي الشعب والشورى، ونشأت في هذه اللحظة حركة أو مجموعة شبابية أخرى استطاعت أن تكمل النقطتين التاليتين لحركة 6 إبريل/ نيسان، وهى شبكة «رصد» التي على الرغم من بساطتها إلى أنها شديدة الخصوصية بالتجربة المصرية، حيث نجحت بالفعل أن تنقل الأحداث الصغيرة المحلية إلى واقع أكبر، وبالتالي تصنع حالة من الحشد الجماهيري على نطاق واسع للغاية.

كان لها دور قوي في انتخابات مجلس الشورى وكشفها للمنع من التصويت في اللجان، ودور قوي جدًا في انتخابات مجلس الشعب، ودور أكبر في الثورة.

عام 2010 م كان لابدّ بشكل حتمي من التغيير حيث ظهرت جميع ملامحه، وكان حتميًا أن تنشأ شبكة قوية من كل المجموعات الشبابية متخلية عن فكرة المطالب والإصلاح إلى مطلب وحيد وهو إزالة هذا النظام، وتجسد هذا المشهد بشكل كامل في 25 يناير/ كانون الثاني، الذي لم يكن في بدايته يشكّل ثورة، إلا أنه كان سيستمر في تصاعد احتجاجاته، ويستكمل المسيرة حتى الإطاحة بكامل النظام.

الحركة الشبابية يملؤها الطهر فهي لم تدخل مع النظام في حسابات سياسية أو تتعاطى معه في المطالب وغيرها، قامت لتحويل هذه البلد من حالة إلى حالة أخرى.

في 25 يناير/ كانون الثاني وما قبلها نشأت استراتيجية جديدة في الحركة الاحتجاجية الشبابية، وهي استراتيجية «مملكة النمل» المعتمدة على التحرك في كل المسارات والاتجاهات دون قيادة محدّدة، وتفرز كل نملة «الفيرمونت» الدّال على وجود الطعام، وتستمر في الإفراز بهدف تحديد المسار، وهو ما تمثّل في التحركات الشبابية التي تشعبّت

في مسارات عديدة، وتمّ تسليط الضوء على كل نجاح فيها حتى رسم المسار المؤدي إلى 25 يناير/ كانون الثاني.

إلا أن ما لم نرَه في الثورة المصرية هو بروز قيادة واضحة تستطيع أن تمنهج هذا الحشد الضخم.

الخريطة الاحتجاجية الشبابية بدأت وتحرّكت وأحدثت نجاحات، إلا أنها تحتاج إلى توثيق ودراسة منهجية ناقدة ليعرف أين الخلل ويتمّ نقل التجربة للآخرين، ومع ذلك يجب أن يكون لمآلات هذه الاحتجاجات نهاية ومسار من ثلاثة مسارات: إما أن تستمر من ثورة أولى إلى ثانية ومن غضب إلى غضب، وبالتالي لن ترضى بأي وضع وتؤدي بالمجتمع إلى كبوة حقيقية، والمسار الثاني هو استيعاب هذه الكتلة الشبابية في مسارات حزبية وسياسية متعددة ويتمّ تفريغ هذا المدّ الثوري لكي يكمل عملية حشد النتائج، أو المسار الثالث المرجو وهو أن تنشأ حركة شبابية تتحول من واقع الاحتجاج إلى واقع التغير، ومنه إلى واقع البناء والنهضة بالنمط الشبكي نفسه الذي يستطيع أن يتواصل فيما بينه، وتنشئ تحركات قوية لبناء البلد، وبناء إنسان الواجب، الذي يقوم بدوره في المجتمع وتنمية الحياة في مصر، ولا ينتظر أن تأتي حكومة أو حزب أو برلمان ليحقّق له أهدافه، فيجب أن تستمر الثورة في عالم الأفكار وفي عالم البناء.

إذا آلت الاحتجاجات الشبابية في هذا المسار سوف تنقل مصر في مدة زمنية قصيرة إلى عالم جديد.

بعض المداخلات والتعقيبات

أحمد بدر الدين[1]

ينسى دائمًا عند الحديث عن التحركات الاحتجاجية والعمل السياسي النموذج الذي صنعه الراحل - د. عبد الوهاب المسيري - نموذج المجتمع التراحمي الذي يُبنى عليه المجتمع المدني في الفقه الإسلامي، وما شهده ميدان التحرير طوال 18 يومًا من تراحم وتعاون بين الثوار على مختلف توجهاتهم وانتماءاتهم يشكّل مثالًا لذلك النموذج.

نهى سلامة[2]

يخطئ من يقول إن الثورة لم يكن لها قيادات، فهي كانت مليئة بالشخصيات التي كانت تقود التحرك، إلا أنه لم يكن أحد يتعمد فعل ما يسمى «الترؤس»، وفرض نفسه رئيسًا أو قائدًا على مجموعة ما، وكانت تلك القيادات متجردة، وتطبّق ما نسميه في التنمية البشرية وإدارة الذات «القيادة بالموقف» التي تعني التأثير والتغيير.

ولا بدّ هنا على الشباب أن يتصدروا ويبدؤوا بالمبادرة حتى يتمّ تسكينهم في مواقع القيادة وعدم التحجج بإهمالهم، والصفة اللازمة والضرورية هنا هي التجرد والإخلاص وهى صفة المرحلة لإبراز قيادات فعلية.

---

(1) «طالب بكلية الإعلام».

(2) «مدربة في التنمية البشرية».

تعقيب: م. محمد شمس

ما شهده ميدان التحرير في جانب القيادة هو حراك قيادي تكتيكي وليس استراتيجيًا قادرًا على دراسة المآلات.

ولعل الأزمة التي تواجهها الثورة المصرية الآن هي إمكانية تحقق فكرة «إنسان الانتظار» الذي يتحوّل من إنسان إيجابي فاعل في المجتمع وقضاياه، إلى شخص يريد بأقصى سرعة انتخاب حكومة تنفذ احتياجاته وتلبي متطلباته.

الأحزاب الشبابية فكرًا وتنظيمًا وليس عمرًا سوف تظهر وتنشىء حياة حزبية جديدة تؤسس لبيئة ومعادلة سياسية جديدة قائمة على فكرة المجتمع التراحمي المتجاوز لفكرة الأيديولوجيا، والأقرب لهذا المشهد هم الشباب الأقدر على التحرك في هذا الاتجاه، والأكثر قبولًا للآخر المختلف معه.

النموذج (الأردوغاني) في تركيا يختلف تمامًا عن الحالة المصرية، حيث نشأ وبرز سياسيًا ليس من خلال ثورة كما هو الحال عندنا، فالثورة حالة نادرة واستثنائية في حياة الشعوب، هناك قدرة في الواقع المصري على ابتكار نموذج أفضل من أردوغان ليس تقليلًا من شأنه، ولكن ثقة في قدرة المصريين.

لابد أن تُنشأ وحدة داخل كل حزب تتيح لغير أعضائه أن يجرّب داخله قدراته وإمكانياته ومشروعاته التنموية.

2

الحديث عن الحركات الاحتجاجية الشبابية فقط به إهدار لجهود كثيرة جدًّا، خاصة أن الحراك في الحركات الاحتجاجية والمتابع للمشهد المصري يلمس منذ عقود طويلة أن هناك تحركات احتجاجية؛ إنما مفهوم وبلورة التحرك في حركة احتجاجية هو ما بدأ يظهر في بدايات أعوام 2000 وما تبعها.

بدأ يظهر عام 2000 بالتزامن مع الانتفاضة الفلسطينية وتحركات التفاعل معها في مصر، قسّم الباحثون مراحل التفاعل وتصاعد الحركات الاحتجاجية في مصر إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: حراك سياسي تمّ عام 2000م.

المرحلة الثانية: ظهور حركة كفاية عام 2004، وتحوّل الحراك السياسي إلى ما يُسمّى الاحتجاج السياسي، ويرجع لها الفضل في إبراز مشهد الاحتجاج ورفع سقف المطالب، وسمعنا من يقول «لا لمبارك» و«لا للتمديد أو التوريث»، كان لها نقلة نوعية في رفع سقف المطالب والنزول للشارع، كما حصل عام 2005 بالعديد من المظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالإصلاح.

المرحلة الثالثة: التي بدأت في عام 2006 م، صعود الاحتجاج السياسي، وبروز مشاهد الاحتجاج الاجتماعي مع ظهور حركات الاحتجاج العمالية والفئوية، وهذا لا يمنع ظهور حركة 6 إبريل/ نيسان في 2008 م، ويحسب لها أنها قامت بنقلة نوعية وجمعت بين

الاحتجاج السياسي والاجتماعي وتبني المطالب الاجتماعية مثل إضراب (6 إبريل/نيسان) الذي لاقى تجاوبًا شبه معقول من بعض القوى السياسية بشكل متباين، وعلى سبيل المثال جماعة الإخوان المسلمين التي كان ظاهراً أنها لم تشارك، إلا أنها شاركت من خلال طلابها عبر تفاعلهم في أكثر من 14 جامعة، واختلف شكل التفاعل من إضراب عام إلى يوم تحت عنوان «يوم الغضب المصري»، وتبنّوا نفس مطالب حركة 6 إبريل.

كان هناك بعض الحركات العمالية برزت ومثّلت نقلة نوعية، حيث تمّ الاستجابة لمطالبها مثل موظفي الضرائب العقارية، وتمثّلت أهميتها في فكرة الإصرار على المطالب حتى يتمّ تحقيقها.

بعد ذلك ظهر حراك سياسي، برزت حركة استقلال القضاة، ومطالبتهم بالإشراف على الانتخابات، ثم الحركة المتزامنة مع التعديلات الدستورية في عام 2007، ودعوات رفض التوريث.

ومع رجوع الدكتور محمد البرادعي وإعلانه الترشح للرئاسة في 2009، ومثل ذلك حراكًا سياسيًا تبنى المطالب السبعة للجمعية الوطنية للتغيير، وتدشين حملة توقيعات، أحدثت حالة من الحراك في الشارع المصري كان الشباب جزءًا منها، ودخول جماعة الإخوان المسلمين وتفاعلها مع تلك المطالب، واقتربوا من هدف التوقيعات وهو جمع مليون توقيع، ورغم أن علامات الاستفهام أحاطت بماذا بعد جمع التوقيعات، ولكن التوقيعات وما صاحبها من فعاليات أحدثت نوعًا من الحراك السياسي في المجتمع المصري.

ولا شك أن بروز قضية خالد سعيد في يونيو/حزيران 2010 أحدثت نقلة نوعية، وكانت تفاعلاتها مركزة حول الشباب غير

المسيس، وكان العامل المساعد على تلك التحركات الصفحة التي تمّ إنشاؤها على الفيس بوك وسُمّي بشهيد الطوارئ، ولم يكن من المعلوم تمامًا من المحرك لتلك الصفحة هل كيان معين أو تنظيم أو مجموعة من الأفراد، وكان المشهد الأبرز فيها هو مشاركة الشباب غير المسيس في فعالياتها.

في 2010 توقّع الجميع التزوير الفجّ الذي شهدته انتخابات مجلس الشعب وما سبقها من انتخابات مجلس الشورى، إلا أن غير المتوقع هو حجم التفاعل والحراك المتناسب مع ذلك التزوير، إلا أنه كان نوعًا من النقلة في الاحتجاجات بفعل النظام المصري الذي قام بعملية شحن كبرى للشعب المصري من خلال مشاهد التزوير الفجة التي ولدت عند الناس غضبًا متراكمًا.

برز بعد تزوير الانتخابات البرلمان الشعبي الذي يُعتبر نوعًا من أنواع ردّ الفعل، لكنها ليست حركة احتجاجية بالمعنى المفهوم؛ لأنه لم يحدث تأثيرًا واضحًا في إطار الاعتراض على فكرة تزوير الانتخابات، تبعها عدد من الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات التي بدأت مع أولى جلسات مجلس الشعب، إلا أنه لم يترتّب عليها شيء قوي، لكنه كان من ضمن الأشياء التي ساهمت في شحن الإنسان المصري.

المشهد الأبرز في تزوير الانتخابات هو تفاعل الشباب من خلال شبكة «رصد» التي قدمت دورًا هامًّا في إبراز التزوير الفجّ الذي تمّ داخل اللجان وغيرها من الحركات، مثل «شاهد» التي لم تقم بمجرد تغطية إعلامية، بل أحدثت نوعًا من التفاعل.

ومن العوامل التي أدّت إلى تصاعد الحركات الاحتجاجية، حركة

الطلاب حيث كان لهم دور كبير، تحديدًا منذ عام 2005، في تبني العديد من المطالب غير الطلابية ما ساهم في إحداث حراك في المجتمع المصري، وكانت أول تجربة للتنسيق والعمل المشترك بين القوى السياسية داخل الجامعات هي إنشاء «اللجنة التنسيقية للقوى الطلابية» عام 2005، حيث كانت تجمع مجموعة من الكيانات والقوى السياسية مثلها مثل التجمعات التي بدأت ثورة 25 يناير/ كانون الثاني، ثم تبلورت في ائتلاف شباب الثورة.

وظهرت بعض الحركات الطلابية مثل حركة «حقي»، وتجمعات طلابية في جامعة القاهرة «جامعتنا»، وفي جامعة حلوان «مقاومة»، وغيرها، تفاعلت بشكل كامل مع المشاهد السياسية في مصر مثل التعديلات الدستورية وجمع التوقيعات في حملة الجمعية الوطنية للتغيير «معًا سنغيِّر»، وبعد ذلك ظهر ائتلاف طلاب الثورة مع بداية العام الدراسي 2011، وبذلك يتبين أن الحركة الطلابية ساهمت بشكل كبير في التحركات الاحتجاجية في مصر.

المداخلات والتعقيبات

أحمد أبو زيد[1]

الحركة الطلابية التي بدأت بطلاب المدارس الثانوية أيام الاحتلال الإنجليزي لمصر كانت قائدة للحركة التحررية، وكانت تحركات الشباب في جامعة القاهرة وغيرها في مرحلة المقاومة الشعبية

(1) «صحفي وباحث إعلامي».

بالسويس لها دور فاعل ورئيس في الوصول إلى التحرر المصري، رغم خنق النظام لها منذ 60 عامًا.

نظام مبارك عمد إلى خنق الحركة الطلابية، وفي الوقت الذي قاومت فيه تيارات بطش وتعنت النظام واستمرت في الوجود اختفت تيارات أخرى ولم تستطع مواجهة ممارسات النظام وأجهزته الأمنية.

ممدوح الشايب[1]

الشباب ما زال عليه دور أكبر، في البحث عن كيفية تكوين دعائم النظام القائم؛ ومن ثم نبحث تفتيتها وتفكيكها، النظام القديم يُعاد إنتاجه من جديد في شكل ديكوري تحت دعوى حرية الاختيار.

النظام السابق كانت له ثلاث دعائم أساسية هي: الامتداد للهيمنة الغربية والمشروع الأمريكي الذي وضعت فيه مصر منذ عام 1974، والدعامة الثانية هي الاستبداد السياسي والأمني، والدعامة الثالثة هي الإفساد الاقتصادي والاجتماعي تحت تدمير ما يُسمّى بمنظومة العدل الاجتماعي.

تعقيب: أحمد عبد الجواد

في الفترة المقبلة يقع على عاتق الحركة الطلابية دور كبير جدًّا.

النموذج الذي تمّ في الثورة المصرية أظهر تنسيقًا بين مجموعات شبابية في تحركاتها خلال وما بعد الثورة مثل ائتلاف شباب الثورة الذي يُعدّ امتدادًا للجنة التنسيقية للقوى الطلابية، ويجب تعميق تلك

(1) «محام».

التجربة في التنسيق بين القوى السياسية على اختلاف توجهاتها الفكرية والدينية، خاصة في ظلّ حالة الاستقطاب السياسي المتواجدة بين القوى المختلفة، وسعي كل منها ليس لمصالحها الشخصية فحسب؛ بل محاولة النيل من مصالح الآخرين.

وعلى الشباب في الفترة المقبلة تعزيز وتعظيم القيم المشتركة التي حفل بها ميدان التحرير خلال الثورة وتدعيمها وغرسها في المجتمع المصري بشكل قوي وفعال.

وعليهم أيضًا الاختيار بين الانخراط في العمل الحزبي أو الاكتفاء بالدور الرقابي على أعمال الحكومة، ولا يصحّ أن نجبر الناس على الانسحاب من العمل الحزبي ومراقبة العملية السياسية.

التيارات الإسلامية في مصر
والتحركات الاحتجاجية الشبابية رؤية تاريخية

د. سيد عيسى(*)

على مدار تاريخ مصر المعاصر نجد أن التيارات الإسلامية جزء أصيل من التحركات الاحتجاجية الشبابية؛ بل هي المكون الرئيس لبعض الحركات، والتي بدأت منذ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام 1928م، على يد الشيخ حسن البنا الذي اعتمد على الشباب لبناء مجتمع لتغيير أمة وصناعة المستقبل، وعودة الروح الإسلامية بعد سقوط الخلافة.

اعتمد البنا على وجود تيارات إسلامية في فترة الاحتلال الإنجليزي وقوى غربية وتكتلات سياسية تنتمي للمعسكر الغربي، وكانت هناك بعثات تنصيرية تأتي من الدول الغربية لتفتيت الهُوية العربية والإسلامية لمصر، وكانت هناك بعثات من خلال بعض المدارس الفكرية التربوية التي كانت تهدف إلى تنشئة للطالب حتى يخرج بعيدًا عن المنظومة الفكرية الإسلامية، فكان لابد للبنا أن يتصدى لهذا الفكر، وحفلت تلك الفترة بأحزاب موالية للاحتلال، وأخرى موالية للقصر ضمن بطانة الملك فؤاد الأول ومن بعده الملك فاروق.

(*) أكاديمي وباحث متخصص في التاريخ المعاصر.

يوم 25 يناير/ كانون الثاني لم يكن بداية فعلية للثورة، أنا أسميها ثورة 25 - 28 يناير/ كانون الثاني، ما حدث أن يوم 25 كان حركات احتجاجية تُوِّجت يوم 28 بمشاركة قوية من كافة أطياف الشعب وفئاته لإسقاط شرعية الحاكم وهي بداية الثورة.

عودة إلى البنا الذي اعتمد على الشباب في تحركاته وهو نفسه كان شابًا، واعتمد على فكر مدّ تيار الإخوان في كافة الدول العربية والإسلامية حتى ظهر في 92 دولة حول العالم، وكان اعتماده في ذلك والركيزة الأساسية له على الشباب.

وكانت الأحزاب الموالية للقصر مثل حزب الوفد في صدام دائم مع جماعة الإخوان المسلمين بدءًا من عام 1942 وحتى 1946، وهي الحركات الطلابية التي توّجت وظهر نمو وتعاظم الجماعة، لتمثل التيار الإسلامي الذي يحاول التغيير.

وبالتالي كانت هناك محاولات من قبل الاحتلال البريطاني والملك فاروق للقضاء على تلك الجماعة، وصدر مرسوم من محمود فهمي النقراشي في 1946 بحلّ جماعة الإخوان، ومصادرة أموالها واعتقال كافة رموزها وقياداتها باستثناء البنا، هذا الصدام الذي بدأ انتهى باغتيال الإمام البنا في 12 فبراير/ شباط 1949م.

واستمرت الجماعة في العمل بتنظيمها السري، وانتشرت في النقابات والمؤسسات والانخراط في الشارع المصري، وجاءت الفرصة الحقيقية لجماعة الإخوان المسلمين مع ثورة يوليو/ تموز 1952م، التي بدأت بانقلاب للجيش وأخذ مدّها حتى أوائل 1956م، لتحدث تغييرًا واسعًا وعدالة اجتماعية وتنمية اقتصادية، ولكن كان

ينقصها الحرية السياسية، واقتصار الشكل السياسي على هيئة التحرير، ثم فيما بعد الاتحاد الاشتراكي.

في عام 1952 اشتركت الجماعة مع الضباط الأحرار في هدف القضاء على النظام الملكي وبطانته، وأصبح الضباط الأحرار فيما بعد عنصرًا من عناصر الجماعة، وضباط الإخوان، وكان من بينهم عضو في الجماعة البكباشي عبد المنعم عبد الرؤوف، وكان الرئيس الراحل أنور السادات عضوًا فيها، وانسلخ بعد ذلك.

وحدث بعد ذلك انقسام في تنظيم الضباط الأحرار بين جناح محمد نجيب وجناح جمال عبد الناصر وصراع على السلطة، رأى جناح عبد الناصر أنه يجب أن يقود البلاد، فيما كان يرى نجيب ضرورة مشاركة الأحزاب والقوى السياسية في الحكم.

واستطاع فريق عبد الناصر ومعه ضباط الجيش وبعض التنظيمات العمالية، التغلب على فريق محمد نجيب الذي اعتمد على الإخوان وبعض الأحزاب والرموز السياسية، واستطاع عبد الناصر السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد ليبدأ مرحلة جديدة من الصدام مع جماعة الإخوان.

وكان حادث المنشية في يوم 26 أكتوبر/ تشرين الأول 1954 القشة التي قصمت ظهر البعير، وكان الصدام أوشك أن ينفجر، وتمّ القبض على كافة رموز وأعضاء الجماعة وأصبح الصدام مباشرًا بين مجلس قيادة الثورة والجماعة.

تلا ذلك فترة الستينيات بعد أن خرج من السجن من نجا من الإعدام والموت، فترة الشهيد سيد قطب الذي تمّ القضاء عليه وعلى تابعيه من قبل عبد الناصر.

في السبعينيات خرجت من عباءة الإخوان جماعات الجهاد والتكفير والهجرة. . . ، وأراد الرئيس الراحل أنور السادات أن يتعامل مع الإخوان والإسلاميين لضرب الشيوعيين واليساريين والقوميين، بالتزامن مع ظهور قوة الجماعة الإسلامية التي رأت ضرورة الخروج على الحاكم بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل وتفتيت الوحدة العربية والإسلامية، وتمّ على إثر ذلك اغتيال السادات.

وشهدت التيارات الإسلامية في الثمانينيات حالة من الجمود منذ عام 1981 م حتى أوائل التسعينيات حينما قويت جماعة الإخوان على الساحة، وظهرت الحركة السلفية وشباب محمد وغيرهما، باستثناء انتخابات مجلس الشعب 1984 باشتراك الإخوان مع حزب الوفد، و1987 مع حزبي الأحرار والعمل بقيادة إبراهيم شكري.

وفي أواخر التسعينيات نمت الحركات الإسلامية دون الظهور القوي على الساحة السياسية، وتبلورت في الانتفاضة الفلسطينية الأولى والحرب على أفغانستان 2001، والعراق 2003، ثم حرب غزة 2008.

أما في 2011 فقد خرجت التيارات الإسلامية في الثورة، وظهرت قوة السلفيين الذين شاركوا في الحياة السياسية، وشكّلوا فيما بعد حزبي «الفضيلة» و«النور»، وظهرت قوة التيار الإسلامي في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، معتمدًا على الشباب كركيزة أساسية.

ويتميّز التيار الإسلامي عن غيره من التيارات السياسية بأنه يتواصل اجتماعيًا مع كافة فئات وطوائف الشعب ورجل الشارع العادي، وبالتالي لديه القدرة على الحشد والتعبئة، اعتمادًا على البلاغة وحسن الكلام واستنباط الأحكام من القرآن والسُّنة.

ويخطئ البعض حين يقول إن الإخوان والإسلاميين لم يشاركوا في الثورة من أولها، إلا أن شباب الإخوان والسلفيين كانوا حاضرين بقوة منذ يوم 25 يناير/كانون الثاني وشكلوا الكفّة الراجحة يوم جمعة الغضب 28 يناير/كانون الثاني، وكان تأثيرهم من خلال الوعظ والإرشاد في المساجد.

وتبلورت حاليًا صورة التيار الإسلامي المشارك بقوة في الحياة السياسية والمشهد السياسي، من خلال وجوده بعد أن كان يصادر أمواله، ويعتقل أفراده بعد حلّ مباحث أمن الدولة.

واستطاعت التجمعات الشبابية داخل التيارات والتنظيمات الإسلامية حشد الجماهير بشكل كبير وعكس ما توقعته كافة القوى السياسية ووسائل الإعلام من التصويت بـ«لا» على التعديلات الدستورية في مارس/آذار 2011م.

وكان للتيارات الإسلامية موقف رافض لممارسات د. يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء للالتفاف على الإرادة الشعبية ومحاولته بشتى الطرق مخالفة ما استقر عليه الشعب المصري بحجة أن الشعب كان مغيبًا عن ماهية التعديلات، وعقد جلسات الحوار الوطني، وحاول الحصول على فتوى من مجلس الدولة لكتابة الدستور قبل الانتخابات.

ورأت التيارات الإسلامية في سعيها للمصلحة الوطنية وليست البرجماتية ضرورة عدم مخالفة ما استقر عليه الشعب في الفترة الانتقالية، من إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، ثم انتخاب لجنة تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، ثم رئاسة الجمهورية.

إن الخلاف القائم بين بعض شباب الإخوان وقيادة الجماعة وارد،

فهناك جيل خرج من الجماعة يريد أن يعبّر عن نفسه ويجدد فكرًا إصلاحيًا داخلها، واستجاب مكتب الإرشاد لتلك الإصلاحات، كما استجابت قيادات الحركة السلفية للشباب رغم أنها ظلّت عازفة عن العمل السياسي.

المداخلات والتعقيبات

محمد حربي[1]

يخيل إلي أن السيناريو نفسه الذي حدث في 1952 والصدام بين قيادة الجيش وجماعة الإخوان مرشح للتكرار حاليًا بين الجماعة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة على ظلال الخلاف مع د. يحيى الجمل.

*** أحد الشباب المشاركين:**

مخالفة الطريق الذي رسمه الشعب المصري للمرحلة الانتقالية في الاستفتاء على التعديلات الدستورية سيصيبه بالإحباط، ويشعره أن صوته الذي طالما تمّ تزويره في عهد مبارك ليس له قيمة بعد الثورة.

من الخطأ التعميم والقول إن السلفيين لم يشاركوا في الثورة بدعوى أنها «خروج على الحاكم»؛ لأن كثيرًا من مشايخهم شاركوا معنا منذ يوم 25 يناير/ كانون الثاني، كما أن الإخوان شاركوا برموزهم السياسية وقياداتهم منذ أول يوم للثورة، واستطاعوا من خلال تواجدهم

---

(1) «صحفي».

القوي في الشارع تحريك المظاهرات بشكل متوازٍ من المساجد عقب صلاة جمعة الغضب يوم 28 يناير/كانون الثاني في وقت واحد.

د. محمد الأحمري[1]

يجب ألا ننظر إلى التجربة الإسلامية على أنها ناضجة، هي مثّلت مواقف احتجاج ومواجهة ضد السلطة الحاكمة، غير أنه لم ينضج لديها أي نظام سياسي أو حكومة أو دولة إسلامية، فنهاية النظام الإسلامي الذي به تداول للسلطة ينتهي مع استشهاد الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يحصل منذ ذلك الوقت أن أنتجنا نظامًا إسلاميًا ديمقراطيًا صالحًا للمجتمعات، ونحن في بدايات إيجاد نظام إسلامي للحكم يمكن أن يستمر في مراحل مستقبلية.

* أحد الشباب المشاركين:

يلاحظ أن اليوم منصبّ على سرد تاريخي لكيف قامت الثورة دون ذكر أو محاولة لإنتاج مشروع: كيف تستمر الثورة وتواصل تحقيق أهدافها؟.

الصورة الحالية لجماعة الإخوان المسلمين مخالفة لما ذكره د. سيد عيسى، فهي قبل الثورة كان اتجاهها إصلاحيًا تعايشيًا مع النظام الفاسد، في حين جاءت الثورة بفكر جديد يرفض كافة وسائل الإصلاح السابقة وإحداث حالة تغييرية.

---

(1) «خبير سياسي سعودي».

* **أحد الشباب المشاركين:**

هناك أزمة حقيقية نعيشها الآن وهي تحول كثير من الشباب الذي شاركوا في الثورة إلى نخبة لا يهمهم سوى الظهور في وسائل الإعلام والجلوس في القاعات المكيفة، ونقد الواقع الذي جاؤوا هم ليمثلوه ويظنون أنهم مازالوا يمثلونه.

أحمد أبو زيد[1]

أعتقد أن الباحث لم يتعرض لجهود الإسلاميين وخاصة جماعة الإخوان المسلمين طيلة السنوات العشر الماضية، تحديدًا منذ دخولهم مجلس الشعب في عام 2000، مرورًا بفعاليات الإصلاح وغيرها والتي مثّلت بداية لما نحن فيه الآن، وهيّأت الشارع لهذه الثورة.

انسحاب كتلتين من كتل المعارضة القوية في مجلس الشعب متمثلة في الإخوان المسلمين وحزب الوفد من انتخابات الإعادة لمجلس الشعب 2010 فضحت النظام وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وعدم مشاركتهم من الأساس كان سيعطي مبررًا لنظام مبارك من أجل إجراء انتخابات نزيهة يجمّل بها صورته.

* **نهى سلامة:**

أعتقد أننا يجب أن نزيل شبح النظام القديم ونتوقف عن التجريح في بعضنا البعض، ونعطي لأنفسنا الفرصة حتى يستمع كل منا للآخر، ونعرف بعضنا من الأول، ونتوقف عن ترديد ما بثّه الإعلام فينا طوال سنوات.

---

(1) «صحفي وباحث إعلامي».

تعقيب: د سيد عيسى

التاريخ لا يعيد نفسه، أن يحدث سيناريو 1952، فمن قام بثورة 25 يناير/كانون الثاني هو الشعب وليس الجيش، وليس هناك فترة انتقالية طويلة تسمح باستئثار القوات المسلحة بالسلطة.

هناك إرادة شعبية يجب أن تُحترم لأن صناديق الانتخابات التي احتكم إليها ملايين المصريين في الاستفتاء على التعديلات الدستورية هي من أبجديات الديمقراطية، فضلًا عن أن إجراء الانتخابات التشريعية في وقتها المحدّد بمثابة الخروج بمصر من عنق الزجاجة واختصار الفترة الانتقالية وإنجاز التحول الديمقراطي.

الحركة الإسلامية بدأت من الشيخ جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده وتلامذته بعد ذلك الشيخ محمد رشيد رضا والقائد عز الدين القسام والإمام حسن البنا وأبو الأعلى المودودي الذين كان لهم الدور الأكبر في إنشاء الحركة الإسلامية، إلا أن ضيق الوقت جعلني أبدأ منذ ظهور جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928.

أثر التحركات الاحتجاجية الشبابية على دول الخليج العربي

د. محمد بن صنيتان(*)

قبل التحدث عن أثر الثورات على منطقة الخليج لابد من إدراك منطق الأحداث والصيرورات التي عرضتها البلدان التي قامت بها هذه الأحداث، ولكن لا نستطيع أن نجري مبكرًا حسابًا للنتائج والتوقعات لانعكاس الثورات العربية على المنطقة، فالثورات العربية مازالت في بداية حراكها، وأطوارها غير مستقرة بعد، حتى في تونس ومصر بعد نجاحهما في إزالة النظامين فبيننا وبين هذين البلدين مسافة زمنية قصيرة، وستظل هذه الثورات ومحاطة بقدر ما من الغموض.

لقد ظهر منطق الارتجال الخلّاق ونضج المناخ الثوري على عجل، وباغتت الأحداث الجميع بمن فيهم الفاعلين السياسيين، فقد سادت ثقافة الانتحار في هذين البلدين حتى أصبح هناك خيارات ما بين الموت بالانتحار أو الموت برصاص النظام فاختارت الموت بالرصاص.

لقد لاحظت أن القاسم المشترك للثورات العربية هو البطالة ولا سيما للخريجين والتفاوت البيّن وقلة مساحة التعبير والقهر وهدم الكرامة.

(*) باحث سياسي سعودي - رئيس مركز «ساس» الوطني لاستطلاعات الرأي والبحوث.

وجدير بالذكر ألا ننسى أن مسار الأحداث الذي عرفته البلدان العربية التي قامت فيها الثورات لم يكن وحده حراكًا دفعته السياقات الاجتماعية والاقتصادية فيما يشبه الاستجابة لحتميات الثورة، بل كان أيضًا تعبئة القادرين من مختلف الشرائح الاجتماعية المتضررة من واقعهم في عهد الأنظمة السابقة، والتي استقر في الوعي الجمعي الخليجي كما هو حال الشعوب العربية قاطبة أن الشعوب تستطيع تغيير واقعها، ولكن ردود فعلها تختلف من دولة إلى أخرى حسب المعطيات التاريخية والاجتماعية والسياسية لكل بلد، فذاكرة الاحتجاج الاجتماعي أن ثقافة الاحتجاج في الخليج لا نستطيع أن نعطي نسخة مكررة لأسباب الاحتجاج فيها، فكل دولة لها أسبابها التي تتقاطع أو تتطابق مع هذه الدولة أو تلك، ولعلنا نبتعد عن سؤال السببية إلى سؤال الكيفية.

فدول الخليج أخذت الاحتجاجات فيها مناحي متعددة من العنف في دوار اللؤلؤة بالبحرين والمظاهرات في عمان إلى التعبير عن عدم الرضا في مواقع التواصل الاجتماعي كما حدث في الدعوة لثورة حنين في السعودية، ولعلنا في هذه الورقة نستعرض ما حدث في السعودية والبحرين.

نظرة تاريخية

فالحالة السعودية منذ قيام المملكة والقيادة السياسية تواجه معارضة واحتجاجات تتراوح ما بين المعارضة المسلحة والانقلاب العسكري، ومن الاحتجاجات إلى المطالب والعرائض.

ولعل أولها وأهمها موقعة «سبلا» المسلحة التي وقعت في عهد

الملك عبد العزيز آل سعود والتي قام فيها جيش الملك عبد العزيز الذي وحّد به المملكة بأقل أو حتى دون تكاليف وكادت هذه الموقعة أن تجهض تجربة الوحدة بكامل مكاسبها، وكذلك ضارب السمراني الانقلابية التي لم تنجح في مؤسسة عسكرية جنينية، ثم حركة كلية قوى الأمن الداخلي، وحركة الضباط الطيارين ثم الأمراء الأحرار، فالقوميين والبعثيين والشيوعيين، ثم الاحتجاجات على وجود التليفزيون ومدارس البنات، ثم احتلال الحرم المكي لمدة 15 يومًا بقيادة سليمان العتيبي، وأتت شبيهة بموقعة «سبلا» بمقدماتها ونتائجها، فكلتا الموقعتين جلها من قبائل البدو التي ترى أن وجود الدولة جاء بجهدهم العسكري والأمني وكثافتهم السكانية، ورغم ذلك صاروا مهمشين سياسيًا وتنمويًا واقتصاديًا، فالإدارة العليا للدولة خلت من المتطلعين والمقتدرين وأصحاب المؤهلات العليا منهم، كما بيّنت ذلك في كتابي حول النخب السعودية.

ثم تلا كل ذلك الاحتجاجات على وجود القوات الأجنبية في الحروب الخليجية منذ عام 1990، وفي عهد سعود قبل ذلك واجهت الدولة تدهورًا اقتصاديًا حيث عجزت الخزينة عن دفع رواتب الموظفين لمدة تسعة أشهر؛ مما أدى إلى استياء بين أوسع فئات المجتمع أدّت إلى ظهور معارضة تمثلت في الكوادر المثقفة من القوات المسلحة والكوادر المدنية وعمال شركة أرامكو، من السعوديين غير الراضين عن استغلال الأمريكان لهم في الشركة وهضم حقوق العمال السعوديين والعرب، وكذلك الاستغلال في عقود استخراج الزيت المجحفة.

التاريخ يظلم المجتمع السعودي، ويعتبر الكثير أن الدولة السعودية رجعية، وأنه لا يوجد أحد في المجتمع السعودي يثور أو يحتج أو

يتكلم، على الرغم من وجود تاريخ أطول من ذلك بكثير لاحتجاجاتهم.

أما معارضة المثقفين فتمثلت في تشكيلهم تنظيمًا ديمقراطيًا ثوريًا سريًا، دعوه «جبهة الإصلاح الوطني»، وأعلن عدة أهداف، وفي ذلك الوقت تمّ تأسيس صحيفتي «الفجر الجديد»، و«الظهران» في المنطقة الشرقية، وقامت الحكومة باعتقال الجبهة، وأغلقت الصحيفتين.

كما أسست منظمة تلاميذ المدارس في القصيم، والقصيم هو المحور وعقر الوهابية السلفية، في تلك الفترة كانت مطالبهم السياسية حلّ هيئة الأمر بالمعروف قبل ستين عامًا، وجرت اشتباكات بين الهيئة والتلاميذ في البريدة، وكانت من مطالبهم أيضًا إصلاح التعليم وتأسيس الجامعات.

وفي عام 1956 قام الملك سعود بزيارة المنطقة الشرقية، واستقبلته معارضة منظمة بشعارات مناهضة للإمبريالية ومطالبة برحيل القاعدة الأمريكية، حيث صدر المرسوم الملكي بتجريم المظاهرات والمعاقبة عليها بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وما زالت المطالبات مستمرة. وفي خلال السنوات الخمس الأخيرة ظهر أكثر من بيان وعريضة، إضافة إلى مقالات تطالب جميعها بالإصلاح، وتؤكد على ضرورته، وقد ازدادت في الآونة الأخيرة وحتى يومنا هذا، ومن قبل شهر ظهر بيان وقّع عليه ثمانية آلاف شخص يطالبون بالإصلاح.

وبتاريخ التجربة السعودية - وهذا هو المهم - مع كل المعارضات والاحتجاجات يتّضح أن القيادة السعودية نجحت في إطفاء النار كلما شبّ حريق هنا أو هناك، مما أعطاها قدرة على تمكين نفسها، وإن حصل تحقيق مطالب الاحتجاجات فهي مطالب المتشددين من

السلفيين، الذين تسبّبوا في أزمات بالداخل وأخرى بالخارج لعل أهمها أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول.

وملف الإصلاح في السعودية من السهل الممتنع، فعند الأزمة الداخلية والخارجية تخرج الحكومة ملف الوعود بالإصلاح حتى تهدأ العاصفة، ثم تعود حليمة إلى عادتها القديمة.

ففي عهد الملك عبد العزيز أنشئ ديوان المجاهدين؛ لاستيعاب المحاربين القدامى كنتيجة لثورة «سبلا»، وعلاجًا لما سبق وذكرناه ومع خلاف الملك فيصل مع الملك سعود وعد فيصل بإصلاحات سياسية لم ترَ النور بعد.

وفي حرب الخليج الثانية أصدر الملك فهد أنظمة للحكم والمناطق لكن لم يغيّر ذلك من الأمر شيئًا.

مطالب الإصلاح بعد 11 سبتمبر/أيلول

وبعد أحداث 11 سبتمبر/ أيلول وظهور عرائض كثيرة وتطالب بإصلاحات واسعة قامت الحكومة بتأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، باعتباره أداة سياسية فعّالة لتحقيق الإصلاح، إذ راح المركز يطوف في مدن المملكة، مدّعيًا أن هدفه الإصلاح، وأنه يترجم أفكار المواطنين إلى واقع ملموس، ولكن ما حقّقه الحوار الوطني هو جرف الشعب السعودي إلى تيارات متعددة سلفية وليبرالية وشيعية وصوفية ومناطقية.

إن السعودية بحاجة إلى هندسة اجتماعية في الحكم والإدارة والتعددية المجتمعية لعل أهمها تعزيز مبدأ المواطنة من خلال العدل

في توزيع الثروة والسلطة والمشاركة الفاعلة في الإدارة العليا والوسطى في الدولة، فكل مجتمع تنعدم فيه العدالة الاجتماعية يكون مولدًا للنزاع والشقاق، فالنجاح في إدارة التعددية المجتمعية يعزّز الهوية الوطنية والشرعية والسياسية للدولة.

إن معالجة البطالة وفق خطة استراتيجية من أهم أولويات الحكومة، فقد امتد عمر البطالة حتى أصبحت مشكلة معقدة لأصحاب القرار والمؤسسات المعنية بالعمل ووزارة التعليم العالي، وقد كانت تعزى البطالة للخريجين من الاختصاصات الإنسانية فاتجهت سياسة الابتعاث إلى الاختصاصات العلمية والفنية والتقنية، وقد شهد عهد الملك عبد الله انفراجًا واسعًا في سياسة الابتعاث بعد غياب طويل، وهي سياسة يمتّن لها كل الشعب السعودي، ولكن أزمة البطالة تفاقمت مع استقبال طلائع البعثات من خريجي البكالوريوس وما فوقها، وكلها تخصصات علمية وفنية وتقنية لم تكن الدولة جاهزة بخطة استراتيجية تستوعب الخريجين الجدد، فضلًا عن حلّ بطالة الخريجين القدامى.

خريج البكالوريوس لا يلائمه أن يعمل في محل بقالة أو بائع خضراوات؛ لذلك لابد من مصانع وورش متوسطة وصغيرة لتستوعب هذا الكم القادم من الخريجين.

الثورات العربية أحدثت في الشباب السعودي وعيًا سياسيًا عن عملية الإصلاح، وهناك طاقات شبابية كامنة تملك إبداعات وتنظيرًا جيدًا، ونلمس ذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي في الشبكة العنكبوتية وقنوات المعلومات، هذه الطاقات تفتقر إلى رموز أو مجتمع مدني يطوّر ذلك الوعي.

وليس هناك أدوات لقياس انعكاس الثورات العربية على المجتمع

السعودي، فخريطة الرأي العام للسعودية تفتقر إلى صحافة حرة، وإلى مجتمع مدني وإلى مراكز للرأي العام والبحوث وإلى ديوانيات على النموذج الكويتي.

هناك شباب ليس بقلة يشعر أن الشباب يجب أن يكون جزءًا من العملية السياسية ليس على الهامش كسائر المجتمع الذي نراه، ولكن قد تشرّب المواطن السعودي كأخيه في الخليج وسائر البلدان العربية ثقافة المصطلحات السياسية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن الحر والدستور والقانون والانتقال الديمقراطي واستقلال السلطات والتوزيع العادل للثروة والتعددية السياسية ومحاربة الفساد والمناطقية والقبلية والمذهبية، وتفكيك عصابات الثروة والمقاولات والمناصب العليا ومجالس الشركات وحرية الصحافة ومنابر الإعلام.

علينا أن نعلم أن الثورات العربية المعاصرة لم يقدح شرارتها المثقفون ولا المفكرون ولا مؤسسات المجتمع المدني ولا الجيش ولا الخارج ولا كل المؤثرات الخارجية، وإن كانت هذه العوامل استطاعت أن تراكم عبوة التفجير في اللاوعي الجماهيري الذي غذّى فعل الأفراد والجماعات في وقت التحرر، بل الدافع الحقيقي هو الأنظمة ذاتها التي أوغلت في متاهة الفساد والاستبداد وإهانة الشعوب ودوس كرامتهم لدرجة لم تعد الشعوب تستطيع تحملها، فكانت ردود أفعاله كبتًا متراكمًا؛ فانفجرت كالبركان في وقتها وعلى سجيتها ولات حين مناص.

حالة البحرين

كان تأثر البحرين بالثورات العربية أكبر كثيرًا من الدول الخمس في مجلس التعاون الخليجي لعوامل دستورية وقانونية ومعيشية وطائفية ذكرها د. علي فخرو، منها اعتبرت المعارضة دستور 2002 مقارنة بدستور 1973 وملف قانون الانتخابات منحازًا ضد تمثيل أكثر عدلًا للناخبين الشيعة، وملف استقلال سلطة المجلس التشريعي المنتخب وعلاقته بمجلس الشورى المعين، وملف ما تسميه المعارضة بالتجنيس السياسي وملف ملكية ومضاربات الأراضي البحرية المدفونة ذات الأحجام الكبيرة وتأثيرها السلبي على السياسة الإسكانية، وذلك بوجود قوائم انتظار طويلة للحصول على سكن قد تمتد بأصحابها من محدودي الدخل إلى الانتظار لعشرين سنة قادمة من أجل الحصول على بيت، وملف الفساد المالي والإداري، وكان من المفروض أن تحلّ هذه المشاكل المعقدة قبل أن تصل إلى دوّار اللؤلؤة.

السبب الثاني في تأثر البحرين بالثورات العربية هو وجود جمعيات سياسية نشيطة وعلانية ولها أعضاء بالبرلمان، وأنشطة مجتمعية وإعلامية كبيرة، كذلك وجود نقابات تاريخية منظمة ومرتبطة بعضها بالجمعيات السياسية، إضافة إلى ذلك وجود مؤسسات مجتمع مدني مهنية وحقوقية ونسائية شديدة التنوع والارتباط بالسياسة.

السبب الثالث وجود شارع مجيش سياسيًا منذ خمسينيات القرن الماضي، كل هذه المؤسسات المدنية جعلت البحرين يختلف عن المملكة العربية السعودية بل عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، فمعطياته التاريخية جعلته مؤهلًا للحراك السياسي أكثر من بقية دول

المجلس، ولما جاءت مناسبة 14 فبراير/ شباط البحرينية في قلب أحداث عربية كبرى كان طبيعيًا أن تتأثر بأطروحاتها وأهدافها ووسائلها واعتمادها الكبير على وسائل التواصل الاجتماعي وعلى قيامها بالأساس على أكتاف الشباب غير المنتظم في أحزاب سياسية، مثل زملائهم في مصر وتونس واليمن وغيرها، بالإضافة إلى وجود أكثر من 300 معتقل في انتظار المحاكمة بعد شهور وينتمون أساسًا لجمعيات شيعية.

تلك بعض من الأسباب التي جعلت البحرين من أكثر الدول قابلية للتأثر بأحداث الوطن العربي المتعاظمة والواعدة، كذلك أدّت الحلول الأمنية إلى ارتفاع سقف المطالب إلى إسقاط النظام.

تحتاج البحرين مثل باقي دول الخليج أن تصعد فوق الطائفية والقبلية والعائلية والمهاترات الإقليمية والمذهبية، وعلى كل فلا يوجد ما يطمئن مجتمع الخليج بأنه في منأى عن أحداث المنطقة، والحادث هو الهدوء الظاهر الكامن خلف خريطة الانتشار الأمني الواسع.

الأنظمة في الخليج لم يظهر حتى الآن بصيص من الأمل أنها فهمت شعوبها، وإن كانت مدركة لكل ما يدور حولها، إلا أنها مازالت في غيبوبة من هول الواقع من حولها، وليس هناك سفينة تنجيهم مما حصل في الدول العربية ولا أحد يتنبأ بما يخفيه مستقبل الأيام.

فمن منا كان يتوقع ما حصل لزين العابدين بن علي وحسني مبارك بهذه السرعة والسهولة وقلة التكلفة، وقد يكون من الإصلاح السديد تعزيز مجلس التعاون الخليجي إلى ما يشبه الاتحاد على أي شكل ولو عسكريًا واقتصاديًا، وتعزيز الرابطة الاجتماعية فيما بين مجتمعات الخليج وبناء نسيج اجتماعي خليجي يردم الفراغ السكاني في الدول ذات الفراغ السكاني وتقوية هذا التواصل الاجتماعي بالمواصلات

الحديدية والطرق، التنقل بدون بطاقة هوية، وحق العمل بين مواطني كل دول المجلس كما لو كانوا نفس المواطنين، وعلى سلطات الخليج وهذا حق علينا بموجب مقتضيات البيعة الإسلامية أن يدركوا هذه الحقيقة في الوقت المريح قبل فوات الأوان.

المداخلات والتعقيبات

محمد خليل[1]

بشأن ما قيل في الورقة حول ثقافة الانتحار عند التحدث عن ثورتي تونس ومصر، نريد من الدول المجاورة التعمق في دراسة مقدمات الثورتين؛ لأن الأنظمة المستبدة لم تدع مجالًا لشعوبها بأمل في الغد، وأسهل على الإنسان أن يبيت فارغ البطن من أن يبيت مقهورًا، ما دفع الناس إلى أن تضع في كفة كرامتها وحريتها وفي الكفة الأخرى حياتها.

المثال على ذلك البوعزيزي في تونس حيث لم يدفعه إلى الانتحار أن سيارة الخضراوات الخاصة به استولت عليها الحكومة؛ بل لأن الشرطي أهانه ولم يستطع هو ردّ الإهانة.

محمد شمس[2]

تأثير الثورتين المصرية والتونسية ظهر جليًّا على دول الخليج العربي

(1) «صحفي».
(2) «مهندس جودة».

خاصة في البحرين واليمن، وفي القلب منه السعودية وليس شرطًا استنساخ نموذج الثورة لنقول إن تلك الدول تأثرت أو حدث بها تغيير.

في دول الخليج لم تصل الأوضاع إلى حدّ تصاعد وتلاقي الحاجات البشرية لدرجة حدوث ثورة، وتحتاج بالفعل إلى تغييرات على مسار المعضلة الفكرية والقوى المهمشة، كذلك قضية المرأة في السعودية.

لا تزال هناك في دول الخليج مساحات واسعة من العمل لو تمّ انتهاجها لن تحتاج إلى ثورة.

تعقيب د. محمد بن صنيتان

الشرعية في السعودية محترمة وجميع فئات الشعب وحتى المعارضة يطالبون بالإصلاح وليس تغيير النظام، باعتباره بيعة في رقبة السعوديين، وبالتالي فإن كل الاحتجاجات والعرائض مطالبها الإصلاح.

هناك أزمة في مفهومية التربية في السعودية والتعبئة التي يتلقاها المواطن، حيث تمّت تعبئة الشباب على الجهاد في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي، وعندما عادوا وجدوا المصالح الأمريكية تملأ البلاد، كما حدث مع الملك عبد العزيز عندما لوّح بكفر الإنجليز لتوحيد المملكة، ولما توحّدت قلدهم في بعض مظاهر المدنية مثل البرقية.

الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي
رؤية مستقبلية وتقييمية

د. محمد بن حامد الأحمري(*)

عند الاحتجاج يوجد الشعب

الحقيقة السياسية الغائبة في مجتمعات الخضوع هي أن وجود الشعب إنما يولد بميلاد الاحتجاج، وما قبل ذلك فهو كيان عظيم عبارة عن جسم بلا عقل ولا وعي، جسم غامض، وعاجز، وسهل التوجيه وخطر وغنيمة باردة عظيمة لمن يسوقه، فقبل أن تقول الشعوب لا ونعم لأي شي فلا قيمة لها، ولا قيمة لها يوم تُساق بالخدعة والنفاق والتزلف والإرهاب، فهي غائبة في تلك الأحوال، وهي أعداد لا أهمية لها، فهي بلا حرية ولا مشاركة ولا مبادرة. فلا توقف ظالمًا ولا تنصر مظلومًا ولا تكافئ مصلحًا ولا تعاقب مفسدًا، وهي بلا مبادرات، ولا رغبات عليا، والخلاصة موجودة غائبة.

وكان الطغاة والمحتالون يعاملون هذه الشعوب بالخداع، ويستعملون الأذكياء لكتابة الوصفات التي تحافظ عليه بدنًا بلا وعي تابعًا مخلصًا لحاكمه، فكتب الثقافة السلطانية العربية والإسلامية ثم الميكافيلية غنية بوصفات الإخضاع، وكانوا يرون من يقوم بإرشاد

(*) مفكر متخصص في التاريخ الأوروبي.

المستبدين لسياستها طبقة خاصة تُساهم في السياسة بما يشبه الكهانة.

هذه الجماهير يوم تهبّ لتتحرر ولتشارك في صناعة حياتها فإن قلة منها تغيّر وجه البشرية، لقد كانوا قد قالوا: 99% صوّتوا لمبارك ولكن أقل من 1% غيّروا مصير 99%، لقد كان الرقم المعلن كاذبًا، وهب أنه كان صحيحًا وأن 99% صوّتوا بنعم وكانوا خائفين فهم أقرب للعدم منهم للوجود، والقيمة الصحيحة حيث الاختيار، في تركيا صوت 49% لحزب العدالة وكان يرى انتصارًا عظيمًا لأنه صوّت له أقل من نصف الشعب من الأحرار ذوي القرار وأكثر من النصف لم يؤيدوه، ولكن الجميع يخرج واثقًا محترمًا للحزب الفائز بأقل من النصف والعالم يحترم هذه النتائج الاختيارية ويعظّم دورها، ففي الغرب الأغلبية التي تصوّت وقد تكون أقل من ذلك، وغالبًا من حقّق ما فوق النصف يفوز، ولكن تبين أن جميع الشعب إن قال مستبد إنه معه فقد يكون أكبر دليل على كذب المؤشر، فإجماع المرتشين أو الخائفين من السجن أو السوط أو الموت لاقيمة لها، فهي ذهبت للترشيح أجسادًا ميتة بلا قناعة، ولذا فلا قيمة لأصواتها المقهورة.

- لماذا تحصل الاحتجاجات؟

أحد الكتب تتحدث عن قضية خروج الناس للاحتجاج على أنها أمر غير طبيعي وغير مفهوم؛ لأن المظالم قد توجد عنيفة جدًا ومع ذلك لا يتحرك هذا الإنسان، وقد تتّضح الأسباب وتحصل الظروف ومع ذلك لا يحصل احتجاج، وقد تحدث أسباب بسيطة جدًا وتنتج حركات كبيرة بناء على هذه المقدمات اليسيرة.

فأحد الكتب التي اهتمت بموضوع الاحتجاجات جاء في مقدمته:

«لزمن طويل ساور علماء الاحتجاجات الشكوك حول مدى استيعاب عقول الناس للأفكار الجادة، ونظرًا لأن المظالم كانت دائمًا حاضرة لم يستطع العلماء تفسير تصاعد أو تراجع الحركات الاجتماعية»[1].

الاحتجاج الشعبي يركب من كلمتين احتجاج وشعبي، فأما الاحتجاج الفردي هو بضاعة الإنسان المضطهد اليومية، ممن لا يجدون وسيلة لتحقيق ضروراتهم، أو حاجاتهم، أو كماليات حياتهم، وهو تعبير عن حاجة أو سخط أو طلب أو شهوة خاصة، وقد تنتج تحقيق طلب تغيير فردي، وقد ينفع فرديًا أحيانًا، يصبح ديدنًا ولا يتوسع فإنه يسيء للفرد، ويركز في المجتمع ثقافة البؤس ومزاج الحزن والاشتكاء والتلاوم الدائم ولكنه محدود ونتاجه أنانية وصغر في النفس والمجتمع، ويحرص المستبدون على جعل المطالب العامة خاصة وصغيرة ويحرمون الاحتجاج العام دائمًا، لأنه قد ينتج التغيير المطلوب، ولذا فإن التغيير للأفضل لا يتمّ إلا في عمل مجتمعي، أي شريحة من المجتمع تنفر للإنقاذ، والاحتجاج الجزئي لأي قضية خاصة مستمر، ولكن الشعبي عندما يكون أمرًا جامعًا لقطاع واسع مؤثر يبلغ مداه عندما يغيّر السلطة والثقافة ويعيد ترتيب الاقتصاد وعلاقات المجتمع من داخله وخارجه.

وقد تكون الاحتجاجات مُعْدِيَة ويستغربون أحيانًا قوة هذا المزاج الاحتجاجي العام المعدي بين الأمم، فهو يؤثر بكثرة على المناطق المجاورة لها قديمًا بسبب طبيعة الأخبار والتواصل فيما مضى، أما اليوم فكل العالم متقارب، ومثال العدوى الاحتجاجية قديمًا الثورة

---

(1) جيمز م. يسبر، فن الاحتجاج الأخلاقي، The Art of Moral Protest, P. XXI.

الفرنسية، فقد أثّرت في مناطق كثيرة بأوروبا مع أن بعضها كان يتمتع بالكثير من الحريات مثل سويسرا، وكانوا يستغربون تأثرها بالثورة الفرنسية رغم وجود استقرار وحريات بها، قد تنتقل هذه العدوى وهذا المزاج إلى مناطق أخرى، وقد يكون السبب أو التأثير هو وجود المزاج العام والمؤثر الذي بدايته حقيقية في بلاد معينة، ويؤثر باتساع في مناطق أخرى لا تتوفر فيها الظروف نفسها التي سمحت أن يحدث في المناطق المجاورة، فقد وصل مزاج الثورة الفرنسية لمناطق عديدة في فرنسا مثل هولندا وغيرها.

وهذا يعيدنا إلى قضية الإنسان والحكم عليه نفسه؛ لأن الذين حاولوا على مدار التاريخ أن يوجدوا قوانين المجتمعات البشرية وحركات المجتمعات الإنسانية لثوراتها وخمودها لم يصلوا إلى قوانين نستطيع الوثوق بها والقياس عليها، فكثير من أحكامنا فيها مليئة بالحدس والقياس الذي قد لا يتحقق ولا ينطبق على أحوال أخرى، إلى جانب ذلك تلك الحقائق الاجتماعية المتفاوتة التي نزعم اتفاقها عندما تتطابق الأحداث مع التوقعات، أو نعيد التماس الفروق حين تختلف النتائج.

من سابق العصور وإلى العصر الحاضر كانت أكثر الأزمنة التي حاول الإنسان فيها أن يوجد قوانين علمية للحركة البشرية هو القرن التاسع عشر؛ لأن النهضة العلمية ساعدت الإنسان على المخترعات العلمية الطبيعية وقوانينها فأغرته أن بالإمكان أن يصل لقوانين تتحكم في الطبيعة البشرية وتنجح فيها، وتتحقق السيطرة على الإنسان، ولكن كان الفشل ذريعًا، والقسوة والضرر الكبير الذي وقع على الإنسان جاء من ثقته الكبيرة أن بإمكانه أن يصنع قوانين نهائية لحياته، وبالتالي

فشلت القوانين العلمية في المجتمعات فشلًا ذريعًا حتى في قضايا الإدارة، ومن هنا جاءت النظريات التي تعيد الإنسان إلى إنسانيته، وتساهم في التخفيف من بؤس النظريات العلمية المسلطة عليه.

واستقرت بعد هذا الكثير من النظريات الإنسانية التي تقدّر هذا الإنسان وتتعامل معه، وتعلم أنه هو في نفسه دائمًا يحتاج لمراجعة القوانين التي ينتجها، فما سماه «مسلمات» تحتاج دائمًا إلى مراجعة، فكما أن النظريات العلمية تحتاج إعادة زيارة من وقت لآخر، وتحقق وتدقيق وتخلص من قيودها أحيانًا فمن باب أولى الجوانب البشرية، ومنذ أيام (بداية شهر 10/ 2011م) كانت حقيقة علمية أخرى تتعرض للنقد؛ ليست نظرية نيوتن ولا النظرية النسبية وحصارها بالنظرية الكمية، ولكن أيضًا هذه الأيام يقولون: لم تعد سرعة الضوء ولا الضوء هو الأسرع، وهناك من المادة ما هو أسرع منه. وكانت العلوم النظرية والتطبيقية تستفيد مرة وتتضرر أخرى من النظريات، وفي أواسط القرن العشرين تخلصت بعض علوم الإدارية من هجمة «الإدارة العلمية» لتنتصر «الإدارة الإنسانية»، وكذا تراجعت النظرية القطعية التي سموها علمية في الاقتصاد والتاريخ والأعراق أمام نظريات أخرى - بعضها قديمة وبعضها في منتصف القرن - وكان لها سمات إنسانية أو بقايا من نوازع دينية مثل نظريات «بوبر» و«توينبي».

وقد كانت شهية المؤرخين - خاصة هم بسبب أقدمية هذا الفن أو العلم على غيره، ثم من بعدهم كثير من علماء في حقول عديدة - كبيرة أن يصنعوا قوانين، وكان كل منهم مولعًا بنقض نظرية صاحبه، فكان جدلًا ممتعًا على مدار القرون الأخيرة، ثم جاءت الثورات كفرع من الموجات التاريخية لتطرب عشاق النظرية مرة أخرى لمزيد من النقاش

عن شروط الثورات ومتى تحدث الثورات، ولماذا، وما هي ملامح أشخاصها، وما هي أفكارهم، بل وحتى الحديث عن أبدانهم وأقاليمهم والثقافات التي تهيجهم والبيئات التي تصنعهم.

فإذن هناك قضايا تفصيلية نهائية لا تستطيع أن تلزم بها الإنسان، وبالتالي هذا الأمر ينطبق على الثورات وعلى تحولات المجتمعات، إنه يمكن ملاحظة ظواهر ووضع مؤشرات، ولكن رحمة بعقلك وبتاريخ البشرية وإصرارك وحاجتك لا تضع قوانين صارمة تقيد أفق الفهم عندك، فقد تجد غير بعيد ما يكسر هذه القوانين التي بنيت عليها مسلماتك.

فمثلًا عانى العراقي تحت حكم «صدام حسين» من مظالم كثيرة وهائلة، أو المجتمع السوري تحت حكم «حافظ الأسد»، ومع ذلك أحيانًا تنجح هذه المحاولات التحريرية وأحيانًا لا تنجح، ولعل من الطريف أن متحدثًا يقدم لحديثه بمقدمات تهدم ما سيتلوها، لا أريد هدم فكرتي في السياق القادم، ولكني أقدم أهمية كبرى لهذا الإنسان ووعيه أو غفلته تجاه دوره في حياته وما يحيط به، فحقيقة مسلمة جاهزة ومفيدة جدًّا وشرط متوفر لا يعني الانتقال لما بعده، لأن ما وفّر الشرط الأول قد لا يكون هو ما يحقّق التالي.

أسباب الاحتجاج

1. المظالم الحاضرة في الوعي: فالمظالم دائمًا موجودة في المجتمع البشري، ولكن القضية نسبية بين مظالم جائرة جدًّا تُخرج الإنسان عن طور الكرامة الإنسانية إلى أن تنهي وجوده وكرامته، وبين جور يحتمله الإنسان على صعوبات متفاوتة، كما أن هذه المظالم ترتبط بمسألة وعيها وبثقافة المجتمع تجاهها، فقد ترتكب أفظع

المظالم ولا يضعها مثقفو المجتمع في سياق المظالم، والوعي بالمظالم هو الذي يساعد في تحويل الأفكار والتوجهات إلى حركة في الشارع ففي حال وجود مظالم لم يوجد توعية بها وطرح مخارج منها فإنها قد تكون موجودة ومعمّى عليها، حتى يقدح وعي ومعرفة هذه المظالم، وإلا فإن المظالم التي لا يستشعرها المجتمع ولا يناقشها لا تحرّكه، فإنك واجد أحيانًا نفس المَظْلمة تحدث للشخص نفسه فيستنكرها في حال وعْي بها، وكان سبق أن سكت عنها من قبل، وربما كانت الأولى أفظع، ولكن وعيه كان أقلّ أو العكس، انتكست حقوقه في زمن فأصبح يقبل بالمظلمة، فالمظالم الحاضرة في الوعي أنها مظالم شرط في إمكان الاحتجاج.

2. تجريم السلطة للشكوى: وهو أن تمنع السلطة المجتمع من أن يشتكي ومن أن يتحدث عن مشكلاته، فالشكوى تنفيس، وبعض الأنظمة تسمح بشيء من الشكوى ومن النقد لامتصاص المظالم، ولكن من أغلق الطريق وزاد الكبْت فجّره التيار ربما بالعنف، ووجود الوعي القادح مع المظالم المحرم نقاشها تجعل المجتمع على فُوَّهة بركان الانفجار، ولهذا كان أذكياء المستبدين يعرفون كيف يفتحون للمجتمع المقهور منافذ يصرّف فيها شيئًا من غضبه حتى لا يصل لحالة احتقان.

3. تجريم المعارضة: يصرّ المستبد على أن يجعل المعارضة جريمة من جرائم المجتمع المقهور به، وبدلًا من أن يكون للمعارضة الحق في الكلام فإن السلطة الفاسدة تجرّمها، أو تطاردها، أو تتّهمها بما ليس فيها، ولأن السلطة تجمع عنصري الفساد (المال والقرار) فإن المعارضة الذكية تصبر، وتجمع رصيد السخط (الفساد المالي وأخطاء القرار) وتوعّي بهما، ثم تأتي اللحظة التي يتحول فيها السخط على

المستبد، والجرم يصبح كاملاً منه، ويتّجه التجريم والتهم كلها إلى السلطة، وتصبح هي وجه الجريمة الحقيقي، ويصبح الشعب المسلوب من المال والقرار كله يهتف باتهام المجرم الوحيد.

4. **غياب الاحترام**: المال والسلطة تزرع في من يملكهما مرضًا نفسيًّا وخلقيًّا قلّ من يتنبه إليه ممن غرق فيه، فيتوهم الكمال وربما ادعاه، حتى في بنيته الجسمية مقارنة بغيره - كان «ستالين» يلبس حذاء عاليًا ويمنع أن يرافقه من هو أطول منه[1] - مثل ما حدث مع «البوعزيزي» في تونس، فليس كل الناس يثورون بسبب الظلم ولا الفقر، ولكن لقوم منهم كرامة ونفس عزيزة يصعب قهرها، وإن قهرت عبرت، وهذا في مستوى الفرد.

5. **القهر العام**: حاجة المجتمع إلى الاحترام أساسية جدًّا، وبالتالي شعور المجتمعات المقهورة بحالة الاحتلال والاستعمار جزء أساس منها قضية الشعور بالنقص والمهانة، والمجتمع الذي تستطيع الأيديولوجيا التعبير عن قهره بثقافة مضادة عامة ينتقم جماعيًّا من قاهريه أيًّا كانوا؛ وأوضح مثال على ذلك الثورة الإيرانية، فقد رسّخ المثقفون - من المتدينين واليساريين والمستقلين - في قلوب الشعب ضرورة الانتقام من الذين أهانوا الشعب وأنهوا الحكومة الديمقراطية، وأعادوا «الشاه»، واغتصبوا حقوق الناس في اختيار حاكمهم،

(1) الغريب أني وجدت في كلام «علي عزت بيجوفتش» شيئًا من بقايا الشعور الذي ينفثه المستبد في نفوس الجمهور، فكان «علي عزت» يصف «تيتو» - ديكتاتور صربيا الشهير - ثم يقول: «كنت قريبًا منه وهو واقف ولم يكن كما كنت أظن طويلًا!» استغربت هذا عند «علي» الذي كان يرى أن «تيتو» بجبروته لا بدّ أن يكمل ويكون جبارًا بدنيًّا في نفوس ضحاياه.

وشوّهوا سمعتهم، وسجنوا زعيمهم مصدق، وأهانوه لأنه نادى بضرورة الحرية وأن النفط للإيرانيين، فأُعيد استعبادهم بواسطة «الشاه» وأُعيد سلب النفط منهم، فكان الشعور بمرارة المهانة والتوعية الشديدة بها إلى حدّ التشبع يفتح باباً لثقافة العزة مهموسًا بها في البداية، ثم تتعالى الأصوات بها، وتتنظم الأحزاب من أجلها، ثم تسير نحو تنفيذها.

6. الاغتراب السياسي: بمعنى أن يصبح المجتمع لا مشاركة له في السياسة، وأن يصبح غريبًا في بلده، ورأيه غريبًا في كل شيء، ومثال اغتراب الشعب عن سياسة بلده شعور الشعب المصري أيام أحداث حرب غزة (2008 - 2009م) بأنه قد بلغت إهانته قدرًا لا يُطاق؛ لأن عددًا كبيرًا يُقتل بجواره هم إخوانه حوصروا في سجن ثم يُقتلون بطريقة عدوانية لا يقبلها الإنسان للحيوان، فكيف وهم يرون الإرهاب الصهيوني على إخوانهم المظلومين المحاصرين الأبرياء معزولين يقتلون بكل برود؟! وحكومتهم في مصر تقف مع المجرم ضد الضحية، وهم 80 مليونًا لا يشاركون في الدفاع عنهم، ثم استمرار الإصرار على عزل المجتمع عن السياسة حتى لا يشارك في مصيره ولا في تدبير حياته السياسية، وهو يرى فشل السياسي أمام عينيه يؤذيه في كل قضية، ويراكم بجانب سوء السياسة فظاعة الخلل الاقتصادي.

7. الحرمان المادي: يقابل الحرمان المادي رؤية السرقة؛ أن تجد هذا الجوع والفقر المنتشر ومع ذلك تجد الذي يمتص هذا المجتمع حيًّا متنفذًا يمارس القهر ويشعر بالغبن:

واحتمال الأذى ورؤية جانيه غذاء تَضْوَى به الأجسامُ

كان يصعب أن تتصور أن شخصًا في مصر أو شخصين يستطيعون سرقة 70 مليار دولار، كان يصعب تخيل هذه الثروة المنهوبة في بلد

يعاني الأزمات الاقتصادية، ولا يحتمل أن يسرق شخص هذا المبلغ، لكن تبين بعدها من هذه الأرقام أن البلد به خير لكنه منهوب، وكذا بالمثل تونس التي ليست غنية ولكن تبين سبب الفقر بها.

8. الثقافية المثالية: الثقافية المثالية في المجتمع يساعد وجودها على تصاعد الاحتجاج في المجتمع، تلك الثقافة المثالية المشحونة بالقيم العالية وبالتطلع إليها، من خلال نماذج مخلصة ونزيهة في الذهن أو الواقع، أن يوجد في ثقافة الناس وحديثهم تناقل وسماع قصص عن نماذج مثالية من العدالة والديمقراطية، والتي تجعل الشعوب المقهورة تلاحظ وتنظر في مكان آخر: لماذا لا نحظى بشيء من الكرامة والعدل والحريات كالشعب الفلاني أو الأمة الفلانية؟ من أمم حية تعيش في عالمهم، أو تحيا ذكراها في خاطرهم، فقد كان من نماذج الوعي بخطورة النموذج والمثال القديم الحاضر في الذاكرة ما قاله الخليفة «عبد الملك بن مروان» الذي كان يستبدّ بالسلطة والمال، وكان يؤذيه ويرهبه ذكر أمير المؤمنين «عمر بن الخطاب» ﷺ، فقال كلمته المشهورة: «قلّلوا من ذكره فإنه حسرة على الأمة طعن على الأئمة» هذا أنموج قديم ولكنه خطر على استبداده، ولذا حاول منع التغطية الإعلامية ولو في المجالس بالحديث عنه، وليس المقصود حسرة على الأمة بمقدار ما يريده من منع الطعن على الأئمة الذين لا يرتقون له، فمجرد النموذج التاريخي وإحياء ذكراه خطر على المستبد، ولذلك فمن المهم دائمًا لصناعة الاحتجاج في كل المجتمعات والثقافات استحضار النماذج المثالية أو على الأقل المطلوب تحقيقها، وهي أساسًا لُبّ الموعظة ولبّ الدروس؛ ولذا فإن نجاحات الحضارة والديمقراطيات المعاصرة من أقوى ما يملك المُحتَج، ويجب

استحضارها وذكرها في النفوس ومقارنتها. والنماذج ميسورة ومنتشرة في العالم؛ فمثلًا حدث في الولايات المتحدة الأمريكية أن دبّ خلاف على هدية أُهديت لـ «هيلاري» زوجة الرئيس الأسبق «بيل كلينتون» عند خروجها مع زوجها من البيت الأبيض حول أحقيتها في أخذ طاقم صحون أو ما أشبه أُهدي إليها في وقت وجودها، وهل لها الحق من عدمه في امتلاكها أم أنها ملك للشعب، وكان هناك قانون يقول بعدم أحقية أخذ هدية إذا تجاوزت قيمتها سبعمائة دولار؛ إذ تُعتبر من ممتلكات الشعب.

في ذلك الوقت كان أحد أعضاء عائلة خليجية لا يرى أي خطأ إن استولى أقاربه على ثُمن دخل البلاد، وضرب مثلًا لو استحوذ أقاربه على خمسين مليار دولار من الخزينة - ما يمثل ثُمن دخل البلاد المفترض في النقاش - فما الخلل في ذلك؛ لأن الفساد دائمًا موجود بحسب رأيه! ولهذا فإن النماذج من العدل والنزاهة مطلب عالمي مهم استحضاره ومقارنته بقطع النظر من أي مكان جاء المثال، ففي القرآن كانت الأمثلة تأتي من الطير ومن الحشرات أحيانًا، فكيف بنماذج ناجحة عانت حتى تخلصت من ضعفها وعيوبها وشرورها، فالنماذج تبني الأمم؛ لأن هذا الإنسان يستجيب للنموذج المعاش في حياة الناس أكثر مما يستجيب لأي حق أو خير مكتوب في دينه أو تاريخه أو قانونه أو تراث الآخرين، فإمكان تحقيق نماذج ديمقراطية عادلة اليوم أكثر عملية وتحقيقًا من استذكار تاريخ مهما يكن ولو كانت فكرة الخلافة، بقطع النظر عن الاختلاف في تصورها.

فالتقليد للمفيد والمقارنة مع الأمم الأخرى ومنجزاتها ضروري لرفع الذات، وللاحتجاج على مظاهر الهامشية والضعف الاجتماعي

والسياسي. وأمثلة الاستفادة الإدارية والعملية والحربية كثيرة في عمل الرسول ﷺ، فعندما أخبروه أن الحكام كانوا يستخدمون أختامًا في الرسائل استخدم خاتمه، وعندما قالوا له إن الحكام يلبسون لباسًا خاصًا لاستقبال الوفود اتخذ لباسًا خاصًا لاستقبالهم. وفي عهد «عمر» تطوّر الأمر بكثير وهكذا خرج عندنا البريد والدواوين وكثير من النظم كثير منها تقليد لأمم أخرى، فالحضارة في النهاية هي منتج بشري ساهم فيه العالم كله بقطع ونماذج صغيرة تستجمع كل حضارة منها ما استطاعت.

المؤسسات المدنية والاحتجاج

للمؤسسات المدنية دور خطير في نجاح الاحتجاجات، وعند غيابها يكون المجتمع في أسوأ أحواله ويسمح في هذه الحال بالعنف، ولو قارنّا الدول العربية الخمس تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا لوجدنا أن التغيّر الأسهل يتمّ في المجتمع الذي يوجد فيه مؤسسات مجتمع مدني، وأنه كلما كان المجتمع خاليًا من المؤسسات المدنية كان الحلّ هو القتل والعنف إلى آخر قطرة دم بسبب غياب التمثيل المدني المجتمعي، ففي تونس تاريخ طويل للنقابات، وعمل اجتماعي موازٍ للسياسي منذ زمن الثعالبي في العشرينيات الميلادية من القرن العشرين، فكانت راسخة في المجتمع، وهناك الحزب الدستوري، والاتحاد التونسي للشغل، وكانت هناك أحزاب منها حزب السلطة، والأحزاب القوية المنافسة لم تتمكن السلطة من القضاء عليها رغم السجون التي عرضتها لها والطرد ومختلف أنواع التضييق ولما جاءت لحظة الاحتجاجات لم تكن هذه الأحزاب هي من بدأ ولكنها كانت موجودة وساهمت مباشرة في الصمود ضد الحاكم وإنجاز العمل،

وكان للإخوان المسلمين دور كبير ليلة الجمل في ميدان التحرير. وكذا بقية الأحزاب المصرية كان خطابها وفكرها ورؤيتها وعلاقاتها الممتدة أثرها في إنجاز الثورة وتنظيم ما يلزم لإنجازها، وإن كان أحيانًا يتجه للسلب في بعض المواقف.

وأيضًا في تونس ومصر سوى النقابات والأحزاب هناك عامل مهم وهو رسوخ تقاليد غربية في هذه البلدان، فقد كان في هذه البلدان أحزاب ومؤسسات منذ العصر البريطاني والحقبة الفرنسية، والحكومات الغربية تزرع في البلدان بذورًا للحرية والانتخابات وتبادل السلطة، وكان من لطائف تعليقات أحد الباكستانيين على نظام حكومته إن الباكستان لا يستقر في حكمها حاكم زمن طويل ولو لم يكن ديمقراطيًا ولو كان عسكريًا أو غيره لأن البريطانيين رسخوا في ثقافة الهند وباكستان معانٍ من ضرورة تبدل الحاكم وتغييره لا يقدر مستبد كسرها. وهذا في الحال التونسي والمصري رغم قسوة ابن علي وطول عهد مبارك فإن هناك مؤسسات وثقافة غرست في المجتمع وحريات سرعان ما تظهر على السطح برغم قسوة المستبد وشرّه، وهناك مؤسسات بسقت وأثمرت في هذه المجتمعات لا تخضع تمامًا لسلطته.

فنجد في مصر حرية صحفية واسعة رغم استبداد وفساد السلطة، لم يستطع الحكم إنهاءها، أو هو لم يكن قاسيًا لينفّذ ذلك، وهو لم يستطع استمرارها ولم يقبلها من ناصر ولا من السادات، وما كان للسادات إلا أن يفتح مصر بعد دكتاتورية ناصر، وليس مبارك قادرًا على إغلاق المجتمع وقد استفاد من قتل السادات بأنه بسبب التضييق على الرأي والحريات وبسبب الصلح مع الصهاينة. وكان قد عاش في شبابه زمنًا حرًّا، وكذا عاشت الأجيال التي بنت تونس الحديثة بقية بنية

حزبية ومدنية فرنسية، وهي مهما كانت علمانية ولكنها قد رسخت في بناء مدني وحزبي ونقابي أصبح طريقة العمل الاجتماعي والسياسي في البلاد، وهو المشروعية المستقرة.

وكانت هذه البنى من أهم ما ساعد على الانتقال لعهد جديد. أما في اليمن فهناك بنية حزبية، وهناك مجتمع فيه بنى سابقة لعصر الأحزاب وهي القبائل، ولم تدخل البلاد عهدًا دكتاتوريًا اقتصاديًا ولا سياسيًا، بسبب فقر وضعف الحكومة المركزية، وبسبب وجود تقاليد حزبية في الجنوب ودخول حكومة صالح للمشاركة بمشروعية حزبية. ثم إن وفرة السلاح ومخاطره جعلت المحتجين والثوار يلتزمون بسلمية الثورة بأي طريقة، علمًا بأن الحاكم كان ملتزمًا بالبحث عن وسيلة لتحويل الثورة السلمية إلى عنف ولم يستطع. أما ليبيا وسوريا فقد تمكّن حكامها على مدى يزيد عن أربعين عامًا من القضاء على أي مؤسسة ليست لهم، ولا تخضع لنفوذهم الصارم النهائي. ولهذا فلا يبدو من مخرج إلا العنف فقط. وكذا المجتمع الذي يفتقد لأي بنية مدنية فإن السياقات الوحشية بالعنف هي الحلّ للخلاص من شرّه ونجاح الاحتجاج ضده، فهو عندما يخرج على السلوك المدني والحضاري فلا يجد الشعب من تعامل معه إلا بطريقته التي يختارها.

الاحتجاج الحقوقي

في الحكومات المستبدة تكون «ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان أشدّ من ملاحقة الجواسيس»[1] لأن المستبد لا يرعى ولا

(1) جان كورد، أخبار الشرق، جريدة تصدر عن معهد الشرق العربي لندن. 14 يناير/كانون الثاني 2001.

يحمي مصالح عامة بل يدور حول مصلحته في مواجهة المصالح العامة، مهما زعم الاهتمام بالصالح العام، فلو كان له نصيب من الاهتمام بالمصلحة العامة فإن حقوق الناس هي سبب وجوده في منصبه، ولا يليق به الوقوف في وجهها وقد نُصّب لحمايتها، وهذا هو الفارق بين حكومة شرعية وغير شرعية، فالشرعية تقيمها الأمة لخدمة مصالحها، ذلك أن حصول الناس على حقوقهم المشروعة هو ما يحدّد مشروعية الحاكم فإن كان شرعيًا فمهمته رعاية الحقوق، وإن كان ذاتيًا فهو ساعٍ كأي فرد صالح أو طالح وراء رغباته ومكاسبه الخاصة. ولم تزل الاحتجاجات الحقوقية في بدايتها في عالمنا، ولكنها في طريقها لأن تصبح أساسًا عمليًا للتعاقد بين الأمة والسلطة، وهي من أولى أسباب الاحتجاج، ومن هنا كانت أهمية وجود الحقوق مكتوبة أو راسخة لدى الجميع وأساسًا لتعاقدهم بينهم، وليكون العدل أساسِ الكيان السياسي، يقفون سواسية أمام قضائهم ومسؤولياتهم ومجالسهم التشريعية والتنفيذية، التي تكون مؤسسة من قبل سلطة منتخبة شرعية أو ما يشبهها غير منحازة لطبقة ولا طائفة ولا عنصر ولا جنس. والاحتجاجات الحقوقية ظهرت مشمولة في حركة الاحتجاج العربية العامة وصرخ بها المحتجون وصرخوا بمحاسبة الحكام. وحركة الاحتجاج لصيانة الحقوق تتضمن بقية القضايا سواء نوقشت أم لا فليس لدى المحتج تفصيل ولا مطلوب منه فعل ذلك بل يسعى لإيجاد أو إحياء الوضع الحقوقي الصحيح، فالعالم يعرف أن غياب الحقوق القانونية، أو العبث بها، وسوء توزيع الموارد، والعبث بالاقتصاد والسياسة من أكثر ما أُصيبت به هذه المجتمعات، ويبقى أن إعلاء

حقوق الإنسان راية عالمية محترمة ومثيرة للاهتمام ونظمت مؤسساتها، وأصبحت جزءًا من ثقافة عصرنا، وكان غياب الحقوق وقود الاحتجاج.

9. القيادة الصامدة للمحتجين التي تقول: «لا» لكل تراجع عن هدفها: وهذه نظريًا وجدت ودرست في العصر الحاضر في أنموذج «الخميني» الذي اشتهر بصلابة خاف منها أقرب الناس إليه، وكذا «الغنوشي» و«منصف المرزوقي» في تونس، حتى ملّ من صرامتهم واستمرارهم كثير من زملائهم وتلاميذهم وتركوهم في المهاجر ورجعوا وحاولوا شيئًا من المصالحة، والمعايشة للنظام البائس، وكان النموذج الأعظم وهو التحول في قيادة الثورات العربية تلك الآلاف أو الملايين الصامدة، فحتى لما ذهبت بعض المعارضة لتستجيب لعروض «مبارك» و«عمر سليمان» كان قوم «لا» أعلى فعلًا وصوتًا من كل من لان وضعف أو فرح بتحول بسيط في المستبد. وهذه الفقرة وإن كان بعضها يدخل في موضوع سياق وإنجاز الثورة ولكن منه جانب سابق لها وهو وضوح «لا للتنازلات الشكلية» القليلة في أذهان المحتجين، والصبر على البلاء والتنظير له، ووجود شخصيات تقول وتتحمل بنفسها الغربة والتهجير والفقر والتهم والبؤس والمطاردة.

10. وضوح نماذج الانحراف واشتهار الفساد: فالملاحظ في أسباب نجاح الثورتين المصرية والتونسية شهرة الطبقة الفاسدة المقرّبة من الحكم والمستبدة بالمال والقرار، وحضور هذه الأسماء والنماذج لدى الجميع، وربط فحش غنى هؤلاء وما يستنزفونه من الثروة والتأثير في مسيرة الشعب بما يجري للطبقات الفقيرة ومشاهد مآسيها المتكررة، وقد سبقت احتجاجات العمال المصريين في أماكن عدة، وقصص فاضحة عن سرقة الحديد والأراضي، والاستهانة بالحياة كما

في قصة العبارة وتبرئة المذنبين لأنهم من المقربين، أو القادرين على دفع الرشاوى. وهذا ينتج موقفًا من الحسرة على النفس والناس، والآلام العامة من قصص البؤس التي يمكن أن تكون مثبطة أو سلبية، ولكن يمكنها أن تخرج الناس إلى الاحتجاج.

11. البلاغة في الاحتجاج: فوجود الثقافة الواسعة لمبررات الاحتجاج مهمة، وكذا تنوعها شعرًا ونثرًا ونصوصًا مؤسسة على ثقافة المجتمع ودينه وتراثه وشخصياته وتجاربه مادة أساسية للاحتجاج ونجاحه، وكذا الأهازيج، وأصوات المحتجين ودعاؤهم المنظم، وحركاتهم المبدعة، وأصوات منشديهم ومغنيهم وخطباؤهم وأئمتهم زاد للاحتجاج، وكذا السخرية المرّة بالمستبد، فهذه السخرية مثلًا ليست قاصرة على مجتمع دون آخر، فهي وسيلة للتعبير الصريح، أو الجارح، أو المهذب، وهي وسيلة للتخفيف وتحويل ما يحدث إلى حالة محايدة وهكذا تبدو، ولكنها مع الزمن تصبح من طرائق القمع الشعبي غير المنظم للمستبدين والفاسدين، وهي تنتج وعيًا حزينًا بما يحدث، فهي لحظة ضحك، ولكنها تنقل الضاحك في لحظة ما إلى مستنكر لما يحدث. (عند جين شارب بعض هذه النماذج في كتابه) ويجب الانتباه ألا تصرف بلاغة الاحتجاج إلى قضية أخرى في هذا السياق وهي «المجموعات المدرسية» أو ما يسمونها «المجموعات العقائدية» التي تأتي إلى الماضي أو الحاضر فتعيد تفسيره لك بتفسير يناسبها، وتدمج اللحظة الحاضرة في أنموذج ماض مثال: المجموعات المتدينة التي ترى الدين أساسًا في ثورات الشعوب، فتقول: «إن الثورة المصرية ما انتصرت إلا بالدين»، ومجموعات أخرى ملحدة لا ترى أهمية للدين فتأتي إلى حدث معين، وتقول: «بل الإلحاد هو الوحيد الذي يمكن أن

يطوّر المجتمعات البشرية»، ومجموعات ترى قضية العمال الذين أعادوا ثورة البؤساء «الثورة الفرنسية». ظهور هذه المجموعات في زمن الاحتجاج يعجل بالتفتت والطعن في سلوك وأفكار وأعمال المحتجين وتمزيقهم، وتقضي على الهدف العام للاحتجاج، بل يجب إبعاد هذه الأصوات في زمن الاحتجاج.

فالثورة يشارك فيها كمٌّ من الثقافات والأطياف، ويجب على المحتج أن يستوعبهم ويقبلهم، وأن يضعف الميل نحو التفصيلات في مراحل الاحتجاج إلا تحقيق الهدف الأعلى يكون واضحًا جدًّا.

12. التركيز على الطبقة المتوسطة في المجتمعات لتنفيذ الاحتجاجات: بمعنى أن هذه المجموعة من الناس التي ليست فقيرة جدًّا وليست مشغولة بضرورات الطعام والسكن فلا تبحث ليل ونهار حتى تجد لقمة العيش، وليست من تلك المجموعة المترفة؛ لأن الفقر الشديد والترف يصنعان طبقتين خارج التاريخ وبعيدتين عن الحياة المجتمعية الفاعلة، ولكن المجموعات الوسط هي التي تعي وتحتج؛ لأن ضرورياتها مُصانة، وخفيفة الالتزامات، وتحبّ تحسين حياتها المعنوية والسياسية والاقتصادية، ولها طموحها في تحسين الحياة، وهذا أمر ظاهر في نموذج الثورتين المصرية والتونسية، فإنه وإن كان للمعدمين دور أكبر في تونس وللمناطق الداخلية المهملة، ولكن انتقال الاحتجاج للطبقة الوسطى حسم الأمر، وهي نفسها التي نفذت في مصر بعد احتجاجات عمال وغيرهم سابقة لم تنتج. فالمجموعات التي تقيم الثورات هي مجموعات واعية ومؤثرة وقادرة لا هي المترفة المشغولة بترفها، ولا المجموعات التي تصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي.

13. دخول الحكومة المستبدة في العنف في مواجهة المحتجين

السلميين، يسوقها إلى أن تستكمل وسائلها في ممارسة عنفها، وهذه المرحلة تزيد المحتجين قناعة بضرورة استمرارهم، وتغلق الطريق والرؤية الحكومية لدى المستبد للمواجهة، فالمستبد بمجرد ما يصعد القتل ويبالغ فإنه يقلّل من وسائله للمواجهة، ويضعف نفسه، ويقوي المحتجين، لأن الخوف من الحكومة يغيب بمقدار ما يستمر الناس في رفضهم لها، وتقلّ حيل الحاكم في مواجهتهم وهم يشعرون بنشوة الشعور بالنجاحات المستمرة فتتزايد إبداعاتهم في أساليب الاحتجاج وتتناقص إمكاناتها[1].

14. أيضا من المهم في قضية الاحتجاجات أن تُرسم طرق للوصول إلى الهدف، ما لم يوضع للناس ولم يُقَل إن هذا هو الطريق فإنهم لا يستطيعون أن يؤثروا، ومثال ذلك احتجاجات مصر سبقت بكثير تونس وغيرها، لكن إسقاط «ابن علي» جعل قضية إسقاط النظام في مصر مسلّمة لا نقاش فيها، لكن ما قبل ذلك كان هناك احتجاج، ولكن في لحظة إسقاط «ابن علي» كان النموذج مهمًا جدًا.

15. مؤسسات ومجتمعات الاحتجاج: لا يليق التهوين من المؤسسات والأحزاب التي ساندت وحمت الاحتجاج، مثل حركة النهضة التونسية والحركات الديمقراطية وجماعات اليسار والقوميين في تونس، وفي مصر مثل كفاية والإخوان المسلمون وحزب الوفد، فجميع الأحزاب والمؤسسات والنقابات في المصانع التي بدأت

(1) جين شارب، **من الديكتاتورية إلى الديمقراطية**، ترجمة خالد دار عمر، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 1430 - 2009 حيث ناقش المؤلف موضوع الاحتجاجات السلمية وطبيعتها وأشكالها.

الاحتجاج قبل الثورة وصنعت الكثير من الاعتراض ومن مهاد ثقافة الاعتراض؛ مثال ذلك إضراب 27 ألفًا من عمال المحلّة الذين كانوا يعملون في النسيج، و«في استطلاعات قياس الرأي في العالم العربي أظهرت أن 39% من الكويتيين، و30% من الجزائريين، و29% من الفلسطينيين و22% من المغاربة شاركوا في اجتماع أو لقاء أو التوقيع على عريضة احتجاج خلال الثلاث سنوات: 2003 - 2006»[1].

وفي المجتمعات العربية جميعها تقريبًا شهدت احتجاجات مختلفة، وكانت مخيفة للسلطة وللمجتمع كلّما كان المجتمع مغلقًا، ذلك لأنها قد تتحوّل إلى عنف منها، أو من السلطة، وكلما كان مفتوحًا فإن الاحتجاجات تفيد المجتمع وتعرف بالحق والباطل والتحيّزات، وتخفّف الاحتقانات، وقد تتحوّل الاحتجاجات إلى تصويب المواقف، وتعديل سلوك الحكومة، والاحتجاجات ترفع من وعي المجتمع ومن نسبة مشاركته في تحقيق الحياة التي ينشدها. أما في مجتمع مغلق يحرّم الاحتجاج فإن الحكومة تقدّم نفسها وقراراتها بأنها الصواب المحض، والمحتج يقدمها على أنها الخطأ المحض، ويسود التكبر والانغلاق بين الطرفين، ويحرم المجتمع من النمو ما لم تكسر حواجز الغرور والتجريم المتبادل، لأن قمع الاحتجاج وصفة تفتح الطريق للعنف وتضعف المشروعية أو تلغي ما بقي منها.

لذلك فإن من المهم وجود تجمّعات تعترض في المجتمع

(1) فارس بريزات، ثقافة الاحتجاج الشعبي، قوة تعبيرية ذات تأثير خارج القنوات الرسمية، 18\10\2007.

الإنساني، مثل مختلف المجموعات المهنية والعلماء وأساتذة الجامعات والمحامون والأطباء والمدرسون والمتصوفة، حيث لا يليق أن يختزل الإنسان في قضية واحدة، أو جانب من ولائه أو شخصيته، أو مهنته، فهذا ظلم كبير له، بل تسخر كل إمكاناته لتحقيق المراد العام للجماعة المحتجة، وكذا يجب الخلاص من النظريات والمسبقات المعطلة، مثال ذلك قولهم بأن الإنسان لا يثور إلا من أجل الطعام، وهذا ليس صحيحًا أبدًا، فهو يثور للكرامة والعرض والاختلاف العقائدي والعرقي والجغرافي ومن أجل الخيانة ولأشياء كثيرة يمكن أن تثير هذا الإنسان.

«الشعوب لا توجد قبل لحظات الاحتجاج» أو لا تجد نفسها قبل لحظة الاحتجاج، ويستغرب البعض ويتساءل: كيف؟ عندما لا يكون مشاركًا في الاحتجاج ولا في العمل ولا في المساهمة فهو غير موجود، قبل الثورة في مصر كنت أقول للناس للأسف تجد في غزة عددًا صغيرًا من البشر ثلاثة آلاف من المقاومة جعلت الشعب يتمتع بالحرية، وهم أكثر فاعلية من 80 مليون مصري مقهورين، وفي لبنان الوضع نفسه مجموعة قليلة تواجه إسرائيل ولا وجود لبقية الناس.

يقول أستاذ جامعي في رمضان (1432هـ - 2011م)، «كان رمضان يمرّ بنا فلا نهتّم إلا بالطعام، وماذا أكلنا وماذا سنأكل، ولكن الاحتجاجات جعلتنا نشعر أن لنا كرامة وقيمة وقضية تستحق أن تُعاش وأنعشتنا من موتنا الطويل». وهذا يفجّر حيلة العمل والمواجهة والاحتجاج، ونقاشات ما قبل وما بعد الاحتجاج، وتزرع الحمية وأخلاق الجهاد السلمي والتكافل ضد جبهة الاستبداد، إنها تُخرج الإنسان من عدم القيمة، وتزرع الأهمية والدور والأثر، إنها حقيقة

تبعث الموتى، كان «جمال الدين الأفغاني» يقول كلامًا موجعًا موجّهًا حديثه لأربعمائة مليون هندي: «لو بصقتم على بريطانيا لأغرقتموها.. مجرد بصق تغرق بريطانيا لكنها تحتلكم». ولكن ملايين ومليارات من الناس الفاقدين للحرية وللفاعلية غالبًا لا قيمة لهم في مسار حياتهم أنفسهم فضلًا عن بقية العالم.

في نموذج الاحتجاج يوجد مجتمعان: أحدهما ديمقراطي والآخر مستعبد وحكومة مستبدة، عندما تحتج ضد ديكتاتور غالبًا ما ينكر وجودك جرذان، وينظر إليهم على أنهم ليسوا بشرًا، «القذافي» تلفّظ بها، ولكن من لم يقولوا يمتلكون القناعة والثقافة التي تُكِن ذلك من خلال تصرفاته، الفارق بين بعضهم وبين «القذافي» أن فجاجته تسمح له بقول ما يعتقد، ثم إذا تصاعد الناس وبدؤوا في الظهور يبدأ بالتفاوض أو القتل، ولكن في الغالب النظام العنيد لا يستجيب إلا بالعنف، وبالتالي يحتاجون إلى القوة والكثرة.

16. الحماية الإعلامية[1]: كانت وسائل الإحتجاج قديمًا مقصورة على الوسائل البسيطة: الحناجر والأقدام، ثم تطوّرت

(1) أصبح الإعلام يمثّل حماية للمحتجين وللمؤسسات والمنظمات، فما كان عندك من موقف أو خبر فإن الواجب سرعة إعلانه حتى يكون النشر حاميًا من اغتيال السلطة لك في الظلام/ ، وقد شرح الشيخ راشد الغنوشي أنموذجًا لهذا لما بصرت السلطة أيام بورقيبة حاكم تونس بتأسيسهم لجمعيتهم (أصبحت فيما بعد النهضة) فسارعوا بالإعلان عنها قبل أن تتمكن الحكومة من اتخاذ إجراءات ظالمة ضدهم، فالاعلان كان حماية لهم بعكس غيرهم الذين تلكأوا في الإعلان فاستطاعت حكومتهم ربط مشروعهم بالإرهاب شعبيًا وعالميًا مع يقين الجميع بأنه مجرد حيلة ضد حركة إصلاحية.

للكتابة، ولكن وسائل الاحتجاج تتقدم بطريقة رائعة في هذه العصور، وتعطي للفرد وسائل للتغير وقوة للفرد ما كان يملكها. كما استُخدم الإعلام في التخدير والتنفير وأحيانًا للإرهاب، ولكنه في الثورات العربية كان وسيلة عظيمة للتغيير فعندما كان التلفزيون الحكومي المصري يتحدث عن انتخابات حرة وديمقراطية فيما كانت القنوات تنقل أخبار تزوير الانتخابات عام 2005، مع مشاهد لناخبين وقد خضّبت الدماء وجوههم، وأحاطت بهم عصابات البلطجية يلوّحون بمناجل وعصي، ووقفت عناصر الشرطة لا يحركون ساكنًا ويتفرجون في المشهد، والشرطي كان من قبل يؤكد: «اللي ما بيبوسش الجزمة مالوش لازمة»[1] ولكن التاريخ تحرّك لصالح الإعلام ولصالح الناس كما وصف الصحفي المنافح: سلامة أحمد سلامة التأثير الإعلامي بقوله: «لقد دشّنت الجزيرة حركة تغيير داخل المجتمع المصري ولم يكن ليتسنى لنا معرفة هذه الانتهاكات لو لم تكن الجزيرة حاضرة»[2]. وكانت أسرع شهادة نالتها الجزيرة ذلك التعقيب السريع الذي قالته نوراة نجم إثر إعلان عمر سليمان عن تنحي مبارك: «شكرًا تونس، شكرًا الجزيرة، ما فيش خوف تاني» وهناك اعتراف كبير بالتأثير، وربما بالغ الناس في أملهم منها كما أشار مارك لنش: «ما دعاه أحد المتحمسين بجمهورية الجزيرة الديمقراطية في الواقع لا وجود له، فالجزيرة لا يمكنها خلق الديمقراطية

(1) أحد قادة وزارة الداخلية المصرية يخطب في رجال الشرطة خلال الثورة المصرية.

(2) فيليب سيب، **تأثير الجزيرة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2001، ص 171.

بمفردها، وليس بمقدورها إرغام القادة العرب على تغيير أساليبهم ولا يمكن للبرامج الحوارية التلفزيونية أن تعوّض العمل الشاق في سبيل التنظيم السياسي وبناء المؤسسات»[1].

ويمكن أن يكون وسيلة لما هو أكثر من الاحتجاج والتوعية أي إلى الضغط على حكومات لتغيّر مواقفها المتصلبة فقد نشرت (ويكيليكس) بعض الأخبار المتعلقة بهذا، ومنها أنه في حرب غزة فاوضت حكومة قطر حكومة مبارك على فتح معبر رفح مقابل تخفيف حدّة انتقاد مبارك ونظامه على شاشة الجزيرة الفضائية، وبهذا يتّضح مدى إمكانية أن تكون وسيلة الإعلام وسيلة للتحرير والإنقاذ، مثال ذلك أيضًا الهواتف الجوالة والإنترنت في سوريا حاليًا فدورها مهم جدًا في نشر ما يحدث، وإلا لكانت مذابح كمذابح حماة والعالم ساكت لا يرى ولا يسمع. وهناك كلمة مشهورة لـ «شمعون بيريز» رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، توضّح مدى خطورة الإعلام، حينما نبّه إلى أنه لو وجد هذا الإعلام الحالي في عام 1947 لما أمكن قيام دولة إسرائيل؛ والسبب لأنها قامت على القتل والإبادة وتهجير الناس من بيوتهم.

الاحتجاجات تطوّرت مع وسائل الإعلام بشكل كبير، وأعطت قوة كبيرة لأناس هامشيين، خاصة الإعلام الجديد مثل الجوال وسهولة رفع الصور للمشاهدين من أجهزة فردية وصغيرة، وكذا مواقع التواصل الاجتماعي على الإنترنت، مثال ذلك ما فعلته المرأة الكويتية حتى انتزعت حقّها في التصويت بواسطة حملات إعلامية ورسائل هاتفية، واجتهدن لتشارك بنات المدارس في هذه الحملة. وكذا أيضًا عند

(1) فيليب سيب، السابق، ص 173.

إخراج القوات السورية من لبنان، وفي الانتخابات الأمريكية عام 2008م، التي كلّفت 740 مليون دولار كان منه 500 مليون دولار جمعت عن طريق الإنترنت من 5.6 مليون شخص، ومعدل التبرع كان 80 دولارًا، فقد ساهم أوسع قطاع من الناس كل بمبلغ قليل ولكنه واسع وبلغت تبرعات الإنترنت ثلثي ما جمع للحملة الانتخابية، وكان في الماضي من كبار المتبرعين والتجار والشركات، ولكن في تلك الحملة شارك من يملك دولارات قليلة في صناعة التغيير.

وفي السعودية عام 2011 استخدم تويتر للمطالبة بحق قيادة المرأة للسيارة يوم 17 يونيو/ حزيران وكان ذلك اليوم هو ذكرى اليوم الذي خرجت فيه روزا باركس ضد العنصريين السود في حركة الحقوق المدنية، وجلست في مقعد في الحافلة كان محرمًا على السود ومخصصًا للبيض.

ومن أهم مميزات الإعلام الجديد أنه رخيص وديمقراطي، واسع الجمهور، وغير طبقي، يخترق المناطق والحدود والطبقات، يتجاوز اهتمامات أي شخص ويدخله في الهم العام، وهذا جانب بالغ الأهمية، إذ كان الإعلام والمجلات والتلفاز والمسرح والإذاعة كثيرًا ما تُحاصر المستهلك بتخصص محدد أو اتجاه وسياسة محددة، ولكن هذا الإعلام يجعلك تهتم بما لم تكن تفكر فيه ولا تهتم به، فقط تتابع خبرًا أو فكرة لأنها مقبولة للنقاش أو غير مقبولة، كما أنها لا تحتاج إلى معلومات كثيرة بل معرفة بسيطة بكيفية الاستخدام. وهو إعلام رخيص جدًّا مقارنة بما يكلفه الإعلام الآخر، من هاتفك الجوال تعالج ما تشاء من أنباء وقضايا وصور وتعليقات. وهو لا يلزمك بزمن محدد تكون ملتزمًا بمتابعته بل يأتيك على وقتك السانح، وأنت من يحدّد

الوقت، وكذا المكان لم يعد ملزمًا أن تكون أمام التلفاز في وقت محدّد ولا غيره. وأصبحت ساحات الحوار الجديدة أبلغ أثرًا وإيصالًا للمواقف والأفكار والأخبار من أي وسائل سابقة، بل أصبح لكل فرد هوية محددة في شبكات عامة، وكأنها تعوّضه عن العزلة المدنية التي أحاطت به مع تطور التقنية، فأصبحت تخرجه إنسانًا اجتماعيًا سويًا مرة أخرى. فأقام مؤسسات بديلة عن المؤسسات التي دمّرها المستبدون وقضوا عليها، فوجد الناس في هذه المؤسسات الجديدة عالمًا من المتعة والنقاش والنقد والإصلاح والتواصل والتأثير غير مسبوق.

ومع ذلك فقد أبقى على جوانب التأثير الأخرى وإن كان أقل حدة من سابقه - مثل المشاهير وولع الناس بمتابعتهم، وهذا من جانب المتعة والفن والفكر والانتماء التي يحملها الإنسان معه، غير أنه في زماننا أصبح أكثر تحررًا من سابقه، وهو يستطيع تجنيد هذا البحر الهائج من الوسائل والمضامين ليحتج بها حين يحتاج، وقد أثبت ذلك بجدارة رغم كونه جديدًا في عالمنا.

ونعلم أن الترابط بين الدول العربية في اللغة والمظالم والمشاعر يجعل حالة الاحتجاج قابلة للاستمرار والتأييد المشترك والتناصر لتحقيق الأهداف؛ (مثلًا جمعة «شامنا ويمننا»).

دور طلاب الجامعات الحرة في الاحتجاج مستقبلًا

صنع الطلاب في الجامعات موجات الاحتجاج الكبرى منذ قرابة نصف قرن، وكانت احتجاجات الستينيات في أمريكا وفي أوروبا ذات أثر كبير على الإنسان في العالم ودوره الاجتماعي التحرري، فإن كانت فشلت في أوروبا في أن تغيّر كثيرًا سوى التوجهات الاجتماعية

والمواقف الأخلاقية بعد الحرب، ولكنها كانت ذات أثر كبير في أمريكا في قضايا سياسية كبرى أولها حركة الحقوق المدنية للسود، ثم في حرب فيتنام وخلاصهم من المذابح الذي أقامتها أمريكا للفيتناميين، ثم في موقف آخر هو الضغط على جنوب إفريقيا لتنهي النظام العنصري. وفي بريطانيا تحرك طلاب وأساتذة الجامعات وقاموا بدور كبير لمحاصرة الإرهاب الصهيوني، ومطاردة أثره في الجامعات، وضيّقوا على الصلات بين الجامعات البريطانية والصهيونية. إن الجامعات لو تحرّرت في العالم العربي لسارت بالإنسان سيرًا مختلفًا ليس في مجال الإصلاح السياسي والاجتماعي، بل في جلّ جوانب الحياة، مثل تطوير الجامعات وعلاقتها بالمعرفة.

عن المستقبل

ما كان العرب يرون في الاحتجاجات دورًا كبيرًا، فقد أجرت الجزيرة نت استطلاعًا حول دور الاحتجاجات في التغيير شارك فيه أكثر من 13 ألف مشارك، وكانت المحصلة أن 54% من المستطلعة آراؤهم يرون عدم جدوى الاحتجاجات، بينما قال 46% يرون خلاف ذلك[1]. أما بعد النجاح الهائل للاحتجاجات فإن الشعوب لعلها قد غيّرت موقفها، يدلّ على ذلك الاندفاع وتحقيق النتائج المشهودة. وأصبحت الاحتجاجات تضع التصورات المستقبلية، وتحمل حلولًا وتصورات معينة للمستقبل ولو موجزة ومختصرة وقابلة لأن يجتمع عليها الناس عمومًا، أما التفاصيل فليست من عمل المحتجين، فالطبقة التي يجب أن تنجز البرامج غير الطبقة التي قامت بالاحتجاج وأسقطت النظام.

(1) فارس بريزات، المصدر السابق.

مما يعد به مستقبل الاحتجاج والثورات أن عقيدة التحرر في العالم العربي أصبحت أكبر من خصومها، وأحسن تطبيقيًا مما كانت في الماضي، وأنها نجحت، وهذا النجاح يدعو للاستمرار، وأن هذه الديكتاتوريات مهما كان من تزمّتها سوف تتنازل ولو نسبيًا عما كانت عليه، وهذا مكسب كبير كسبه الذين احتجوا والذين ثاروا ومن لم يثوروا، وعلى سبيل المثال بعد الثورات حدثت في دول الخليج مخاطبات واحتجاجات، كان من نتائجها انتشار أفكار تلك الخطابات، وارتفعت مطالبها، ولم تستطع الحكومات المحلية مقابلتها بما كانت تفعل من قبل. وكانت قبل تلك الثورات لو حدثت تلك المخاطبات والاحتجاجات لكان أصحابها في السجون، لكن النجاح الذي تمّ في تونس ومصر وغيرهما أعطاهم نوعًا من الحماية.

وأثبتت هذه الثورات لكل العالم هذا الارتباط الكبير بجسم الأمة العربية، وعدم صحة أنها جزر منعزلة، الأمر الذي يوجب على الذين نجحوا في خطوات ثوراتهم الأولى أن ينتبهوا لقضية القرب الشديد بين المجتمعات، ومدى أهمية أن يحمي بعضهم بعضًا، ويحسن بعضنا إلى بعض، ويرفع المظالم التي وقعت على الآخرين، وجعل قضية التواصل في عملية التحرير موجة عامة وعقيدة قادمة نلزم بها أنفسنا ومن يدور في فلكنا، فإن خسارة أي قطر تعني تراجعًا كبيرًا، وعدم الاهتمام من الآخرين يضرّ بنا كثيرًا، فقد كان لقناة الجزيرة دور رائد في الثورات على الرغم من قلة السكان، وبعد المكان، ولكن كان لها دور حاسم في ذلك. وكما أثبتت الثورات أيضًا أن هذه الأنظمة نظام واحد في الفساد والاستبداد، فبالتالي فالواجب أن يقوَم العمل بالطريقة نفسها في مواجهة فساد المجتمع والمنظم.

المداخلات

محمد عباس[1]

من أكبر الأزمات التي تواجه الثورة المصرية أن بعض القوى والأحزاب السياسية بعد الخروج من ميدان التحرير أصبحت تنظر لمصالحها الأيديولوجية فقط، ولم يعد همّ المواطن هو همّها.

محمد شمس[2]

استحضار النموذج في الثورات والاحتجاجات له أثر سلبي في وضع الحلّ في قالب جامد.

من المفيد جدًّا أن نحدّد وجهة نظرنا للشعوب: هل هي جزء من الأزمة أم من العلاج؟ وهل ننظر إليها باعتبارها المستضعفة الساكنة الخاصة والتابعة للنظم السابقة، أم باعتبارها الأذكى والأقدر على الحراك لو وجدت مسارًا للحلّ؟.

أعتقد أن مساومة قطر لمصر من خلال قناة الجزيرة رغم ما له من إيجابيات إلا أنه يشير إلى نقطة سلبية في غاية الخطورة، وهي مدى تدخل الدولة في توجيه الإعلام.

د. محمد الأحمري

هناك فروق داخلية بين الدول تمنع في بعض الأحيان من انتقال

(1) عضو ائتلاف شباب الثورة.

(2) مهندس جودة.

عدوى التحركات الاحتجاجية كما هي فلا بد من استيعابها واستيعاب تفصيلاتها، مثال النموذج [الخليجي] الذي يملك فيه الحاكم الدين والمال والسلطة، وكل شيء يصعب فيه الاحتجاج، ويحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير للوصول إلى هذه الدرجة، وتفتيت تلك المسلمات، خاصة امتلاك الحكومة للدين، ولكنهم سيتأثرون لا محالة بما حدث ويحدث، نرجو أن يكون تأثرًا نافعًا في محصلته.

كما أن من الطبيعي أن كل مجموعة أو حركة منظمة تسعى لتطبيق رأيها، إلا أن عقلاء هذه الحركات والمجموعات عليهم أن يرتفعوا إلى المصلحة العامة للأمة، متجاوزين المصالح الحزبية الضيقة، وإلا لوجدت ديكتاتوريات جديدة باسم الدين أو مصلحة خاصة أو أيديولوجية معينة.

التحركات الاحتجاجية

رؤية شرعية وفكرية

خونا أحمد محمود الجكني(*)

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد؛ فقد تضمّنت هذه الورقات أمشاج خواطر، ولمحات رؤى، دعوية وتأصيليّة، تحركتْ في خَلَد كاتبها منذ سنوات، وشاءت له الأقدار اليوم أن يجدّد النظر فيها مرة أُخرى، بما يؤهلها للمشاركة الفكرية، من مظان الحوار الهادف إلى محاولة اكتشاف الموقف الشرعي الحكيم، والتكييف الفقهي الصحيح لما أحبُّ أن أُسميه وأصطلح عليه:

(بنازلة ثورات الخروج على سلاطين الجَور) التي أصبحت اليوم حديث النّاس كلّهم، وإن اختلفت في شأنها آراؤهم بين مؤيد ومعارض، ومحايد ومتحفظ. .

وسأحاول بما سأورده من نصوص ومنطق وجدال. . تبيين حقائق هذه النازلة ومضائقها، وتأصيل كبريات معانيها وكليات مسائلها، مع الإشارة عند التطرق لفروعها وجزئياتها إلى (المواقف الدعوية الصحيحة) التي ينبغي لدعاة الإسلام أن يقفوها. .

(*) باحث وناشط جزائري.

وسأخوض كلّ ذلك إن شاء الله تعالى (بلغة الدعاة المسترسلة)، دون أن ألزم نفسي (المنحى الأكاديمي) الذي يُوجب عادةً صرامةً، ودقةً في منهجية تبويب المباحث، وضبط المصطلحات.. بل سأورد كلامي وكلماتي في عجينة لفظية فيها مع لغة العقل نصيب وافر من لغة القلب الملذوع المتألم على واقع المسلمين؛ لذلك تجدُني قد استعضتُ عن بهرجة وضع الأبواب والفصول بعشر فقرات وعناوين دالّة على المقصود على طريقة فذلكة المقالات الأدبية.

وحتى لا يسبق إلى ذهن القارئ الكريم من أن هذه العاطفة الأدبية التي كسونا بها خطابنا، قد تؤثر على التزامنا (المنحى التأصيلي) الموعود، أقرّر ابتداءً أنني سأجتهد وسعي ألّا أحيد عن تحقيق ذلك بحول الله تعالى، حتى إنني ربما أبالغُ أحيانًا، بكثرة الاستطرادات الجالبة لبعض المستلّات النّصية، والنقول الفقهيّة..، وما ذاك إلّا لأُمكّنَ دعاتنا خصوصًا، وأبناء حركتنا الإسلامية عمومًا من نصوص مستلّة ثمينة، تكون بين أيديهم يتداولونها في مجالسهم السَّنية، وتكون عونًا لهم عند الجدال، وملاذ حجاجهم عند الاعتراض، بل وليُقيمونها لأنفسهم شاهدًا موثوقًا به على أصالة منهجهم، إذ لا يزال لأقوال السلف في نفوس أبناء أمتنا احترام وتقدير.

ولأجل طول تلك الاستطرادات أجدني مُضطرًا في البداية لأعتذر بمثل ما اعتذر به الإمام الجويني رحمه الله تعالى في مثل هذا الموقف فقال «وعلى المنتهي إلى هذا الموضع، أن يقبل في هذه الإطالة عذري، ويحسّن أمري، فقد انجرَّ الكلام إلى غَائلة، ومَعَاصة هائلة، لا يدركها أولو الآراء الفائلة».

فكذلك نحن قد تعمّدنا هذه الإطالة لِنَرُدَّ شُبَهَ كثيرٍ من الآراء القائلة الضعيفة، التي قد وجدت لها اليوم من يُسوّقها بين أيدي (شباب أمتنا الثائر)، في هذه المسألة العويصة من مسائل (السياسة الشرعية)، التي كما يقول الجويني: «غمُض على العلماء مدركُها، واعتاص على المحققين مسلكُها».

وأزعم أن مناقشة هذه القضايا اليوم في هذه (اللحظة التاريخية) من حياة أمتنا الإسلامية، هو من (واجبات الوقت) التي تفرض علينا الاستعداد التام لاغتنام واهتبال الفرص الجديدة التي تتيحها، لتنفيذ (مشروعنا في الإصلاح) الذي ننشده، وللتكيف والانسجام مع متطلبات المرحلة تطويرًا لأداءتنا في العمل، وتصحيحًا لبعض مفاهيمنا السياسية التي أظهر الواقع والتجريب خطأ بعضها.

لا بُدَّ للزمان أن يتنفس

وقبل أن أخوض في بيان معاني (الأحكام الشرعية التكليفية) المتعلقة بهذه النازلة، والمتمثلة في هذه (الثورات الشعبية) التي تُثَوَّرُ هذه الأيام، في عالمنا العربي والإسلامي، ضد نماذج من أنظمة حُكْمنا، اتصفت في غالبها بالفساد والاستبداد...

اسمحوا لي في البداية أن أمهّد الكلام بشيء من الإشارة إلى بعض (الأحكام والمعاني الشرعية القدريّة) أو الكونيّة، التي ينبغي لمن يَدرسُ هذا الموضوع ألا يغفلها، من حيثياته، وفي هذا الصدد، سأكتفي بالإشارة إلى تنبيهين اثنين:

* التنبيه الأول: تُنَبِهُنا عليه تلك الأحاديث والآثار النبوية الشريفة،

التي أخبرتْ عن أحوال الأمة المستقبلية، والتي تظافرتْ نصوصُها، وتواترت معانيها، مؤكدةً أن أمتنا الإسلامية ستعرف في سياستها و(إيّالتها) تطورات مختلفة بعد زمن النبوة الشريف، منها مرحلة (الخلافة الراشدة)، التي ستتلوها مرحلة (الملك العضوض)، ثم مرحلة (الحكومات الجبرية)، ثم (الحكومات الطاغوتية)، ثم تعود الخلافة كما بدأت على نهج النبوة. وهذه نماذج من تلك النبوءات والأخبار:

* حديث حذيفة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: **«تكون النبوة فيكم، ثم تكون خلافةً على منهاج النبوة، ثم تكون ملكًا عاضًا، ثم تكون ملكًا جبريةً، ثم تكون خلافةً على منهاج النبوة»** أخرجه الإمام أحمد بن حنبل، وأبو داود الطيالسي في مسنديهما، وهو حديث وصفه النّقاد بالحسن وصحة الإسناد.

* وحديث أبي عبيدة بن الجراح ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: **«أول دينكم نبوةٌ ورحمةٌ، ثم ملكٌ ورحمةٌ، ثم ملكٌ أعفر، ثم ملكٌ وجبروت، يستحلّ فيها الخمر والحرير»** أخرجه الدرامي في سننه، والبزار في مسنده، ونعيم بن حماد في كتاب الفتن.

وفي رواية: **«إن أول دينكم بدأ نبوةً ورحمةً، ثم تكون خلافةً ورحمةً، ثم يكون ملكًا وجبرية يستحل فيها الدم»**، في رواية ثالثة: **«أول هذه الأمة نبوةٌ ورحمةٌ، ثم خلافةٌ ورحمة، ثم ملكًا عضوضًا، ثم تصير جبرية وعبثًا»**، وفي رواية رابعة: **«أول هذه الأمة نبوةٌ ورحمةٌ، ثم خلافةٌ ورحمةً، ثم ملكًا عضوضًا وفيه رحمةٌ، ثم جبروت تضرب فيها الرقاب، وتقطع فيها الأيدي والأرجل، وتؤخذ فيها الأموال»**، وفي خامسة: **«إن دينكم نبوةٌ ورحمةٌ، ثم خلافةٌ ورحمةً، ثم ملكًا**

وجبرية، ثم ملكًا عضوضًا يستحل فيه الحر والحرير» أخرجه الطبراني في معجمه الكبير.

* وحديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال «إنه بدأ هذا الأمر نبوةً ورحمةً، ثم كائنٌ خلافةً ورحمةً، ثم كائنٌ ملكًا عضوضًا، ثم كائنٌ عتوًّا وجبريةً وفسادًا في الأمة، يستحلون الحرير والخمور والفروج والفساد في الأرض» أخرجه الطيالسي، وأبو يعلى الموصلي في مسنديهما، والطبراني في كبيره، وابن عبد البر في تمهيده، وحماد بن نعيم في الفتن.

* وأخرج أحمد في مسنده حديثًا آخر أشار إلى حقيقة أخرى هي أنّه «لا يلبث الجَورُ بعدي إلا قليلًا، حتى يطلع، فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله، حتى يُولد في الجور من لا يعرف غيره، ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجَور مثله، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره».

فهذه الأحاديث والروايات تؤكد أن (الانحراف) سيصل بهذه الأمة مبلغه، إلى أن يتحكّم في رقاب أهلها (حكّامُ جَور)، تُسفك على أيديهم الدماء، وتُهتك الأعراض، وتُستباح حرمات، وتُستحلّ الموبقات، . . .

كما تفيدنا هذه الأخبار أيضًا أنّ هذا الوضع الرديء كلَّه سيتغير، وستعود الأمة إلى عافيتها من العدل والإصلاح، وأنّ الجَور كما حلّ شيئًا فشيئًا محل العدل، فإن العدل سيعود أيضًا شيئًا فشيئًا محل الظلم والجور، حتى يولد في الإسلام من لا يعرف إلا العدل بحول الله تعالى.

** التنبيه الثاني: وهو أن الله تعالى قد جعل - بسابق حكمته في خلقه - سُننًا كونيةً تجري في الخلق جميعهم ولا تتخلّف:

* منها سُنة انتقامه تعالى من المجرمين، وقطعه دابر الظالمين، ووعده بنُصرة المظلومين، كما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾[1]، وقوله: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَٰنًا فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا﴾[3]، وقوله أيضًا: ﴿ثُمَّ بُغِىَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾[4]، وفي الحديث القدسي «**يقول الله للمظلوم وعزتي وجلالي لأنصرّنك ولو بعد حين**».

* ومنها سُنة التداول فقد جعل الله تعالى أيام الناس دولًا ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[5] لتتجلى قدرته وعزته سبحانه، وأنه وحده مالك الملك، يؤتيه من يشاء، وينزع عمن يشاء، فيزيل دولة المستكبرين ويذلهم، وينزع ملكهم ويورثه المستضعفين في الأرض ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[6].

* ومنها أن جعل سبحانه لحظة تدمير المترفين، وإهلاك المفسدين، مرهونةً بمدى إسرافهم في بغيهم وغيّهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن

(1) سورة السجدة، الآية: 22.
(2) سورة الأنعام، الآية: 45.
(3) سورة الإسراء، الآية: 33.
(4) سورة الحج، الآية: 60.
(5) سورة آل عمران، الآية: 140.
(6) سورة القصص، الآيتان: 5، 6.

نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾[1]، ولا يشك من له أدنى معرفة بأحوال (الأنظمة العربية) اليوم، أنها من أشدّ الأنظمة ظلمًا، وطغيانًا، وإجرامًا في حقّ شعوبها.

* ولك أن تجعل أيضًا من تلك (الشجاعة الباسلة) في مواجهة (الموت المحقق) التي أظهرها (شباب الأمة وشاباتها) حتى من غير (الإسلاميين) دليلًا جديدًا على (تعافي الأمة من داء الوهن) الذي أصابها في مرحلتها (الغثائية) التي حذّر منها النبي ﷺ في الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره والذي فيه «**يوشك الأمم أن تداعى عليكم كما تداعى الأكلة إلى قصعتها**، فقال قائل: ومن قلة نحن يومئذ؟ قال: **بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم وليقذفن الله في قلوبكم الوهن**. فقال قائل: يا رسول الله وما الوهن؟ قال: **حب الدنيا وكراهية الموت**».

فقد انكسر - بحمد الله تعالى - (جدار الخوف) أمام شعوبنا، وعزمت القلوب عزمتها، وتشجّعت على المواجهة لتغيير المنكر الأعظم المتمثل في الظلم والطغيان، تحقيقًا لتوجيهات «**من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»، وتوقًا لنيل مرتبة «**أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر**»، وخشيةً من عاقبة محاذير حديث «**لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرًا ولتقصرنه على الحق قصرًا، أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض ثم ليلعنكم كما لعنهم**»، أو

(1) سورة الإسراء، الآية: 16

محاذير حديث: «إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع».

وفي ختام هذا التمهيد لا بد لي من القول إنه لم يحدث في تاريخ الأمة، أن عمّ الفساد والاستبداد كل مناحي الحياة. . ، كما عمّ في عصورنا المتأخرة هاته.

وإن مقارنة هذه النبوءات مع مؤشرات واقع الأمة اليوم يؤكد أن أوضاعنا بدأت تتجه وجهتها الصحيحة.

ولكن الدعاة يعرفون أن حدوث التغيير مرهون بوجود أسبابه، فإن الله قد جعل لكل أجل كتابًا، وجعل لكل شيء أسبابًا وشروطًا وموانع، ومن ذلك أن التغيير الذي ننشده في واقع الأمة لن يحدث إلا حين يتغير ما في نفوس أبناء الأمة من هموم وهمم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾(1).

* (قيل للحسن البصري رحمه الله تعالى: أليس قد قال النبي ﷺ: «لا يزدادُ الأمر إلّا شدة، ولا الدنيا إلّا إدباراً»؟، فما بال عمر بن العزيز - وهو سيد أهل زمانه - وَلِيَ بعد الحجّاج وهو خبيث هذه الأمة! فقال: لا بد للزمان أن يتنفّس)(2).

---

(1) سورة الرعد، الآية: 11.
(2) ذكر هذا القول: تاج الدين عبد الوهاب السبكي في كتابه (مُعيد النعم ومُبيد النقم)، ص 153 - 154 بتحقيق محمد علي النجار وأصحابه، وقد أوردها أيضاً شيخنا محمد أحمد الراشد في تهذيبه له (سبائك السبكي ص 75).

الطاعة إنما تكون في المعروف..

إنّ عنوان هذه الفقرة بمفرده كافٍ - في زعمنا - لبيان حقيقة (الحصر الشرعي) الذي ينبغي أن تقيّد به طاعتنا لحكامنا وأمرائنا، فهو (وصف أصيل)، تغفلُ عن مفاده طوائف كثيرة من دعاة الحركة الإسلامية من التيّارات الصوفيّة والسلفيّة؛ التي جعلت من أكبر همهم في هدفيّة التغيير، العكوف على تصحيح جوانب من (التصوّر العقديّ النظريّ) أو تزكية (أهوية النفوس) من بعض أدرانها وعللها، وربما يكون هؤلاء الأخيار جميعًا قد قدّموا جهودًا كبيرةً مشكورة، في هذه المناحي من الإصلاح، ولكنّهم من جهة أخرى، وبمبررات ضعيفة نراهم قد أسهموا بمنهجهم هذا، وبأغلب مقولاتهم الفكريّة، في (صياغة) بعض المستبدين من حكامنا، أهل الجبروت والطغيان.

ومن أبرز تلك المقولات (فتاوى قديمة) يُعاد اليوم إنتاجها والترويج لها؛ كمسألة حرمة (الخروج على الحكام) ولو بالكلمة، ومسألة (وجوب طاعة ولي الأمر) ولو ظلم واعتدى. .

بل بعضهم أسرف كثيرًا في منع هذا الخروج حين أفتوا بحرمة (المظاهرات السلمية) حتى لو أذن فيها هذا (الحاكم) نفسه، وقالوا لا عبرة هنا بإذنه؛ **لأنه (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)**!.

ومن المستغرب اليوم أيضًا، أن تصدر هذه الأقوال والتصريحات من (رموز شرعية) كبيرة و(مؤسسات دينية) عريقة تصف هذه (الثورات السلمية) بوصف (الفتنة)، وتصف مثل هذه المعاني التي ندوّنها في هذه الورقات بأنها (دعوات إلى الفتنة).

والحق أن أيَّ متأمل للنّصوص الشرعيّة التي أوجبت هذه

(الطاعة)، لن يكلّ ذهنُه كثيرًا في إدراك أنّها طاعة مقيّدة بقيدٍ ظاهر ومنضبط هو (الطاعة في المعروف)، فليست هي طاعة عمياء وصمّاء، بل هي (طاعة واعية)، ولها حدود إذا تجاوزها (حاكمنا) هذا أو ذاك لم تلزمنا شرعًا طاعته.

وحتى لا يكون في كلامنا (عمايات) و(عمومات)، وجب علينا أن نوضّح معنى هذا (المعروف) الذي قيّدنا به هذه الطاعة.

وفي هذا نقول إن المقصود (بالمعروف) في أبواب الحكم وإدارته ليس غير إقامة العدل، ومنع الظلم، وبسط الحريات للناس، والدفاع عن مصالحهم، ونحو ذلك من الواجبات التي نصّت عليها أغلب كتب (السياسة الشرعية). والتي أوجزها الماوردي رحمه الله في عشرة واجبات رئيسة فقال:

«أحدها: حِفْظُ الدِّينِ عَلَى أُصُولِهِ الْمُسْتَقِرَّةِ وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ، فَإِنْ نَجَمَ مُبْتَدِعٌ أَوْ زَاغَ ذُو شُبْهَةٍ عَنْهُ أَوْضَحَ لَهُ الْحُجَّةَ وَبَيَّنَ لَهُ الصَّوَابَ وَأَخَذَهُ بِمَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْحُقُوقِ وَالْحُدُودِ، لِيَكُونَ الدِّينُ مَحْرُوسًا مِنْ خَلَلٍ وَالْأُمَّةُ مَمْنُوعَةً مِنْ زَلَلٍ.

الثاني: تَنْفِيذُ الْأَحْكَامِ بَيْنَ الْمُتَشَاجِرِينَ وَقَطْعُ الْخِصَامِ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ حَتَّى تَعُمَّ النَّصَفَةُ، فَلا يَتَعَدَّى ظَالِمٌ وَلا يَضْعُفُ مَظْلُومٌ.

الثالث: حِمَايَةُ الْبَيْضَةِ وَالذَّبُّ عَنِ الْحَرِيمِ لِيَتَصَرَّفَ النَّاسُ فِي الْمَعَايِشِ وَيَنْتَشِرُوا فِي الْأَسْفَارِ آمِنِينَ مِنْ تَغْرِيرٍ بِنَفْسٍ أَوْ مَالٍ.

والرابع: إِقَامَةُ الْحُدُودِ لِتُصَانَ مَحَارِمُ اللهِ تَعَالَى عَنِ الانْتِهَاكِ وَتُحْفَظَ حُقُوقُ عِبَادِهِ مِنْ إِتْلافٍ وَاسْتِهْلاكٍ.

والخامس: تَحْصِينُ الثُّغُورِ بِالْعُدَّةِ الْمَانِعَةِ وَالْقُوَّةِ الدَّافِعَةِ حَتَّى لا تَظْفَرَ الأعْدَاءُ بِغِرَّةٍ يَنْتَهِكُونَ فِيهَا مُحَرَّمًا أَوْ يَسْفِكُونَ فِيهَا لِمُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهَدٍ دَمًا.

والسادس: جِهَادُ مَنْ عَانَدَ الْإِسْلامَ بَعْدَ الدَّعْوَةِ حَتَّى يُسْلِمَ أَوْ يَدْخُلَ فِي الذِّمَّةِ لِيُقَامَ بِحَقِّ اللهِ تَعَالَى فِي إظْهَارِهِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ.

والسابع: جِبَايَةُ الْفَيْءِ وَالصَّدَقَاتِ عَلَى مَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ نَصًّا وَاجْتِهَادًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلا عَسْفٍ.

والثامن: تَقْدِيرُ الْعَطَايَا وَمَا يَسْتَحِقُّ فِي بَيْتِ الْمَالِ مِنْ غَيْرِ سَرَفٍ وَلا تَقْتِيرٍ وَدَفْعُهُ فِي وَقْتٍ لا تَقْدِيمَ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرَ.

التاسع: اسْتِكْفَاءُ الْأُمَنَاءِ وَتَقْلِيدُ النُّصَحَاءِ فِيمَا يُفَوَّضُ إلَيْهِمْ مِنَ الْأَعْمَالِ وَيَكِلُهُ إلَيْهِمْ مِنَ الْأَمْوَالِ، لِتَكُونَ الْأَعْمَالُ بِالْكَفَاءَةِ مَضْبُوطَةً وَالْأَمْوَالُ بِالْأُمَنَاءِ مَحْفُوظَةً.

العاشر: أَنْ يُبَاشِرَ بِنَفْسِهِ مُشَارَفَةَ الْأُمُورِ وَتَصَفُّحَ الْأَحْوَالِ؛ لِيَنْهَضَ بِسِيَاسَةِ الْأُمَّةِ وَحِرَاسَةِ الْمِلَّةِ، وَلَا يُعَوِّلُ عَلَى التَّفْوِيضِ تَشَاغُلا بِلَذَّةٍ أَوْ عِبَادَةٍ، فَقَدْ يَخُونُ الْأَمِينُ وَيَغُشُّ النَّاصِحُ..»[1].

وبعد هذا النص الثمين يمكنني أن أزعم أنّ ذلك (الفهم الكليل) إنما توّلد عند أصحابه من إغمال خاطئ لمقتضى عقيدة (الولاء والبراء) التي جعلت كلًّا من التيّار (السلفيّ) و(الصوفيّ) يَتَمَاهَون كثيرًا - على

(1) الأحكام السلطانية، ج1 ص 26.

ما بينهما من تشاكس وافتراق - في هذه المسألة، وسرُّ ذلك أنّهم قد غلّبوا جميعًا من هذه العقيدة الصحيحة جانبًا واحدًا هو (الولاء) فقط، ولم ينتبهوا إلى معنى (البراء) فيها؛ لذلك أوجبوا هذه (الطاعة الوَلَائية المطلقة)، وزعموا أنّهم لا ينازعون الأمر أهله، وقالوا بحرمة الإنكار على الحكّام ولو بالكلمة، حتى وإنْ ظلموا وأفسدوا، وطغوا وتجبروا، وأكلوا أموال الناس بالباطل، وضربوا ظهورهم بسياط..؟!، وقد استدلوا بزعمهم على صواب مذهبهم بمثل هذه الأحاديث التي أخرجها مسلم في الصحيح:

أولها: ما رواه حذيفة بن اليمان رضي الله عنه عن نبينا عليه الصلاة والسلام أنه قال «يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَّةٌ لاَ يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ وَلاَ يَسْتَنُّونَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ. قَالَ قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ اللهِ إِنْ أَدْرَكْتُ ذَلِكَ قَال: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ».

وثانيهما: حديث عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ «خِيَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَشِرَارُ أَئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ. قِيلَ يَا رَسُولَ اللهِ أَفَلاَ نُنَابِذُهُمْ بِالسَّيْفِ فَقَالَ: لاَ مَا أَقَامُوا فِيكُمُ الصَّلاَةَ، وَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وُلاَتِكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ وَلاَ تَنْزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَةٍ».

وثالثها: حديث جَنادة بن أبي أمية رضي الله عنه ، قال (دخلنا على عبادة ابن الصامت وهو مريض فقلنا حدِّثنا أصلحك الله بحديث ينفع الله به سمعتَه من رسول الله ﷺ، فقال: دَعَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَبَايَعْنَاهُ، فَكَانَ

فِيمَا أَخَذَ عَلَيْنَا، أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لاَ نُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، قَالَ «إِلاَّ أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللهِ فِيهِ بُرْهَانٌ».

وبالجملة فإنّ هؤلاء (الدعاة؟) قد جاؤوا بغرائب من الفتوى، ضحك باكيًا من مَذركها شيخنا الداعية محمد الغزالي رحمه الله تعالى ضِحكةً قديمة يعود تاريخها إلى سنة (1949م) لمّا ألّف كتابَه (الإسلام والاستبداد السياسي) زمن النّظام الملكي في مصر، فقال في سخرية باسمة: (أي وربّك، هذه هي الفتوى! ممن يرون القِباب شركًا تُقطع فيه الأعناق، ثم يرون نهبًا لا نظير له في أرجاء العالم فيُحْنُونَ له الأعناق..!)[1].

ومن البليّة أيضًا أن هناك تيّارًا (ثالثًا) تكفيريًّا غاضبًا، أبى أن ينقطع نسله المشؤوم، بل هو في كلّ مرة يُخرج لنا من ضِئْضِئه[2] غلمانًا مغرورين أهل تهورٍ، سرعان ما ينخرطون في أعمال طيشٍ غير بصيرة، ناطقين بتكفير (الحكام وأعوانهم)، وإذا ما ملَك أحدهم (قوة) - ولو سيفًا صَدِئًا - أعْمَلَهُ في رقاب المسلمين؛ وقد انْسفكت بقبيح أعمالهم دماء مهج بريئة، وهُتكت أعراض محصّنة كثيرة، وضاعت جهود إصلاحيّة كانت بالأمس يانعة...

وأزعم أنّ هذا (التيّار التكفيريّ) قد غلّب هو الآخر جانب (البراء)

---

(1) الإسلام والاستبداد السياسي للشيخ محمد الغزالي ص: 180 طبعة دار ريحانة الجزائرية.

(2) الضئضيء هذه اللفظة وردت في أحاديث صحيحة، ومعناها: أصل الشيء ومعدنه، وقيل نسله، مشارق الأنوار ج2ص96 طبعة دار الكتب العلمية 2002..

وحده من هذه العقيدة السُّنية في (الولاء والبراء) معًا؛ إذ زعم أصحابُه أن هؤلاء الظلمة من الحكام قد كفروا بشربهم الخمر وبفسقهم وظلمهم.. وكذلك من والاهم من جمهور المسلمين؛ فأوجبوا حكم القتل على الجميع!!.

الظلم وحده يكفي

ولكنّ (دعاة الإسلام) وأصحاب الوعي الصحيح يدركون بما أُوتُوا من فقه دعوي و(منطق وسطي) أن ظلم الحاكم وفسقه وحدهما كافيان للقول بالخروج عليه باللسان دون (السِّنان)، وأنّ إبداء المعارضة له بالقول (الليّن)، ثمّ (الغليظ) واجب يمليه عليهم فقهنا في الدعوة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ الذي وصفه الشيخ الغزالي أنّه (أصبح شعاراً باليًا تلوكه ألسنة بعض المشتغلين بالدعوة، دون وعي بمدلولاته البعيدة، وحقائقه الشرعيّة، ولو يعلم النّاس المقصد الشرعيّ من إقامة هذا المبدأ الخطير لأيقنوا أنّه شُرّع ليكون أساسًا للتّمرد على المظالم، والثورة على الفسوق، وتجرؤ العامّة على أن يصدعوا بالحقّ، وأن يُصدّعوا به رأس كلّ جبّار عنيد..).

ثم أضاف قائلًا: (وقد يعترض علينا يائس من الدعاة متسائلًا: ما قيمة الأمر والنهي بين من يئسنا من ائتمارهم وانتهائهم؟ أليس السّكوت أجدى؟؟ والجواب كلا، بل السّكوت خطر بالغ؛ واستنكار المناكر، ولو لم يغيّر من وقوعها يعتبر ملاحقة للإثم وإيقافًا لسيره، وقتلًا لجرثومته في المراحل الأولى لحياتها قبل أن يتمّ نماؤها وقبل أن تستتبع من الإثم ما هو أشد وأنكى..)[1].

(1) الإسلام والاستبداد السياسي، ص 186 بتصرف شديد.

ودعاة الإسلام أيضًا يعتقدون أنّ الخروج على الحاكم الظالم إذا كثر وضَيرُه وضرّه، أكبر من أن يكون واجبًا شرعيًا، بل هو منزلة من منازل الإيمان العالية.

ويدركون أيضًا أن موقفهم من الظلم والطغيان موقف واضح لا ينهج الحياد؛ لأن الحياد في هذا يكون بلا ريب لصالح الباطل وأهله، بل هو في هذا الموقف نوع من أنواع السكوت عن الحق، والساكت عن الحق شيطان أخرس، كما أنه خذلان للمظلومين الذين جاء في خاذلهم وعيد (لعن الله من رأى مظلومًا فلم ينصره) أخرجه الديلمي، ووعيد (وعزتي وجلالي لأنتقمنّ من الظالم في عاجله وآجله، ولأنتقمنَّ ممن رأى مظلومًا فقدر أن ينصره فلم يفعل) أخرجه الطبراني في الكبير والأوسط.

بل هم أيضًا يدركون أن أمامهم اليوم واجبين: واجب القيام بهذه (الثورات) ابتداءً، وواجب نصرتها انتهاءً إذا ما قامت خارج حدود بلدانهم، وذلك لوجوه شرعية وأخلاقية كثيرة، منهما:

أولًا: أن هذه (الثورات) إنما هي ثورات على الظلم والطغيان، وعلى البغي والعدوان، وقد أمر (الشارع الحكيم) بردّ العدوان ونصرة المظلوم، وجعل تعالى من أبرز صفات أهل الإيمان ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[1] ... ﴿وَلَمَنِ انتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَٰئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾[2].

ثانيًا: أن الله تعالى أوجب على المؤمنين (التعاون على البر

(1) سورة الشورى، الآية: 39.

(2) سورة الشورى، الآيتان: 41، 42.

والتقوى)، وحرم عليهم التعاون على الإثم والعدوان، كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[1] و(المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه ولا يخذله)؛ فكل من أعان الظالم على ظلمه ولو بكلمة فقد شاركه في جريمته، وكل من خذل مظلومًا وهو يستطيع نصرته، أو أسلمه للظالم فقد ظلمه.

استدراك يعيه ويقوم به الفاهمون

وأهل الفهم من دعاة الإسلام يدركون كذلك وبشكل جيد أنّ وظيفة (والي أمرنا) في أي بلد مسلم من بلداننا كما قال الشيخ الغزالي: (أن يحرس دعائم الإيمان، ويقيم العدالة ويصون المصالح، فإذا فرّط في أداء هذه الواجبات الكليّة، فقد قصّر في أعمال وظيفته الشرعيّة، ووجب تنبيهه، وإرشاده. وأمّا إذا هدم الإيمان بالإلحاد، وأضاع العدالة بالجور، وأهمل المصالح باللهو، فقد خرج عن طبيعة وظيفته ووجب علينا إسقاطه)[2].

وعلى مستعجل الإنكار أن يتريّث قليلًا قبل إنكاره هذه الفتوى الغزاليّة، التي توجب علينا ضرورة إسقاط هذه الأنظمة بالعمليات الاستدراكية التي يقودها أهل الوعي والتي لا طيش فيها ولا تهور..

فنحن الآن سنجلب له ولأمثاله من المرتابين من النصوص ما يثبت لهم أن هذا الإفتاء من الشيخ محمد الغزالي رحمه الله تعالى إفتاء صحيح لا شذوذ فيه ولا تحكّم ولا افتيات، بل هو من جملة المحفوظ

(1) سورة المائدة، الآية: 2.

(2) الإسلام والاستبداد السياسي، ص: 198 بلفظه ودونما تصرف..

من العلم، وقد خطّ لنا بعض معانيه العتيقة إمام الحرمين منذ أواخر القرن الخامس الهجري، فقال رحمه الله تعالى:

(فأمّا إذا توَاصلَ منه العصيان، وفشا منه العدوان، وظهر الفساد، وزال السّداد، وتعطّلت الحقوق والحدود، وارتفعت الصيّانة، ووضحت الخيّانة، واستجرأ الظلمة؛ ولم يجد المظلوم منتصفًا ممن ظلمه، وتداعى الخلل والخطل إلى عظائم الأمور، وتعطيل الثغور، فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم على ما سنقرر القول فيه على الفاهم إن شاء الله عزّ وجلّ)[1].

ولما شعر الجويني رحمه الله أنّك أيها القارئ الكريم فاهم من أهل الوعي، وأنّك لا تقنع إلا بالتعليل الذي يشفي الغليل زادك مُعلّلا بقوله (وذلك أنّ الإمامة إنّما تُعنى لنقيض هذه الحالة، فإذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة والإيّالة)[2]، فيجب استدراكه لا محالة، وتركُ النّاس سدى ملتطمين لا جامع لهم على الحقّ والباطل أجدى عليهم من تقريرهم على اتباع من هو عون الظالمين، وملاذ الغاشمين، وموئل الهاجمين، ومعتصم المارقين الناجمين، وإذا دفع الخلق إلى ذلك، فقد اعتاصت المسالك، وأعضلت المدارك، فليتئد الناظر هنالك...)[3].

ثم أشْفَقَ عليك رحمه الله، وعرف إمكاناتك وإمكانات صحبك، فنبّهك إلى أن هذا (الاستدراك) مشروط بشروطه الكثيرة، فردّك مرة أخرى إلى

(1) الغياثي ص: 54.
(2) الإيالة: السياسة وما في معناها..
(3) الغياثي ص: 54.

الواقعية والإمكان فقال: (فإن أمكن استدراك ذلك، فالبدارَ البدارَ قبل أن تزول الأمور عن مراتبها، وتميل عن مناصبها، وتميدَ خطةُ الإسلام بمناكبها)(1).

ومن تأمل هذه (النصوص الجوينية)، والأوصاف التي تضمّنتها، لن يشك ولن يرتاب في الحكم على أغلب الأنظمة العربية، التي إن لم تُوصف حكومتها بكونها حكومات خائنة للأمة، وموالية لعدوها، فلا تخلو من وصف التفريط والاستبداد، وحسبها من كله ذلك تعطيلها الحكم بمقتضيات شريعتنا الإسلامية.

لا تطغوا.. و.. لا تركنوا

نعم أيّها الدعاة، ربما يطرب بعضنا، ويستعذب أوصاف أهل العلم السابقة، التي سهّلت عليه مسألة (التمرد)، و(الإطاحة) بهذه الأنظمة المضيّعة للواجبات والحقوق على حدّ سواء، حتى ظنّ (المستعجل) منّا أن مقصودهم من ذلك تجويز الأعمال الطائشة التي لا يهديها استبصار.

كلا أيّها الإخوة، لا قائل منهم بذلك، ولا تسعفنا نصوص الجويني بمثله، فالمسألة ليست هيّنة، ولا هي سهلة كما تصوّرها العَجول اللاهث، بل الأمر كما قال الجويني رحمه الله تعالى: (ليس الخوض في ذلك بالهيّن الليّن، فلا يَثُورَنَّ على الأمراء من غير بصيرةٍ دَيِّن)(2).

فالمسألة إذًا تحتاج إلى (بصيرة) وفقه شرعيّ يوازن بين طرفين

---

(1) الغياثي ص: 55.
(2) المرجع السابق ص: 55.

دقيقين أشارت إليهما آيتان عظيمتان من القرآن الكريم، أبيضّ[1] مِن تأمل معانيهما رأس نبينا الشريف ﷺ، أعني بهما قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿١١٢﴾ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾[2].

وأزعم أنّ هاتين الآيتين قد تضمّنتا (الموقف المتوازن الدقيق) من هذه الأنظمة الحاكمة، والذي يمكنني صياغته في هذا الشعار (ولاؤنا للأنظمة لا يعرف الركون لفسادها.. وبراءتنا منها لا تطغى فتدمر المكتسبات).

وهو معنى الشعار الخلاّب يكتنز (الموقف المعتدل) الذي لن يدرك مفاده (العُنْفِي الغاضب) الذي لا يمتلك إلّا الشعارات الجوفاء...

ولن يطمع أيضًا بذوق معناه ذلك (الصوفي المتعبّد) ولا هذا (السلفي المتصلّب)، اللذان جعلا كلّ همّهما على مفردة واحدة من مفردات الإسلام، ثم باتا ينتجان مقولات تبرّر لهما عدم الخروج على الحاكم الظالم ولو باللسان وانقباض القلب الذي هو من أضعف مراتب الإيمان.

ولكنّ دعاة الإسلام بما يحوزون من (فهم صحيح) يدركون ذلك جيدًا، ولا (يُشوش) على فهمهم لسِلمية التغيير الذي يَتَغيَّاه أمثال هذا النص الذي نقله النووي رحمه الله تعالى عن الجويني قائلًا:

---

(1) قال ابن عباس رضي الله عنه ما نزل على رسول الله ﷺ آية هي أشدّ ولا أشقّ من هذه الآية عليه؛ لذلك قال لأصحابه حين قالوا له: لقد أسرع إليك الشيب فقال: شيبتني هود وأخواتها...) القرطبي ج9 ص 74 طبعة دار الفكر 2003.

(2) سورة هود، الآيتان: 112، 113.

(قالَ إِمَام الْحَرَمَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ: وَيَسُوغ لِآحَادِ الرَّعِيَّة أَنْ يَصُدَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَة وَإِنْ لَمْ يَنْدَفِع عَنْهَا بِقَوْلِهِ مَا لَمْ يَنْتَهِ الْأَمْر إِلَى نَصْبِ قِتَال وَشَهْر سِلَاح. فَإِنْ اِنْتَهَى الْأَمْر إِلَى ذَلِكَ رَبَطَ الْأَمْر بِالسُّلْطَانِ، قَالَ: وَإِذَا جَارَ وَالِي الْوَقْت، وَظَهَرَ ظُلْمُهُ وَغَشْمُهُ، وَلَمْ يَنْزَجِر حِين زُجِرَ عَنْ سُوء صَنِيعه بِالْقَوْلِ، فَلِأَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْد التَّوَاطُؤ عَلَى خَلْعه، وَلَوْ بِشَهْرِ الْأَسْلِحَة وَنَصْبِ الْحُرُوب)[1].

بل يفهمون ذلك كلهم ضمن سياق نصوص (النظرية الجوينية) المتكاملة، التي نصوصها أيضًا قول إمام الحرمين: (إنْ علمنا أنّه لا يتأتّى نصب إمام دون اقتحام داهية، وإراقة دماء، ومصادمة أحوالِ جمّةِ الأهوال، وإهلاك أنفس ونزْف أموال، فالوجه أن يُقاس ما الناس مدفوعون إليه مبتلون به، بما يفرض وقوعه في محاولة دفعه، فإن كان الواقع الناجز أكثر مما يُقدَّر وقوعه في رَوْم الدفع، فيجب احتمال المتوقع لدفع البلاء الناجز، وإنْ كان المُرتقب المُطَّلَع يزيد في ظاهر الظنون على ما الخلق مدفوعون إليه، فلا يسوغ التشاغل بالدفع، بل يتعين الاستمرار على الأمر الواقع، وقد يقدم الإمام مُهمًّا، ويؤخر آخر، والابتهال إلى الله، وهو ولي الكفاية)[2].

وإيّاك أنت أيّها الأخ الداعية أن تكون عَجولًا مثل المستعجلين وتحسب أن الجوينيّ يدعونا بهذا القول الثاني إلى الاكتفاء بالبكاء

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ج2 ص 25، أبو زكريا يحيى بن شرف ابن مري النووي دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الثانية، 1392.
(2) الغياثي ص: 55.

والابتهال إلى الله والرضى بالأمر الواقع دونما تحرّك يبتغي (الاستدراك). . . كلا.

إذا غاب (وَلِيُّ الأمر) توَلَّى (داعيتُنا الفَقَيه)

بل الجوينيّ نفسه هو أوّل من[1] أصّل لك مسألة (ولاية الفقيه) هاته؛ التي يزعم إخواننا الشيعة، أنّها من لُمَعات اجتهاد رائد صحوتهم الأخيرة الخميني رحمه الله وغفر له.

ومن تأمل كتابه (الغياثي)[2] أدرك ذلك من إفتائه عند خلو الزمان عن (حاكم شرعي) أو عن (حكم بالشريعة)، حيث يرى أنّ (التبعة) و(المسؤولية) إنما تنتقل مباشرة إلى (الدعاة الفقهاء)؛ الذين ينبغي لهم أن يبتدروا الفرصة ويهتبلوها، ويقدّموا أنفسهم كبديل عن ذلك الواقع البئيس.

ونحن عندما نقول (بولاية الفقيه) هذه، لا نقول بعصمة فقهائنا كما يزعم أغلب الشيعة في فقهائهم، بل هم بشر مثلنا سيخطئون ويزلون، ولا بدّ، وحينها نغفر لهم إن تابوا ونسامحهم، وإلّا عزلناهم ورفضنا أقوالهم.

وهذه المسألة التي نسوقها الآن هي من مسائل (الوعي السياسي القديم) الذي يدلّك على أن السيّاسة كما قال بعضهم هي (فن الممكن)، أو بتعبير الجوينيّ أنّ (الركن الأعظم في الإيالة البداية بالأهم فالأهم)[3].

---

(1) هذا المعنى استفدته من بعض محاضرات الدكتور سليم العوا وكذا من الشيخ راشد الغنوشي الذي أحسب أنه استفاده هو الآخر منه.

(2) وقد هذبه الشيخ الراشد في رسالة سماها: الفقه اللاهب.

(3) الإيالة: هي السياسة.

ومقصودنا (بولاية الفقيه) في هذا السياق؛ أن (الدعاة الفقهاء) يمكنهم أن يستدركوا على (الحكام الظلمة) وأن يقوموا هم أنفسهم بحراسة القيم والذود عن الأمة، ورعاية مصالحها، بعد أن ولى هؤلاء الحكام القهقرى، وخانوا وفرطوا.

وهذا القول الذي نقوله بصراحة اليوم، هو مفاد فتوى ثمينة بل ذهبية، وعيّارها صحيح غير مغشوش، قد زكى صحة معناه الفقيه الونشريسي رحمه الله تعالى؛ صاحب المعيار[1]، حين نقل لنا أقوال بعض أهل العلم، الذين ذهبوا في الاجتهاد شأوًا بعيدًا، فقرّروا لنا الكيفية التي ينبغي أن يتحرك بها (ثقات أمتنا) من أهل (الالتزام) و(الصلاح) و(النجدة) ليحقّقوا هذا (الاستدراك)، في حالة احتمالية ربما يُفقد فيها حتى النموذج هذا (الداعية الفقيه). فيقوم مقامه (الداعية الصالح) وإنْ قلَّ فقهه، قال رحمه الله تعالى:

(سُئل أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي عن امرأة أرادت النكاح وهي ثيب ولا حاكم بالبلد، وأولياؤها غُيَّب، ترفع أمرها إلى فقهاء البلد فيأمرون[2] من يزوِّجها، وكيف إن لم يكن بالبلد عالم ولا قاضٍ أترفع أمرها إلى عدول البلد...؟. فأجاب: إذا لم يكن في البلد قاضٍ فيجتمع صالحو البلد ويأمرون بتزويجها)[3].

(1) وهو الفقيه الجزائري أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى بفاس 914 هـ. صاحب كتاب المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب.
(2) في النسخة المطبوعة فيأمروا والصواب ما أثبتناه، وهي طبعة دار الغرب الإسلامي بيروت 1981، بإشراف الدكتور محمد حجي.
(3) المعيار 10/ 102.

ثم قال: (وسئل أيضًا عن بلاد المصادمة[1] ربما لم يكن عندهم سلطان وتجب الحدود على السّراق[2] وشرَبة الخمر وغيرهم من أهل الفساد، هل لعدول ذلك الموضع وفقهائه أن يقيموا الحدود إذا لم يكن سلطان، وينظروا في أموال اليتامى والغيّب[3] والسفهاء؟ فأجاب بأن قال: ذلك لهم، وكل بلد لا سلطان فيه أو فيه سلطان يضيّع الحدود أو السلطان غير عدل فعدول الموضوع[4] وأهل العلم يقومون في جميع ذلك مقام السلطان)[5].

ثم قال (وسُئل أيضًا عن بلد لا قاضي فيه ولا سلطان أيجوز فعل عدوله في بيوعهم وشرائهم[6] ونكاحهم؟ فأجاب بأن العدول يقومون مقام القاضي والوالي في المكان الذي لا إمام فيه ولا قاض) ثم تابع قائلًا (قال أبو عمران الفاسي: أحكام الجماعة الذين تمتد إليهم الأمور عند عدم السلطان نافذ منها كل ما جرى على الصواب والسداد في كل ما يجوز فيه حكم السلطان)[7].

وأزعم أن منطق هذه الفتاوى - التي تعمدنا التطويل بإيراد

(1) لعله يقصد بلاد الحرب، أو بلاد المصامدة من البربر.
(2) في النسخة المطبوعة كُتبت هذه اللفظ هكذا (السواق) فلعلها من السوقة أو لعله تصحيف فيكون الصواب ما أثبتناه.
(3) لعله يقصد رعاية أموال المفقودين والغائبين والسياق يسمح بذلك لأن حقوقهم مظنة الضياع.
(4) هكذا في هذه النسخة المطبوعة ولعل الصواب (فعدول الموضع).
(5) المعيار 10/ 103 الطبعة المذكورة أعلاه.
(6) في النسخة المطبوعة (وأشربتهم) ولعل صوابه ما أثبتناه.
(7) المرجع السابق10/ 103.

نصوصها - هو منطقٌ جوينيّ الروح، ولا نستبعد أنّ أصحابها قد أفادوا ذلك من قوله ﷺ في (الغياثي) أو في (البرهان)[1].

ولأجل هذا، وحتى لا يستعجل العجول مرة أخرى الفهم السيئ لهذا الكلام الدريس النفيس، نقول تريّث قليلًا، فإن الإمام قد أكمل كلامه ومنطقه وأتم معناه وغرضه أيما إتمام لما قال:

(ومما يتصل بإتمام الغرض في ذلك أن المتصدي للإمامة إذا عظمت جنايتُه، وكثرت عاديته، وفشا احتكَامُه، واهتضامُه، وبدت فَضحاتُه، وتتابعت عثراتُه، وخِيفَ بسببه ضياعُ البيضة، وتبدُّد دعائم الإسلام، ولم نجد من ننصبه للإمامة حتى ينتهض لدفعه حسب ما يُدفع البغاة، فلا نطلق القول للآحاد، في أطراف البلاد، أن يثوروا؛ فإنهم لو فعلوا ذلك، لاضطُلِموا وأبيروا[٢]، وكان ذلك سببًا في زيادة المحن، وإثارة الفتن، ولكن إن اتفق رجل مطاع ذو أتباع وأشياع، ويقوم محتسبًا، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، وانتصب لكفاية المسلمين ما دفعوا إليه، فليمضِ في ذلك قُدُمًا. والله نصيره على الشرط المقدم في رعاية المصالح، والنظر في المناجح، وموازنة ما يُدفع ويرتفع، بما يُتوقَّع)[3].

(1) انظر بعض هذه الإشارات في البرهان ج1/ 267 ج2/ 184، ج2/ 192، ج2/ 195 طبعة دار الكتب العلمية. ط. الأولى 1997.
(2) اصطلموا وأبيروا أي أبيدوا واستؤصلوا وذهبت ريحهم.
(3) الغياثي ص: 57.

موقفٌ لأحمد بن نصر الخزاعي الجواد

وقول الجوينيّ: (فلا نطلق القول للآحاد، في أطراف البلاد، أن يثوروا؛ فإنهم لو فعلوا ذلك، لاضْطُلِموا وأبيروا. .) يقتضي منّا الوعي بأبعاد مخاطر ظاهرة (الاستعجال) التي قد تستفزّ بعض أصحاب (الثورات) فيُرهقوا خططهم، أو تعود الثورات وبالًا على الأمة وعليهم.

وقد نجد بعض تأصيلات هذه المسألة في قصة الإمام الشهيد (أحمد ابن نصر الخزاعي)، شيخ البخاري وتلميذ الإمام مالك، وحماد ابن زيد، وسفيان بن عيينة، وغيرهم، فقد كان ﷺ من أهل الفضل والوجاهة، وكان أبوه أحد النقباء الأوائل للدولة العباسية. . ، ثم هو قبل ذلك من أهل العلم والديانة واشتُهر باجتهاده في الخير والعمل الصالح، بل كان من كبار الأئمة العلماء العاملين الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، ومناقبه رحمه الله تعالى كثيرة، وموقفه الذي سنذكره يمثل الموقف المثالي (للداعية المعاصر) من الأنظمة المستبدة.

فقد تحرّكت مروءته ﷺ حين أحسّ بالخطر يتهدّد العقيدة والأخلاق، فلم يقبع في بيته (يتثاءب) ولم يقنع بالكلمات الناعمة؛ التي يستطيع المؤمنُ والمنافقُ قولها، ولكنه صمّم واقتحم المزدحم، وبدأ يُجمّعُ حوله الصفوة من (الشباب) أهل الذكاء والشجاعة، ويبذل لهم التربية، ويُعدّهم لحراسة الدعوة، فخطط ﷺ مع صاحب له اسمه (سهل بن سلامة) ﷺ لاستغلال فرصة كانت سانحة، سافر فيها (المأمون) إلى خراسان وغاب عن بغداد؛ التي كثُرت فيها يومئذ حركة الشُطّار والدعارة والبدع الكلامية، فأخذ البيعة عن الناس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقام يدعو إلى الله تعالى، ويأمر

وينهى، إلى أشياء كثيرة دعا الناس إليها، (فاجتمع عليه جماعة من أهل بغداد، والتف عليه الألوف أعداد)[1]، وأسسّ سنة 201هـ (جماعة للتغيير الهادئ)، ولما رجع المأمون إلى بغداد سنة 204هـ تَغيّر صاحبُه سهلًا ورفق به (المأمون) واحتواه وضمّه إليه، حتى أنه أخذ الأرزاق التي كان يغدقها على حواشيه من بيت المال، وبرد عزمه الأول.. ولكن (أحمد بن نصر) لزم بيته، وبدأ يخطط لعملٍ (استدراكي)، والظاهر أنه في هذه الفترة أخفى نشاط جماعته، وبدأ عمله التجميعي سرًا، حتى قيل إنه مكث أكثر من خمس وعشرين سنة يبثّ الوعي بين أتباعه، إلى أن تحرّك أمره في العلن ببغداد في أواخر أيام (الواثق)، واجتمع إليه خلق من الناس، وانتظموا معه بعد (بيعة رضائية) أعطوها له على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والخروج على السلطان لبدعته ودعوته إلى القول بخلق القرآن، ولِمَا هو عليه وأمراؤه وحاشيته من المعاصي والفواحش وغيرها.

ولم يكن (أحمد بن نصر) ﷺ يقول بالتكفير - حاشاه - بل كان مذهبه أن الظلم والفساد كافٍ للقول بالخروج، وكثُر بعد ذلك أتباعه حتى قال بعض المؤرخين إن أتباعه (ملكوا بغداد)[2].

ولكن رجلين من أصحابه استعجلا الخطة التي وضعها، وقد كانا موسرين فبذلا المال وعزما على الوثوب فانكشف أمرهم وانخرم نظامهم، واعتقل بعض الأتباع، وعذّبوا وأوذوا حتى أقرّوا بأحمد وجماعته القيادية؛ التي أخذت إلى السجن، واستثنيت من جميع ما كان يُعطى يومئذ من الحقوق للسجناء.

---

(1) هذه العبارة لابن كثير في البداية والنهاية 10/ 303.

(2) هذه عبارة الطبري في تاريخه 5/ 82.

أما (أحمد بن نصر) نفسه فقد حدثتْ له قصة عجيبة، ومحاكمة عسكرية سريعة. ومن العجيب أن (الواثق) لم يعتِب عليه شيئًا مما كان من أخذه البيعة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونحو ذلك من القضايا السياسية، بل أعرض عن ذلك كله، وقال له: ما تقول في القرآن؟ فقال (هو كلام الله) قال: أمخلوق هو؟ قال : (هو كلام الله) ثم أخذ (الواثق) - الذي لم يلبث بعد إلّا قليلًا حتى هلك - سيفَه بيد نفسه فضرب عنقه الشامخ، وحزَّ رأسه الشريف، وأمر بحمله بعيدًا عن جسده، ولم يزل رأسه منصوبًا ببغداد وجسده (بِسُرَّ مَنْ رَأى) ست سنين كما ذكروا إلى أن حُطّ وجمع بين رأسه وبدنه ودُفن بالجانب الشرقي في المقبرة المعروفة بالمالكية. . . . ﷫ (ما أجوده وأسخاه جاد بنفسه) كما قال عنه الإمام أحمد بن حنبل، وباعها لله تبارك وتعالى، وقد كان ثقة، وتوثيقه ظاهر من ثناء يحيى بن معين عليه، ويحيى هذا معروف بتشدّده في تزكية الرجال.

وبالجملة فإن قصة الخزاعي ﷫ طويلة ومحفوظة في كتب التراجم[1]، وفيها أشياء عجيبة من كراماته يقشعرّ لها الجلد، فقد ذكروا من ذلك أن رأسه الشريف الذي كانت تزينه لحية بيضاء كان معلقًا على عود، وإذا عسعس الليل قام هذا الرأس المقطوع يتلو من القرآن: ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾[2].

---

(1) انظر من ذلك: سير أعلام النبلاء 11/ 166، الجرح والتعديل 2/ 79، تهذيب الكمال 1/ 505 تقريب التهذيب 1/ 85، 1/ 505 الثقات لابن حبان 148 التاريخ الصغير للبخاري 2/ 361، البداية والنهاية 10/ 303، تاريخ بغداد 5/ 173 - 176، تاريخ الطبري 5/ 82، صفة الصفوة 1/ 419.

(2) سورة العنكبوت، الآيتان: 1، 2.

وقد أَطَلْتُ في إيراد هذه العبرة المُعتصرة المختصرة من هذا القصص، وتعمّدت الاستطراد ليكون مفادها سندًا للدعاة في إظهار أصالة وعيهم الحركي، دون أن أجحد فضل شيخنا الفاضل (محمد أحمد الراشد)، الذي أحسبه أوّل من أشار إلى هذا القصص، وأورده هذا المورد من الاستدلال.

وبعد هذا الاستطراد تجدر الإشارة إلى القول: إن زمن العباسيين المتأخر، قد تكاثرت فيه (حركات المعارِضة) التي حرّكها (فقهاء الحنابلة) الذين التحموا مع العامة في زمن فتنة (الأمين) و(المأمون) و(الواثق) ومن بعدهم، وقد استمرت اضطراباتهم ومعارضاتهم تلك إلى أن انضّم إليهم الخليفة (المتوكل) تحت شعار (نصرة السُّنة)، ثم اضمحلت قوة الحنابلة، بسبب استعجالات كانت ثَمَّة، وورث حركتهم العوام والدهماء تحت أسماء (العَيَّارين) و(الشُّطَّار)، ثم قام (نظام الفُتُوَّة) بوراثة العيارين والشطار هؤلاء، ضمن إطار حركة منظمة للفتيان، لها نظامها وآدابها ونشاطها الشبه عسكري، حيث يحملون السّلاسل ويرتدون السراويل ولهم نقباء وقادة. . .، وكانت حركة شعبية انتشرت في العراق والشرق وآسيا الصغرى.

وقد تمكّن الخليفة (الناصر) من السيطرة على هذه (الحركات) حين أخذ (الفتوة) من شيخها البغدادي عبد الجبار بن يوسف بن صالح سنة 578هـ بعد ثلاث سنوات من توليه الخلافة، فأخمد كل حركات المعارَضة في الشارع العباسي، وكان من الممكن له أن يستخدم حركة الفتوة هاته كعنصر قوة للدولة؛ إذ كانت تمثّل ما يشبه اليوم جمعيات وأحزاب (المجتمع المدني)، ولكنه استخدمها في التجسس وفي عمليات بالغة التفاهة، يطول الكلام بذكرها.

وحسبُنا في ختام قصة (استشهاد أحمد بن نصر وأصحابه النبلاء) أن نقرر (معنًى شرعيًّا)، أو (حقيقة دينية) مفادها أن كل من قُتل أو مات في سبيل تحقيق مثل هذا (الفرض الكفائي)، والمتمثل في إنكار الظلم على الظالمين، و(الثوران) عليهم، لتحقيق العدل والحرية، يستحق بجدارة وسام رتبة (سيد الشهداء) الذي قلّده لأهله سيدُنا محمد ﷺ في قوله الشريف: «**سيد الشهداء حمزة، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله**».

وهو معنىً أصيلٌ لا غبار عليه، إذ لا خلاف بين نُظَّار الشريعة الإسلامية أن دفاع المسلم عن عرضه وماله أمرٌ مشروع بل قد يتوجّب، وأن الذين يموتون وهم يدافعون عن أعراضهم أو أموالهم شهداء بشاهد حديث: «**من مات دون عرضه فهو شهيد، ومن مات دون ماله فهو شهيد**» أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود والنسائي.

لكنَّ الدم القاني عقدة كلّ ثورة

أورد البخاري في كتاب المغازي عن التابعي الجليل سعيد بن المسيب رحمه الله قوله: (وقعت الفتنة الأولى - يعني مقتل عثمان - فلم تُبق من أصحاب بدر أحدًا، ثم وقعت الفتنة الثانية - يعني الحَرّة - فلم تُبق من أصحاب الحديبية أحدًا، ثم وقعت الثالثة فلم تُرفع وللناس طَبَاخٌ) أي: قوة وعقل. وروى الترمذي عن هشام بن حسان قال (أحْصَوْا ما قتل الحجاج صبرًا فبلغ مائةَ ألفٍ وعشرين ألفَ قتيلٍ).

ولا شك أنَّ مثل هذه الأخبار تقذف الرهبة في قلب (الداعية المُسالم)، وتجعله يَعِي شيئًا من واقع حركات المعارضة القديمة زمن الأمويين، والتي تحرك بعضها في مكة المكرمة بشكل علني كفِرَق

(الخوارج الضالة) و(الثورة الزبيرية المظلومة)، وتناجى في بيوتاتها سرًّا الجيلُ الأول والمؤسس لما عُرف فيما بعد (بالحركات المتشيعة)، أما المدينة المنورة فقد شهدت ثورة كبيرة عُرفت (بثورة الحَرَّة) التي قادها ثلاثة من القيادات الاجتماعية والسياسية الكبيرة كان أبرزهم (عبد الله) ابن الصحابي الجليل حنظلة غسيل الملائكة، بعد أن بايعه الناس على الموت والخروج على (حكم يزيد).

ولكن الذي حدث أن زعماء هذه (المعارضات) لم يفلحوا في استقطاب البقية الباقية من صحابة رسول الله عليهم الرضوان إلى جنبهم من أمثال ابن عمر، وابن عباس، وجابر بن عبد الله، وأبي سعيد الخدري.. الذين لم يشتركوا في هذه (الثورات)؛ بل حاولوا نصح الثائرين وثني معارضتهم عن خلع (يزيد)، فهؤلاء الأصحاب الأجلّاء كلهم حافظوا على بيعتهم ليزيد رغم تحفظهم على أفعاله (خوفًا من الفتنة)، وكانت أم سلمة - أم المؤمنين - ترى أن البيعة ليزيد بعد الحرّة (بيعة ضلالة) ولكنّها - رضي الله تعالى عنها - رغم ذلك نصحت كل من استشارها في شأنه بضرورة البيعة له!...

ويمكننا نحن اليوم أن نتفهم موقف أولئك الأصحاب عليهم الرضوان من كونه يمثل امتدادًا لمواقف كبار الصحابة الذين أرهبتهم من قبل حمرة الدماء في أحداث (الجَمل) و(صِفِّين) فاعتزلوا خوفًا من الفتنة الدامية.

وبناء على هذا المعنى يمكننا أيضًا أن نقول إن كثافة الدماء التي سالت والمذابح التي تمّت، قد زَرعتْ في تاريخ (ثقافتنا الإسلامية) روحًا تشاؤمية، من أي جهد أو (مشروع للإصلاح السياسي)، ومما زاد هذه الروح المتشائمة إذكاءً، سُوء صنيع بعض المعارضين

السياسيين مثل (الخوارج) الذين استباحوا دماء المسلمين وأموالهم بحجة تخليصهم من الجَور والظلم.

وهكذا أصبح (الحذر من الفتنة) هاجسًا نفسيًا، وكابحًا عقليًا أمام (حركة العقل الفقهي) عند فقهائنا، حتى جعلتهم يقرّون بشرعية الظلم والجَور في مقابل الحفاظ على (وحدة الأمة الموهومة)؛ لأنه لا مصلحة ولا فائدة في وحدة تحت ظل الفساد والاستبداد.

ولعل من أعظم أسباب هذه الحيرة وذاك اللبس عند فقهائنا، هو سوء حُكْمهم ودراستهم (لثورات القرن الأول الهجري) وعدم تمييزهم فيها بين أصحاب (الخطأ)، وأصحاب (الخطيئة).

والموقف الصحيح الذي كان ينبغي لهم، والذي تقتضي فلسفة الأحكام الشرعية هو تأييد أي (ثورة على الظلم)، ويرتكز هذا الموقف على سلامة منطلقات تلك الثورات، وشرعية الأفعال التي قام بها أصحابها، أمّا تعثر نتائج وثمرات ثوراتهم، فليس له مدخل في تكييف الأحكام في هذه النازلة؛ لأن مقاومة الظلم واجبة للقادر عليه، ولكن زوال الظلم حقيقة ليس بيد المقاوم، فلا يمكن التكليف به.

وعليه فقد وقع (الحسين بن علي) ﷺ في (خطأ المبالغة في تقدير قوة أنصاره في العراق)، وعدم إحاطته بالمعطيات السياسية والعسكرية والتوجهات الأخلاقية والنفسية داخل المجتمع بعد اتساع الفتوح، مما جعل قلوب بعض الناس معه، وسيوفهم عليه.

وأساء (أهل المدينة) التقدير كذلك في ثورتهم على (يزيد بن معاوية)، وحين اختلت موازين القوى،اختلت النتائج وانتهت (الثورة) بفاجعة (الحرّة) المشهورة، والتي اتخذ (يزيد) بعد ذلك أحداثها ونتائجها ذريعة ليعيث فسادًا في المدينة المنورة.

وكذلك أخطأ (عبد الله بن الزبير) ﷺ، حين اكتفى بالتعويل على (قوة) سرعان ما انسحبت عنه، وتركته في ثلة من أصحابه الأبطال، يواجهون بطش الحجاج بن يوسف وعنفه الدامي.

فالخلط (المنهجي) دخل على بعض الفقهاء هنا، حين ساووا بين (الخطأ السياسي أو العسكري) الذي اجتهد أصحابه في طلب الحق، والتزموا الشرع في تصرفاتهم، وبين (الخطيئة الشرعية والمبدئية) التي لم يطلب أصحابها حقًا ولا التزموا شرعًا، بل هوى متبعًا.

فخطأ التقدير لا يجعلهم أبدًا مذنبين، بل من التبلد تسمية ذلك كله (فتنة)، بشكل حيادي أعمى لا يميّز بين (ظالم) و(مظلوم)، ولا بين (محقّ) و(مبطل)، لقد قاتل أولئك الشّجعان من أجل الحق والعدل، وقاتل خصومهم من أجل السّلطة والمال.

وبهذا (التحليل والتأصيل) الذي أفادني بعضه مشكورًا الأستاذ محمد المختار الشنقيطي حفظه الله صاحب كتاب (الخلافات السياسية بين الصحابة)، أقول إن الفتاوى الجديدة لبعض الرموز الدينية الخائفة من هذه (الثورات الشعبية السّلمية) لا تتساوق أبدًا حتى مع المُدْرَك الفقهي لتلك الفتاوى القديمة[1] المتوجسة من تلك (الثورات الأولى) خوفًا من (الفتنة)، وأي فتنة أكبر من الاستبداد والجور؟.

---

(1) نصفُ نحن هذه الفتاوى بالقدم تجاوزاً؛ إذ عند التحقيق الفتاوى القديمة جدًّا في هذا الموضوع هي الفتاوى القائلة بجواز الخروج بالسيف عند وقع الظلم، وقد أفادنا بذلك الحافظ ابن حجر عندما اعترض على من ضعف المحدث الحسن بن صالح بن حيّ الكوفي بسبب قوله بهذا الرأي فقال: (وقولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور وهذا مذهب للسلف قديم لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشدّ منه، =

وقد يستعجل بعض الكائدين ويستغلّها فرصة للطعن على فقهائنا ويزعم أنهم كانوا (أهل واقعية تبريرية) أو (أهل جبن) ربما.. وأشباه ذلك من القول الجارح الذي يُواجه به اليوم بعض (الدعاة الأخيار) عندما ينطقون ويتصرفون على ضوء (نظرية مآلات التصرفات) أو (نظرية الموازنات الحرجة) بين أنواع المفاسد.

أما أهل الوعي فيدركون ويتفهمون الأسباب التي دفعت أسلافهم إلى التواصل مع ذلك الواقع السياسي لتلك (الأنظمة) التي رغم ظلمها إلّا أنها لم تضيّع حقوق الناس ولا رسوم الشريعة مثل ما ضيّعتها أنظمتنا الحالية، إذ عدم شرعية أي (نظام) لا تعني بالضرورة عدم شرعية التفاعل معه تحقيقًا للمصالح ودرءًا للمفاسد.

وهم يتفهمون كذلك مُدْرَك فتاوى أسلافهم التي تحذّر من مغبّة التهور الذي قد يقوده أفراد قليلون، أو جماعات طائشة تحمل سيفًا وتصيح بتكبير.. ثم تكون النتيجة والمآل فتنًا ودماء وهزاهز تُضعف كيان الدولة وتنهك مقدراتها، وتجعلها عرضة لطمع كل كائد حاقد.

= ففي وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبّر، وبمثل هذا الرأي لا يقدح في رجل قد ثبتت عدالته واشتهر بالحفظ والإتقان والورع التام) انظر تهذيب التهذيب 2/ 250 طبعة دار الفكر بيروت الأولى 1984 وانظر كتاب المسار 304 للشيخ الراشد.

وتحدث أبو بكر الجصّاص في أحكامه عن أبي حنيفة فقال: (وكان مذهبه مشهوراً في قتال الظلمة وأئمة الجور، ولذلك قال الأوزاعي احتملنا أبا حنيفة على كل شيء حتى جاءنا بالسيف، يعني قتال الظلمة، فلم نحتمله، وكان من قوله وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض بالقول، فإن لم يؤتمر له فبالسيف) أحكام القرآن ج1 ص 87، أحمد بن علي الرازي الجصاص أبو بكر، دار إحياء التراث العربي بيروت، 1405.

أقول رغم تفهمهم لكل ذلك فإنهم لا يكادون يفهمون (الفتاوى الجديدة) التي تريد أن تستنسخ تلك الفتاوى القديمة، دون مراعاة لقاعدة (الفروق والنظائر)، وتمنع حتى من (المعارضة اللينة والثورة السلمية) المتجافية عن نفسية (أهل الثأر والانتقام) على نموذج غريب من حكامنا لم يُعرف له في تاريخ مثيلًا!.

الثورات والأشواك اللينة

قديمًا تأمل شاعرٌ من الشعراء وردة جميلة بين أشواك، فتخيّل أشواكها يدًا خشنة تجود له بباقة ورد زاهية؟؟! فتعجب، وأنشد بيتًا شعريًا هذا شطره:

ومن عجب جادت يد الشوك بالورد

وتلك (حقيقة حيوية) أخرى، وحكمة إلهية أجراها ربنا تعالى في مفاصل (حركة الحياة) تُقرر لنا جدلية صارمة تحكم معاني (الحق) و(القوة)، مقتضاها أن (جمال الحق) لا بدّ له من (قوة شائكة وشائهة) تحميه وتصونه، ولأجل هذا المعنى جزم إقبال رحمه الله (أن الدين بغير قوة، مجرد فلسفة)[1] وأنشد ذلك شعرًا فقال:

ومهما سما الرأيُ إن لم يَقُمْ   على قوةٍ فهْو زيفُ الخيال
وفي قوةٍ دونَ رأيٍ جنونٌ   وجهلٌ وطيشٌ وعقبى وَبَال[2]

(1) انظر خاتمة كتاب: الحركة الإسلامية في السودان مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي - أ. محمد بن المختار الشنقيطي.
(2) الديوان الثامن من المجموعة الكاملة لشعر محمد إقبال ج2 ص393 - دار ابن كثير الطبعة الأولى 2003 ديوان: والآن... ماذا نصنع يا أمم الشرق.. وبالفارسية: بس جه بايدكرد آى أقوام مشرق.

واعتبارًا لهذا (المعنى التلازمي) بين الحق والقوة اشترط الفقهاء في خلع (حكّام الجَور) أو عزلهم، ضرورة توفر (الشوكة) للقائمين على هذا الخلع أو ذاك العزل، والشوكة في اصطلاحهم هي في معنى (القوة) التي لا تعارض.

وقد ناقش الجويني رحمه الله تعالى الفقهاء الذين لم يَخْبروا هذه الحقائق من (السياسة الشرعية)، واشترطوا للخلع شروطًا تعجيزية، فقال: (. . وقد ذهب بعض من لم يخبر هذه الحقائق، إلى أنّا نشترط الإجماع في الخَلع، وإن لم نشرطه في العقد، وهذا زلل عظيم؛ فإن الحاجة قد تُرهق إلى الخلع، ولو انتظرنا وفاق علماء الآفاق، لاتسع الخرق، وعظم الفتق، نعم لابدّ في الخَلع والعَقد من اعتبار الشوكة)[1].

ونحن اليوم نزعم أنّ (شعوبَنا المقهورة) قد أظهرت للعالم، بهذه (الثورات الجديدة) أنها تمتلك أشواكًا كثيرةً، وليست شوكة واحدة، وكلّها أصيلة وصقيلة. . ولكنّها مع ذلك (لينة) مثل أشواق (الدعاة)، تعاف حمرة الدماء، وتكرهها، ووخْزُها على الجبروت أشدّ من وقع النبل المسموم.

ومن العجيب أنّ (سِلْمِيتّها) هي سرُّ قوتها، إذ لا تستطيع الأنظمة الماكرة مجابهتها بإلصاق تهم (العنف) أو (الإرهاب) بها؛ لذلك ينبغي (لدعاة الإسلام) أن يفطنوا إلى هذه الخصيصة، وأن يتدربوا على ممارسة هذا النوع من أنواع الجهاد الذي أبدع العلامة الشيخ يوسف القرضاوي حفظه الله تعالى حين أطلق عليه مصطلح (الجهاد المدني) بدلًا عن مصطلح (العصيان المدني).

(1) الغياثي ص: 62.

وينبغي لهم أيضًا أن يحذروا كلّ الحذر وهم يقودون (ثورات شعوبهم السلمية)، من مغبّة الغفلة عن كيد أعداء الأمة وتربصاتهم بها، وفي هذا وجب عليهم أن يفرقوا ويوازنوا بين معارضتهم لأنظمتهم الحاكمة، وسُلطها المتنفذة، وبين ضرورة الحفاظ على وحدة شعوبهم، ومكتسبات أوطانهم التي يترصد الكائد حالات الفوضى لإرباكها؛ ولأجل هذا المعنى تجد أهل الوعي الآن حذرين جدًّا، وقلقين كثيرًا، لما يحدث في (ثورة ليبيا) الجريحة، التي يريد الكائد استدامة حالة الفوضى بها.

ثم إنّ من معاني (الشوكة) المعتبرة في هذا العصر أيضًا، إدراكنا (لفن إدارة الصراع السياسي والإعلامي) وما يتطلبه من التحكم في (وسائل الإعلام) وامتلاكها، وتحريك الجماهير وتوعيتها، وتشكيل للأحزاب السياسية الحقيقية التي تمتلك أمرها وقرارها... إذ (العمل الحزبي) اليوم تحميه إلى حدٍّ ما القوانين والأعراف الدولية، وهو مصلحة كلّه، إذا ما استثنينا فخ أحزاب (الواجهة) أو (الوجاهة) أو (الجهة) التي عادة ما يشرف على صياغتها في دولنا المحتلُّ الكائدُ نفسُه، والتي انتبه (الإمام البنا) رحمه الله بفطنته إلى سلبيتها فتحفظ منها مبكرًا، وكأنه رأى كثرتها وتعدّدها معنى من معاني روح القبلية التي يريد الكائد أن يضيّع بتشجيعها جهود أمتنا التحررية، وتشتيت آراء قادتها وإرادتها؛ وكأنّي به - رحمه الله - قد تمثّل في ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾(1).

وليس الأمر كما ظنّه بعض المستعجلين الذين زعموا أن الإمام لم

(1) سورة القصص، الآية: 4.

يكن يؤمن بالتعددية الحزبية ولا بالفكرة الديمقراطية أصلًا... والمتأمل في خلفية ترشّحه - هو نفسه - أكثر من مرة في الانتخابات النيابية، وترشح أعضاء جماعته من بعد استشهاده، يدرك خلاف ذلك.

وعليه ينبغي لدعاة الإسلام أن يعتبروا هذا كلّه، فإنه أشواك حقيقية، وأن يُعملوا إبَرها بدقة في خاصرة الطغيان:

- فإن من وخْزها: أن يقولوا للمحسن إذا أحسن أحسنت، وللمسيء إذا هو أساء أسأت.
- ومنه: أن يجُابهوا (الحاكم الظالم) بقولهم يا هذا (لا تظلم)، فإذا أبى وأخذته العزة بإثمه، تظاهروا في الطرقات، وأمام مكتبه، وأحرقوا صورته، وحاصروه بهتاف الحشود، وصياح الجماهير الغاضبة،... كما نرى في ثورات هذه الأيام.
- ومنه: قبل ذلك أن يؤسسوا له أحزابًا ترقُبُه، وتقضُّ مضجعه بالتصريحات الفاضحة لسياساته، ولسوء إدارة حكومته...
- ومنه: أن يأتمروا في شأنه كلّ سنة بالآلاف المؤلفة، ويصفقوا ويصيحوا ويرفعوا الشعار ويلقوا الخطاب ويوزعوا التحليل...
- ومنه: إذا دعت الضرورة وجدّ الجد أن يُحيي نبلاؤهم سُنة (سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى سلطان جائر فأمره ونهاه فقتله).

الظروف تُكيّفنا ولا تتلفنا[1]

ذكر فضيلة الأستاذ حسن الترابي في كتابه (السياسة والحكم) الذي كتبه في سجنه، حقيقة كبيرة من مفاد الخبرة والتجريب، أزعم أنّه هو

(1) أصل هذا العنوان مقولة منسوبة للعلامة الشيخ عبد الحميد بن باديس =

نفسه لم يكن يدرك مفادها قبل أن يقع أسيرًا في يدي إخوانه من (ثوّار الأمس)، قال حفظه الله تعالى:

(التحولات والثورات كلّها تتحيّر شيئًا ما، عند التجاوز من التبشير إلى مرحلة التطبيق، يتمادى الثوار خاصة بروح الصراع، من فور ما يفاجئهم الانتقال، فيصوّبون المشارسة المنقولة من عهد الثورة إلى أنفسهم، إذ يهلك العدو المستهدَف، فينقلب بعضهم يهدفُ بعضًا، ويقوم فراغ بيّنٌ في ثغور المبادئ المبهمة، التي كانت كافية شعارًا لعهد الدعوة والثورة، فيغزو باطلٌ جديدٌ، يسدّ الفراغ، ويبدو الفشل من حملة الرشد والعدل والخير الموعود، بعد أن امتحنهم الواقع، موطّأً لهم ممّهدًا، ولا تقوم سياسات متكاملة يرضاها الناس ويطمئنون إليها ويسكنون، تلك مخاطر مسنونة في ظواهر التحول ومراحل الانتقال)[1].

وهذه (الحقيقة التجريبية) تقتضي من (دعاة الإسلام) اليوم، وهم يشاركون في هذه (الثورات الجديدة) أن يحذروا من مغبة حرص بعضهم على رغبة الانتقال المفاجئ والسريع، إلى امتلاك السّلطة قبل أن يكتسب الخبرة اللازمة لإدارتها، فإن هذا التحول السّريع قد يُحدث الكارثة وقد يؤدي إلى ترهل أو تعثر في (المسيرة الدعوية) كلها لا قدر الله، ومازال في التأني السلامة، وهذا التأني الذي نقوله تمليه علينا مصلحة الأمة لا الخوف من هذا ولا من ذاك.

= الجزائري رحمه الله لعله قالها لبعض الخائفين من رجالات الإصلاح ليطمئنوا من التكيفات المرنة التي أحدثها على خطته الإصلاحية.

(1) السياسة والحكم، د. حسن الترابي ص: 16 - 17.

ولقد كان موقف الدعاة والحركة الإسلامية بعد (ثورة تونس) موقفًا سديدًا، إذ سارعوا إلى تطمين الخائفين، والمشككين، أنهم لا يرون أنفسهم في هذه المرحلة مؤهلين لامتلاك السلطة، ولن يجازفوا حتى بمجرد الترشح للانتخابات الرئاسية، وكذلك فعل (الإخوان المسلمون) بعد (ثورة ميدان التحرير) الرائدة.

لذلك وجب على (دعاة الإسلام) في كل مكان أن يوّطنوا أنفسهم على الاقتناع بضرورة انتهاج (خيار المشاركة السياسية) المتدرج، بدلًا من خيار (المغالبة والمشارسة) الذي يبغي الاستفراد بالسلطة والبقاء فيها. ولا تعني (المشاركة السياسية) التي نتحدث عنها اليوم التعاون مع الأنظمة المستبدة والفاسدة، واللهث وراء حقائبها الوزارية كلا.. بل هذا يتنافى مع خطّنا ومبدئنا، وإنما هو (خيار السير المتأني) وفقط.

وهذا الخيار - خيار المشاركة - ليس سهلًا هيّنًا كما يظن المستعجلون؛ بل هو - كما كان يقول شيخنا النحناح رحمه الله تعالى - يتطلب من الدعاة أن يكتسبوا وعيًا بصيرًا بأساليب (المداراة) و(المناورة)، ومقدرةً على مصابرة أنواع الأذى الذي هو من مستلزمات (واقع المخالطة والمشاركة)، ويتطلب منهم كذلك رهافةً في الحسّ، وروحًا إيجابية شفافة لها القدرة الدائمة على بناء التحالفات واكتساب الحلفاء والشركاء، واكتشاف القضايا والقواسم المشتركة، ولها أيضًا اقتدار على التفاوض والحوار والتواصل، بل والتنازل الإيجابي لإحداث الترضيات الخفيفة، التي يتطلبها رتق التصدعات المحتملة في العلاقات، أو لتفويت الفرص على الخصوم المرحليين... ونحوها من السياسات التي يولّدها في بيئتنا (الفقه العميق) و(الخلق المتين).

وأهل الوعي يدركون ببصيرة وعيهم الثاقب أن كل هذه (التكيّفات

المرنة) التي يقتضيها الحال لن تُذهب حقيقتهم كما يظن المتوجسون.

ويدركون أيضًا أن واقع (الفساد السياسي المتراكم) والذي حدث طيلة قرون متطاولة في أمتهم لن يدفعه إلّا تكثيف وتوسيع دائرة التعاون مع الآخرين لإزالته.

وفي هذا الصدد أيضًا يتوجّب علينا معشر الدعاة أن نعلن موقفنا الصريح والواضح من (النظام الديمقراطي) الذي يبسط الحريات لجميع الناس، والذي سبقنا أهل الغرب في إبداع شؤونه فكرًا وممارسةً.

وبات واجبًا عليهم أيضًا أن يردّوا ويكذبوا تلك الأقوال الساذَجة لبعض أطياف الصحوة الإسلامية التي نطقت (بتكفير الديمقراطية) وبتبديع وسائلها، إذ ظن أصحابها أننا عندما نقول بمقتضاها ونادي بمفادها نبتهج بأصل نشأتها الوثني القديم، ونزكيه كلا، بل (ديمقراطيتنا مؤمنة)، ونمارسها بين أهل إيمان، ومع شعوب مؤمنة تريد أن تحكم بالإسلام لا غير، إذ الديمقراطية اليوم ما هي إلا آلية (للحكم الراشد) ليس إلّا، وإسقاط أي حكومة منحرفة في أي بلد تسودها (الديمقراطية) اليوم عمل هين سهل، لا يحتاج إلى (تثوير الثورات).

وربما يعترض مستعجل آخر رافعًا صوته بالقول: إنّها (حكم الشعب) وحكم الأكثرية، وإنها خلاف ما استقر عليه تصورنا العقدي من أن (الحاكمية لله) وحده سبحانه...

والصواب أن هذا الاعتراض شبهة لفظية سرعان ما ستزول، إذا أدرك هذا المعترض أن هذه الديمقراطية التي نُطالب بها اليوم، إنّما نمارسها بين قوم مؤمنين لا يرضون غير الإسلام حكمًا.

صحيحٌ أنها جريٌ مع (الأكثرية) لكنها أكثريتنا المؤمنة المفطورة بفطرة ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ﴾[1]، فسوادنا الأعظم خَيِّرٌ ديِّنٌ بحول الله تعالى، وقد أخبرنا من جرّب أن (الحركات الإسلامية لم تعد تخاف ضياع الشريعة بالخيار الانتخابي بينها وبين مختلف المذاهب)[2]، وأن مصدر مخاوفنا الوحيد هو تزوير المزورين وغشّ الغشاشين، ونحوه من الممارسات التي تُعدّ من كبائر الآثام في موازين الديمقراطية الحديثة.

بل وجدت أن الشيخ راشد الغنوشي قد تحمّس أكثر منا لهذا المعنى، وجاءنا بقول فصيح صحيح هذا نصّه (إن معنى التعددية لم يترسخ في فكرنا المعاصر، فقد استحدث بعض الإسلاميين مشاكل وهمية، مثل العلاقة بين الديمقراطية والإسلام اليوم، مع أن الديمقراطية كأسلوب هي أحسن أداة بل وأفضل هدية قدّمها العصر، لتطبيق مفهوم الشورى، ولكم أن تتساءلوا أين توجد الحركة الإسلامية اليوم؟ إنّها توجد حيث يوجد قدر من الديمقراطية..)[3].

كفانا إذًا أيها الدعاة من هذا الجدال البارد، وآن لنا أن نترك تلك الأوهام، وأن نعزم على إشاعة هذا (المذهب الجديد)، حتى نجعل الآخرين يطمئنون أننا نؤمن حقًا وصدقًا (بقواعد العمل السياسي السلمي)، فقد أفلح العلمانيون في تخويف الناس منّا ردحًا من الزمن، وزعموا أننا لسنا أهل صدق في ذلك؛ فنحن - في زعمهم - نقول

(1) سورة الحجرات، الآية: 7.

(2) السياسة والحكم، د.حسن الترابي ص: 206 دار الساقي ط1 2003.

(3) الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، للشيخ راشد الغنوشي ص: 19 دار قرطبة ط1 200.

بمفاد الديمقراطية لكي نصل بها إلى دوائر الحكم، وبعد ذلك نرتدّ عليها.

نعم أيها الإخوة لقد أضرّت بنا مقولات بعض التيارات من الحركة الإسلامية، حتى أصبحت الحركة الإسلامية نفسها متهمة هي كذلك بممارسة (الديكتاتورية) من خلال ما يتلفظ به بعض هؤلاء المنتسبين إليها، أو من خلال ما وقع في بعض (الثورات) كالذي حدث من طائفية وفساد واستبداد، باسم (الثورة الإسلامية) في إيران، أو باسم (الحكومة الديمقراطية) في (العراق) اليوم.

والمظنون فينا أننا أهل صدق في القول، ووفاء بالعهد، ونحن (حماة الحرية) و(دعاتها)، فلا بد أن نقبل بالتداول السلمي على السلطة حين نصل إليها، وأن نحترم توجهات الأقلية، ولا نفرض حكمنا على الناس، بل رأينا هو رأي السواد والأغلبية، وأن ندافع عن حقوق الإنسان وكرامته، لأي إنسان مهما اختلفنا معه.

أختم بالقول: إن موقفنا من قضايا العدل والحرية ينبغي ألا تؤثر فيه الاجتهادات الفكرية والمذهبية، ولأجل هذه الحيثية وجدنا اليوم كثيرًا من أخيار الدعاة لا يكادون يفهمون (الازدواجية) التي أظهرها بعض (الدعاة السُّنة) وبعض (وسائل الإعلام) المحسوبة عليهم من (ثورة البحرين السلمية)، حتى ماثل موقفهم هذا موقف (قناة المنار) و(قيادة حزب الله) الذين بَلَعوا ألسنتهم عن تغطية أحداث (ثورة سورية السّلمية).

مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث

«إعادة لهيكلة العقل»

من نحن:

مركز يُعنَى بالبحوث العلمية والدراسات والاستشارات الفكرية والسياسية، ويُسهم في بناء مجتمع المعرفة وإشاعتها عبر أحدث الوسائل المعرفية، ومن خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، ويثري التفكير المبني على الدراسات والأبحاث الاستراتيجية في العالم العربي.

أهداف المركز:

1 - إشاعة المعرفة والوصول إلى أوسع دائرة ممكنة من الجمهور، وخصوصاً من الباحثين والمثقفين.
2 - مواكبة التحولات الإقليمية والدولية ورصد تداعياتها على المنطقة العربية، وإعداد الدراسات والتقارير المعمَّقة في هذا المجال.
3 - تنظيم النشاطات البحثية والفكرية من منتديات وملتقيات وندوات وحلقات دراسية.
4 - رصد التيارات الإسلامية ومتابعة تحولاتها، وتسليط الضوء على مكامن النجاح والإخفاق، والإسهام في تطويرها بما يساعد على فهم الواقع.

5 - دعم البحوث والدراسات، وتشجيعها، بقصد الارتقاء بمستوى المعرفة.

6 - الإسهام في النهوض بالترجمة من اللغة العربية وإليها، توسيعاً لمجالات التواصل بين الحضارات والثقافات.

7 - قياس الرأي العام واتجاهات الجمهور العربي في مختلف الأقطار العربية.

مجالات اهتمام المركز:

* الدراسات السياسية والاستراتيجية.

* دراسات الفكر الإسلامي المعاصر.

* دراسات شؤون النهضة والحضارة.

* استطلاعات الرأي العام.

LB + 961136581
KSA + 966 550122107
+ 966508855410
www.fikercenter.com
info@fikercenter.com

إصدارات المركز

1 - تقرير رصدي وتفاعلي: الإسلاميون في عام.
تحرير: مصطفى الحباب.

2 - الحركة الإسلامية.. رؤية نقدية.
تحرير: مصطفى الحباب.

3 - في فقه الدين والسياسة.
للمؤلف: د. سعد الدين العثماني.

4 - نحو استراتيجية لمكافحة التطرف (الاعتدال والوسطية) -
للمؤلف: أ. محمد يتيم.

5 - العراق الحديث بين الثوابت والمتغيرات.
للمؤلف: د. طه جابر العلواني.

6 - الحركة الإسلامية في السودان مدخل إلى فكرها الاستراتيجي والتنظيمي.
للمؤلف: أ. محمد بن المختار الشنقيطي

7 - الخلافات السياسية بين الصحابة أو رسالة في مكانة الأشخاص وقدسية المبادئ.
للمؤلف: أ. محمد بن المختار الشنقيطي.

8 - الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي.
للمؤلف: د. محمد المنصوري.

9 - آراء جديدة في العلمانية والدين.
للمؤلف: د. رفيق عبدالسلام.

10 - الولايات المتحدة بين القوّة الصّلبة والقوّة الناعمة.
للمؤلف: د. رفيق عبد السلام.

11 - سعوديات.. مقاربات في الشأن السعودي.
للمؤلف: د. وائل مرزا.

12 - الليبراليَّة في المملكة العربيَّة السعوديَّة الاتجاهات العامة للفكرة والسيناريوهات المستقبليَّة.
دراسة بحثية.

13 - أسئلة في المشروع الإسلامي.
فيصل الأمين البقالي.

14 - في منهج التغيير الحضاري.
محمد يتيم.

15 - مؤشر الوعي العربي.
دراسة استطلاعية.

16 - التحركات الاحتجاجية السلمية الشبابية في الوطن العربي.
ندوات المركز.

إن التحركات الاحتجاجية الشبابية السلمية في الوطن العربي، أثبتت أن جيل الهزيمة قد ولى، وأن اليأس والقنوط والشعور بأن لا مستقبل للشباب خاصة في تعقدات الواقع أصبح ليس في مخيلة الشباب في الوطن العربي كافة، لذلك يتساءل الكثيرون بشيء من اللهفة: هل يمكن للتحركات الاحتجاجية في العالم العربي أن تتخذ المبادرة في فرض التغيير في المنطقة؟ وهل يمكن أن تكون هي النواة الحديثة، والفعالة، والقادرة على الاستمرار؟ وأن تحمل رؤية للمستقبل؟ أي هل نحن في عصر التحركات الاحتجاجية الجديدة؟

786144 042540